

مَنْظَرُ الْوَحْدَةِ الْأَفْرِيقِيَّةِ

دكتور بطرس بطرس غالي

الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

منظمة الوحدة الأفريقية

مَنْظَرُ الْوَحْدَةِ الْأَفْنَقِيَّةِ

دكتور بطرس بطرس غالى

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
مكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - النجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

المقدمة

هذا الكتاب الذى أقدم به إلى القراء اليوم له قصة . .

فى بداية عام ١٩٦٣، علمت أن هناك مشروعاً لعقد مؤتمر قمة افريقى فى مدينة
اديس أبابا يكون موضوعه مناقشة الشئون الافريقية، رجاء أن يكون نواة
لنظمة دولية افريقية .

أخذت منذ هذا الحين أحرص على جمع الوثائق والبحوث، وأخبار
الصحف وتعليقاتها، وكل مايتصل بالمؤتمر المزمع عقده تمهيداً لكتابة سلسلة
من المقالات فى هذا الموضوع قد أنشرها فى الصحف، أو المجلات المتخصصة .
وانعقد المؤتمر فى أديس أبابا، وزاد اهتمامى باستقصاء مايدور فيه، وانتهى
للمؤتمر، وتقررت إقامة « منظمة الوحدة الافريقية » ونشر دستورها الأساسى،
وأذيعت القرارات التى اتخذت . . . ومع هذا كله لم أستطع أن أكتب بالبحوث
ولا المقالات التى كنت اعتزمت أن أكتبها، وذلك لأننى وجدت أن
المعلومات والوثائق التى حصلت عليها لا تنى بالمتطلبات التى يقتضيها كتابة بحث
علمى شامل .

وفى بداية يونية سنة ١٩٦٣ سافرت إلى لاهى مدعوا إلى الاشتراك فى
الإشراف على « سمنار جمرشولد » وهو حلقة دراسية فى القانون الدولى والعلاقات
الدولية مخصصة لكبار دبلوماسى الدول الافريقية الناشئة، فكان ذلك حافزاً
لى على زيادة اهتمامى بالشئون الافريقية، وقد أدركت بمن أتاح لى الظروف
لتقائهم هناك من الافريقين، بمدى الحاجة إلى دراسة وافية للمنظمة الدولية
الجديدة التى وضعت أسسها فى مدينة أديس أبابا . واتهزت فرصة وجودى فى

لاهاي وأخذت أبحث عن أحدث المراجع التي يمكن أن أطمئن إلى استنادي إليها .

وخلال بحثي هذا ، تسلمت خطاباً من منظمة كارنيجي للسلام العالمي بنيويورك تستسكتبني فيه بحثاً موضوعه « جامعة الدول العربية » يكون متمماً لبحث في الموضوع نفسه سبق أن نشرته لي هذه المنظمة منذ نحو عشر سنوات ، غير أنني وجدتني أعذر من عدم الكتابة في هذا الموضوع ، مقترحاً آخر هو « منظمة الوحدة الإفريقية » ، وإذا بالمنظمة تقبل هذا الاقتراح وترحب بفكرته .

من هذا الحين أخذت أعد البحث ، فلما أتممته أرسلته إلى نيويورك لتتولى المنظمة أمر طبعه ونشره . وبينما كانت المنظمة بسبيل الطبع والنشر وقع الخلاف بين المغرب العربي والجزائر ، وتأزمت الأمور ، وتدخلت المنظمة الأفريقية الجديدة لفض النزاع ، فاسترعى ذلك أنظار وفود جميع الدول المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، وفي ذلك الحين نشر الوفد الأثيوبي مضابط مؤتمر القمة كاملة ، فتبين لي بعد اطلاعي عليها أن البحث الذي قدمته يعوزه استيفاء بعض النقاط لأن كثيراً من المناقشات والتصرّحات والخطب التي احتوتها المضابط ولم تكن معروفة من قبل ، تنشر ضوءاً جديداً يعين على فهم بعض الأحكام التي تضمنها ميثاق أديس أبابا .

لهذا أعدت كتابة كثير من أجزاء البحث ، وليس يفوتني هنا أن أسجل الشكر خالصاً للاستاذ الدكتور عبد الله العريان مدير الإدارة القانونية بوزارة خارجيتنا إذ أمدني بهذه الوثائق ، بل تفضل فأمدني بتعليقاته وملاحظاته القيمة ، إذ كان سيادته أحد الخبراء العرب الذين اشتركوا في مؤتمر أديس أبابا ، وفي المؤتمرات التالية له .

وقد أصدرت منظمة كارثيجي بحثي المجلد في نيويورك في يناير سنة ١٩٦٤ باللغة الانجليزية . واستعنت به أنا في محاضراتي الجامعية وغيرها ، ومن خلال ذلك تبين لي مدى اهتمام الجمهور العربي بهذه المنظمة الوليدة ، ومدى حاجته إلى كتاب علمي يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ، فدفعني ذلك إلى نقل البحث إلى اللغة العربية ، وقد أضفت إليه كل جديد وصل إلى علمي بعد صدور طبعته الانجليزية آملاً أن يكون مرجعاً صالحاً للدراسة الجامعية والثقافية .

ولا أنسى أن أسجل الشكر أيضاً للاستاذ مالك خضر جبر المعيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ما قدمه إلى من معونة مشكورة ، إذ تولى عنى ترجمة أهم أجزاء النسخة الانجليزية ، كما يسر لي الحصول على كثير من المراجع التي لم تكن في متناولى .

ولا يسعنى في هذا المقام إلا أن ألاحظ أن الأفريقيين المسؤولين عن أمور السياسة الدولية ، لا يوجهون العناية الكافية للبحث العلمى في ميدان السياسة الدولية كما تفعل الدول الأوروبية والأمريكية والشيوعية . فمثلاً بعد قيام منظمة الوحدة الأمريكية سنة ١٩٤٨ ، وبعد قيام منظمة حلف الأطلسى سنة ١٩٤٩ ... لم تسكد تمضى بضعة أشهر حتى ظهرت عشرات وعشرات من الأبحاث العلمية ، والمؤلفات الجامعية ، والتحليلات السياسية حول كل من هاتين المنظمتين . أما منظمة الوحدة الافريقية وقد أتمت من عمرها عاماً وبعض عام فلم يظهر — على حد علمى — كتاب علمى عنها ، على الرغم من حاجة القارة الافريقية إلى مثل هذه الكتب والأبحاث . وكان من اليسير على أية هيئة من الهيئات السياسية أو الجامعية الافريقية أن تكل مثل هذا العمل إلى باحث أو أكثر ، وتمده بالوثائق والمال اللازمين لسد حاجة البلاد إلى مثل هذا الإنتاج العلمى . وكان يسيرا أيضاً على كل دولة من الدول الافريقية التي اشتركت في هذه المنظمة ان تجعل

من بين أعضاء وفدها جامعياً متخصصاً يتتبع المؤتمر ، و ينهض بععبء اخراج الكتاب الذى ننشده ، واسكن الهيئات والحكومات الافريقية لم تخط خطوة واحدة فى هذا السبيل ، وقد كان المأمول أن تفعل ، ان لم يكن تعزيزاً للمنظمة الوليدة التى احتضناها منذ نشأتها ، ودعاية لمجزاتها العظيمة واعلاء شأنها فى المحافل العالمية ، فليكن ابرازاً لمقدرة علمائنا السياسيين على الاضطلاع بهمة البحث والتصنيف ، وضنا يسمعتهم وكرامتهم أن يقال فيهم أنهم منتطلقون على موائد الفكر والتأليف ماداموا يقنعون بالترجمة والنقل عن الكتاب والباحثين الأجانب حتى فى الموضوعات التى تمس صميم مشكلات قارتهم الافريقية .

وإذا ظللنا نهمل هذا الجانب من البحوث العلمية فان المنظمات والمؤتمرات الافريقية ستظل محرومة من الدعاية العلمية التى تكسبها العمق وتكفل لها الدوام ، وتجمعها مدار اهتمام الدوائر العلمية فى مختلف القارات .

وختاماً . . . هذا الكتاب محاولة متواضعة أريد بها ملء فراغ فى هذا الموضوع العالم ، أقدمه للقيادات الفكرية الافريقية ، والعربية فبعد « الدائرة العربية » تأتى « الدائرة الافريقية » وإذا كانت الأولى قد ظفرت بنصيب من البحث العلمى فان الثانية ما زالت فى حاجة ملحة إلى بحث افريقى يقوم على أسس علمية تتولاه أقلام افريقية .

القاهرة : يناير / يوليو سنة ١٩٦٤

الفصل الأول

التنظيمات الدولية الافريقية قبل سنة ١٩٦٣

انتهت الحرب العالمية الثانية وليس في أفريقيا كلها غير ثلاث دول مستقلة هي : أثيوبيا ، وليبيريا ، ومصر ، تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا التي لاتمد في الواقع دولة افريقية وإن كانت في صميم القارة .

وفي مؤتمر سان فرنسكو حيث وضع القانون الأساسي للمنظمة العالمية (الأمم المتحدة) لم تكن القارة الافريقية ممثلة إلا بثلاث دول من خمسين دولة أي بنسبة ٦٪ . ولكن سرعان ما راحت موجة التحرر تنساب في هذه القارة فأخذت دولها تحصل على الاستقلال واحدة تلو الأخرى ، وكلما استقلت دولة قبلت في الأمم المتحدة^(١) ، وموجة الاستقلال هذه تلتها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات المكونة من رؤساء الدول الافريقية المستقلة وكبار المسؤولين فيها ، فبدأ بين أبريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر سنة ١٩٦١ قد بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الافريقية الخالصة ثمانين مؤتمراً واجتماعاً ، هذا على أننا لم ندخل في الحسبان تلك المؤتمرات والاجتماعات التي تمت بين دول افريقية وأخرى غير افريقية^(٢) .

(١) الملكة اليبية ١٩٥٥ ، الملكة المغربية ١٩٥٦ ، الجمهورية السودانية ١٩٥٦ ، تونس ١٩٥٦ ، غانا ١٩٥٧ ، غينيا ١٩٥٨ ، السكاميروت ١٩٦٠ ، جمهورية أفريقيا الوسطى ١٩٦٠ ، تشاد ١٩٦٠ ، الكونغو برازافيل ١٩٦٠ ، الكونغو ليون بولدفيل ١٩٦٠ ، داهومي ١٩٦٠ ، الجابون ١٩٦٠ ، ساحل العاج ١٩٦٠ ، مالاغاشي ١٩٦٠ ، النيجر ١٩٦٠ ، الصومال ١٩٦٠ ، توجو ١٩٦٠ ، فولتا العليا ١٩٦٠ ، مالي ١٩٦٠ ، السنغال ١٩٦٠ ، نيجيريا ١٩٦٠ ، سيراليون ١٩٦٠ ، موريتانيا ١٩٦٠ ، تنجانيقا ١٩٦٠ ، رواندا ١٩٦٢ ، بوروندي ١٩٦٢ ، الجزائر ١٩٦٢ ، أوغندا ١٩٦٢ ، كينيا ١٩٦٣ ، زنبار ١٩٦٣ .

ولستنا نهدف هنا أن نتناول بالدراسة أو التحليل كل هذه المؤتمرات والاجتماعات على ما لها من أهمية في فهم حقيقة العلاقات الدولية الافريقية ، ولكننا سنكتفى بدراسة أهم المنظمات الدولية التي أسفرت عنها هذه المؤتمرات والاجتماعات ، والتي سينتقد تحت رايتها كثير من الاجتماعات .

وتلك للمنظمات — على مختلف أنواعها — ساعدت بطريق مباشر أو غير مباشر على إقامة للنظمة الافريقية الشاملة التي قامت في مؤتمر أديس أبابا . ونستطيع أن نقسم المنظمات الدولية الافريقية التي سبقت مؤتمر أديس أبابا إلى نوعين هما : المنظمات الافريقية الإقليمية ، والمنظمات الافريقية القارية .

أما المنظمات الافريقية الإقليمية أو الجزئية فهي التي تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر تتألف منها منطقة جغرافية واحدة .

وأما المنظمات الافريقية القارية فهي التي تتألف من دولتين أو أكثر لا تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، اكتفاء بانتمائها إلى القارة الافريقية . وقامت في أفريقيا منطمتان قاريتان هما : منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الاتحاد الافريقي الملجاشي ، ومجموعة ثلاثة لم يستكمل لها تنظيم دائم وعرفت بمجموعة منروfia .

والفرق بين المنظمات الافريقية الإقليمية الجزئية والمنظمات القارية يتلخص فيما يلي :

أولا : التنظيمات الإقليمية يكون تأليفها عادة تمهيداً لإقامة دولة موحدة ، أو دولة اتحادية يفقد في ظلها الدول الأعضاء سيادتها ، بخلاف المنظمات القارية فإنها تجمع بين دول لايسهل انصالحا بعضها ببعض فيكون الترابط بينها ضعيفاً ، ولا يمكن أن تسفر في أمد قريب أو بعيد عن إقامة دولة موحدة أو دولة اتحادية واحدة .

ثانيا : المنظمات الإقليمية تكون لها سلطة كبيرة على الدول الأعضاء فيها
في ميدان السياسة والاقتصاد ، أما المنظمات القارية فلا تملك مثل هذه السلطة .

ثالثا : المنظمات الإقليمية الأفريقية لا تعرقل قيام الوحدة الأفريقية الشاملة
مادامت هذه المنظمات بطبيعتها محصورة في حيز صغير من القارة ، بخلاف
المنظمات القارية فإنها إذا تعددت كانت سبباً في تجزئة القارة ، ومعنى ذلك أنه
لا ضرر من أن تكون في القارة الأفريقية عدة منظمات إقليمية ، ولكن يضرها
أن يكون فيها أكثر من منظمة قارية واحدة .

وفي دراستنا لهذه المنظمات الأفريقية ، سواء منها ما كان من النوع الأول
أو النوع الثاني ، سنستبعد المحاولات الوحدوية أو الاتحادية التي نجحت والتي سبقت
استقلال الدول الأفريقية لأنها لا تعيننا في دراسة التنظيمات الدولية الأفريقية .
فالوحدة التي تمت بين مستعمرة ساحل الذهب وإقليم توجو الموضوع تحت الوصاية
البريطانية ، أو الاتحاد الذي قام بين إقليم الكمرن الموضوع تحت الوصاية
الفرنسية وإقليم الكمرن الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو التمهيدات التي
أدت إلى اتحاد الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية والصومال الذي كان
خاضعاً للاستعمار البريطاني ... كل هذه الاتحادات التي تمت في ظل الاستعمار
الأوروبي ، أو تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولم يكن لأفريقيا فيها غير دور
ثانوي ، سنضرب عنها صفحاً في دراستنا هذه .

المبحث الأول

التنظيمات الافريقية الجزئية

من أهم التنظيمات الافريقية الجزئية أو الإقليمية ، الاتحاد بين مصر والسودان ، واتحاد مالي ، ومجلس الوفاق ، واتحاد الدول الافريقية وسنعالج كلامها فيما يلي بشيء من التفصيل .

١ — الاتحاد بين مصر والسودان :

إن المحاولة التي بذلت في النصف الثاني من القرن العشرين لإقامة اتحاد بين مصر والسودان كانت مبنية على أسس نظرية فلم يتح لها أن تظهر في عالم الواقع ، وعلى الرغم من ذلك لا بد من الإلمام بها .

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التي سبق أن عقدت بينها وبين إنجلترا في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كما ألغت اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وأصدرت قانوناً بتعديل بعض مواد الدستور ، وتقرير وضع جديد للسودان . وجاء في هذا القانون الجديد الخاص بنظام الحكم في السودان ، أن فاروق الأول هو ملك مصر والسودان ، وأن الدولتين تحت تاج واحد ، ولكن وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان « يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره » .

ويكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية
لمذكورة في المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان :

(أ) إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة
النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل
منتخباً كله . حق الملك في حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده إذا ما تقرر
تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة ،
تحقيقاً لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ،
والقضائية .

(ج) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة
وزرائه وحقه في تعيين وزرائه وإقائهم ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين
لدى الهيئة النيابية ، وأولدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة
للوزارة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية . .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة .

ثم جاءت المادة الرابعة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان تنص
على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة ، الشئون الخارجية ، وشئون الدفاع ،
والجيش ، والنقد ، يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي
رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية . . » .

غير أنه لم يكن لهذا المشروع أثر فعلي ، إذ أنه صدر من جانب واحد ،

ولم يؤخذ فيه رأى شعب السودان ، ولم توافق عليه انجلترا باعتبارها طرفاً في إدارة السودان . فإذا استثنينا المحاولات التي بذلتها الدبلوماسية المصرية لحل الدول على الاعتراف بلقب « ملك مصر والسودان » لانبجاء لهذا المشروع أى أثر فعلى ، أو ترجمة للواقع ، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع الاتحادي كان يؤخذ عليه أنه قائم على علاقة غير متكافئة بين البلدين ، مما جعل التجربة معيبة من أساسها .

ولما قامت ثورة سنة ١٩٥٢ أجريت مفاوضات مع الأحزاب السودانية أدت إلى إبرام اتفاقية ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ بين الطرفين ، ثم أبرمت اتفاقية أخرى بين مصر وانجلترا في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهدت الطريق إلى استقلال السودان في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥^(١) .

٢ — اتحاد مالي :

في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ اجتمع في داكار عاصمة السنغال أربعة وأربعون ممثلاً لبلاد السنغال ، والسودان (الفرنسي) ، وفولتا العليا ، وداهومى ، وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم في ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا ، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال السيلسي الكامل ، بل بحكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادي بموجبه يتم اختيار وزيرين من كل دولة داخلة في الاتحاد ، على أن تكون الوزارة الاتحادية مسئولة أمام برلمان اتحادي مكون من ٤٨ نائباً . يمثل كل دولة منها ١٢ تفتخبهم المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد ، كما كان للاتحاد محكمة دستورية .

(١) أنظر Egyptian Society of International Law. Documents on the Sudan 1899—1953. Brochure no. 14 March 1953.

وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الاتحادي في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩
فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومى أن تصدق عليه ، ولذلك عدل الدستور
في ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ وفي ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٩ ليكون مقصورا على دولتين
هما السنغال والسودان الفرنسي .

وكان التجربة الاتحادية قد نجحت بالنسبة لهاتين الدولتين ، واعترف به
الرئيس ديغول في خطبة ألقاها في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بمدينة داكار أمام
المجلس الاتحادي المالي ، ووعدها هاتين الدولتين بالاستقلال الكامل ، وفعلا
أعلن استقلال دولتي الاتحاد في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ ، وكان الدستور قد عدل
قبل ذلك بيومين .

وما كاد يضى على هذا الاتحاد إلا قليل حتي منى بالانفصال بسبب خلاف
على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، وانسحبت السنغال من الاتحاد
في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، وأعلن استقلالها في اليوم نفسه ، أما السودان
الفرنسي فأعلن استقلاله في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحت اسم « جمهورية مالي »
وبادرت فرنسا بالاعتراف بالسنغال في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وبمالي
في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد فسر الرئيس ليوبولد سانجور رئيس جمهورية السنغال حاليا هذا
الاحقاق بقوله : « لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب ،
مستعدين لاعلى حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع
فرنسي » .

وقد قال في موضع آخر : « الاتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق إذ

لا تكون فيه أغلبية ، وبالتالي لا يوجد حكم في حال ما إذا وقع خلاف ، وهذا هو بذاته ما وقع في تجربة مالي^(١) .

ويمكن أن نزيد على أقوال الرئيس ليوبولد سانجور ، أن هناك عنصريين كان لهما أثر فعال في إخفاق الاتحاد ، أولهما عدم الانسجام بين كل من الرئيس ليوبولد سانجور والرئيس موديو كيتا ، وثانيهما الاستعمار الفرنسي إذ أنه رغم تأييده للاتحاد الثنائي ، كان يقاوم دائماً فكرة الوحدة من حيث هي ، مفضلاً عليها التجزئة التي هي من خصائص الاستعمار الفرنسي الجديد .

٣ — مجلس الوفاق :

بعد إخفاق اتحاد مالي في صورته الرباعية ، تولى الرئيس هوفويت بونيه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى ترمى إلى ربط دول ساحل العاج ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وداهومى . وكان أول اجتماع لممثلي هذه الدول في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ بباريس ، ثم تلاه اجتماع آخر في ابيجان عاصمة ساحل العاج في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ ، وفيه وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة ، وقد اتخذت اسم « مجلس الوفاق » وهو اسم إحدى الهيئات العاملة في هذه الوحدة .

ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأربع ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية ، ومن بعض الوزراء ، ويجتمع عدة مرات في كل

(١) من خطبة ألقاها في لاجوس في ٧ فبراير سنة ١٩٦١ أنظر :

Articles et Documents, La Documentation Française No. 01066 —
4 Mars 1961.

أنظر أيضاً :

Gandolfi Alain. Naissance et Mort sur le plan international d'un
Etat éphémère : La Fédération du Mali, A.F.D.I., 1960 p, 881 et s.

عام، وإن كان المجلس يستطيع أن يجتمع في صورة ضيقة ويكون حينئذ مقصوراً على رؤساء الدول . وتصدر قرارات المجلس بالإجماع ، ويرأسه رؤساء الدول الأربعة بالتناوب ، ومدة رئاسة كل منهم سنة واحدة .

والى جانب هذا الجهاز السياسى يوجد جهاز اقتصادى هو « صندوق التضامن » بين الدول الأربع تخصص له كل منها ١٠٪ من إيراداتها ، ثم يوزع المال المتجمع على الدول الأعضاء بنسبة $\frac{1}{4}$ لساحل العاج باعتبارها أغنى دولة ، و $\frac{1}{4}$ لكل دولة من الدول الثلاث الأخرى فاللغة التى تدفع أكبر اشتراك فيه (ساحل العاج) تحصل على أقل معونة ، بينما الدول التى تدفع أقل اشتراك تحصل على أكبر معونة ، وهو توزيع ينطوى على تعاون مالى وثيق بين دول هذا الاتحاد .

وينص دستور الاتحاد على إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأربع الأعضاء ، وعلى توحيد الضرائب ، وخطط التنمية ، والقواعد الخاصة بالوظائف العامة .

كما ينص على أن تكون لدول الاتحاد سياسة خارجية موحدة . وهذا الاتحاد قد ظل قائماً ، وهيئاته تعمل بنشاط وانتظام ^(١) .

٤ — اتحاد الدول الإفريقية :

هو الاتحاد الذى ربط بين كل من جمهورية مالى ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية غانا .

وسبق قيام هذا الاتحاد الثلاثى ، اتحاد ثنائى بين كل من غانا وغينيا وقد

(١) أنظر : Borella F. Les regroupements d' Etats dans L'Afrique independante op. cit.p 787. et s.

أعلن قيامه في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ في مدينة اكرا ، واتفق رئيسا الدولتين حين ذاك على أن يكون اتحاد بلديهما نواة لاتحاد عام شامل لدول غربي افريقيا ، كما اتفقا على تنسيق سياستهما في الشؤون الخارجية والاقتصادية والعسكرية . وكان من وسائل التنسيق :

- ١ — رفع التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى درجة وزير مقيم ، ويشترك هذا الوزير في اجتماع مجلس وزراء الدولة التي هو معين لديها .
- ٢ — التشاور بين الدولتين قبل إبرام أى معاهدة يكون لها صلة بكيان الاتحاد .

- ٣ — التعاون المالي بين البلدين . وتنفيذاً لهذا المبدأ قدمت غانا لغينيا مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات .

وإذا كان لهذا الاتحاد صدى في العالم باعتباره أول اتحاد قام في غربي افريقيا ، فإنه مع ذلك لم يظفر بالنجاح إذ كانت غينيا متأثرة بالتراث الفرنسي ، بينما كانت غانا متأثرة بالتراث الإنجليزي ، فضلاً عن أن غانا ظلت عضواً في الكومنولث . يضاف إلى ذلك أن الدولتين كان يفصل بينهما ثلاث دول هي : مستعمرة ساحل العاج الفرنسية ، وجمهورية ليبيريا ، ومستعمرة سيراليون البريطانية .

وعندما تفكك اتحاد مالي في الظروف التي ألمنا إليها من قبل ، انفرد إقليم السودان (الفرنسي) باسم مالي ، ودارت في كونا كرى عاصمة غينيا فيما بين ٢٣ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مباحثات بين كل من الرئيس سيكوتوري ، والرئيس موديبوكتا ، والرئيس كوامي نكروما ترمي إلى إقامة اتحاد ثلاثي بين دولهم . وقد أسفرت المباحثات عن إقرار مبدأ الاتحاد ، وتألقت لجتان لدراسة الخطوات الإيجابية لتحقيقه ، وبعد صعب تمكنت اللجان من تخطيطها ، أعلن في ٢٩ إبريل

سنة ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الافريقية ، وصدقت عليه برلمانات الدول الثلاث ، وأعلن ميلاد الاتحاد رسمياً في أول يولية سنة ١٩٦١ في عواصم الدول الثلاث .
ويتكون ميثاق الاتحاد الجديد من سبعة أبواب ، يبدأ الباب الأول بذكر الأهداف الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد بقوله :

« يعتبر اتحاد الدول الافريقية نواة للدول المتحدة الافريقية ، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه » (١) ويذكر بعد ذلك الأهداف الآتية :

١ — تقوية روابط الصداقة والتعاون بين الدول الثلاث في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي .

٢ — ادماج مواردها بغية تقوية استقلالها ، وحماية وحدتها الإقليمية .

٣ — العمل على تصفية الإمبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد في افريقيا لتشييد الوحدة الافريقية .

٤ — تنسيق السياسة الداخلية والخارجية بين الدول الأعضاء لجعل عملهم ذا فعالية أكبر ، ولإسهامهم بقدر أوفر في حفظ السلام

أما ميدان النشاط الوحدوي داخل الاتحاد فيظهر في الأمور الآتية :

(أ) في السياسة الداخلية ، عن طريق توعية مشتركة للدول .

(ب) في السياسة الخارجية ، عن طريق تمثيل دبلوماسي مشترك :

(١) وقد ذكرت الفقرة الثالثة في الباب السابع في هذا الصدد :

« يمكن لكل دولة افريقية توافق حكومتها على أهداف وموضوعات الميثاق الحالي . أن تكون عضوا في اتحاد الدول الأفريقية وذلك ابتداء من الاعلان الصريح لرئيس الدولة . »

(ج) في السياسة العسكرية ، عن طريق تنظيم منهج لدفاع مشترك ورفض إقامة أى قواعد عسكرية أجنبية في أقاليمهم الوطنية .

(د) في السياسة الاقتصادية ، عن طريق تخطيط مشترك يرمى إلى التخلص الكامل من آثار الاستعمار .

(هـ) في السياسة الثقافية عن طريق احياء الثقافة الافريقية وتطويرها وتنشيط التبادل الثقافي .

ولتحقيق هذا البرنامج الواسع النطاق أنشئت عدة هيئات عاملة لمنظمة اتحاد الدول الافريقية ، وهي :

أولاً — مؤتمر الاتحاد : وهو الهيئة العليا لإدارة الاتحاد ، وينعقد مرة كل ثلاثة أشهر بالترتيب التالي : أكرا — باماكو — كوناكري . ويكون تحت رئاسة رئيس الدولة التي ينعقد فيها الاجتماع ، ويتخذ رؤساء الدول الأعضاء قراراتهم بالإجماع ، ويتم تنفيذها فور إعلانها ، وكانت الفقرة الأخيرة مثار خلاف بين بعض المعقبين ، فبعضهم يرى أن هذا يعني أن القرارات ليست في حاجة إلى موافقة برلمانات الدول الأعضاء ، والبعض الآخر يرى أن هذا التفسير لا يتماشى مع أحكام دساتير هذه الدول التي تنص على ضرورة موافقة البرلمانات على القوانين .

ثانياً — اللجنة التحضيرية : يكون مؤتمر الاتحاد مسبقاً دائماً باجتماع لجنة تحضيرية . وتكون هذه اللجنة يختلف باختلاف المسائل التي ستكون موضع دراسة للمؤتمر .

ثالثاً — لجان أخرى : منها اللجنة الاقتصادية والمالية ، وهي مكلفة بتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية لدول الاتحاد ، وتضم وفداً من خمسة أعضاء لكل دولة ، وتنعقد مرتين كل عام في شهرى مارس وسبتمبر . ومنها أيضاً لجان تنسيق

التنظيمات الشعبية ومهمتها الربط بين الحركات الشعبية في الدول الثلاث توكيد
لرابطة الاتحاد بينها .

وعلى الرغم من بعض الاجتماعات الخطيرة التي تمت بين رؤساء الدول
الثلاث ، وعلى الرغم من اللجان التي الفت والجهود التي بذلت ، فإن هذا الاتحاد
الثلاثي لم تكن له نتائج ايجابية ملموسة ، إذ كان بمثابة شعبة من منظمة الدار البيضاء
وقد ربط بينهما المصير الواحد (١) .

(١) أنظر : Articles et Document, (Documentation Francaise) no-0.1097 :
25 Mai 1961.

أنظر أيضاً ايهاب زكي سرور ، السياسة والحكم في جمهورية غينيا رسالة ماجستير
مقدمة في قسم العلوم السياسية ، مكتبة التجارة بجامعة القاهرة (يناير ١٩٦٣)

المبحث الثاني

منظمة الدار البيضاء

اجتماع الدار البيضاء الذي انعقد فيما بين ٣ و ٧ يناير سنة ١٩٦١ كان مسبقا بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلي الدول التي اشتركت فيه ، والتي وقعت فيما بعد ميثاق الدار البيضاء الافريقي .

والدول التي وقعت هي : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالي ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة (١) .

وقد تم في هذا المؤتمر توقيع عدة قرارات هامة ، منها قرار بتأييد الجزائر في فضائها ، وقرار خاص بالكونغو ، وقرار خاص باستنكار الاستعمار الصهيوني ، وقرار خاص بتأييد مطالب المغرب في موريتانيا ، وقرار خاص باستنكار التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى .

والميثاق الافريقي هذا يتضمن عدة مبادئ هامة ، كانت ذات أثر في المبادئ التي تضمنها فيما بعد ميثاق أديس أبابا ، ومن هذه المبادئ :

١ — مبدأ الوحدة الأفريقية الكاملة : وقد ذكرت الفقرة الأولى من ميثاق الدار البيضاء « نحن رؤساء الدول الافريقية المجتمعين في الدار البيضاء ... إدراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الافريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية في جميع أرجاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها » .

(١) حضر المؤتمر ممثل شخصي ملك ليبيا وهو وزير خارجية المملكة الليبية ، وكذلك ممثل لسيلان .

٢ - مبدأ عدم الانحياز ، وقد سجلت ذلك الفقرة الثانية من الميثاق ، مبتدئة بذكر الأسباب الموجبة للأخذ بهذا المبدأ فقالت :

« ونؤكد إرادتنا في صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ووحدة العمل بيننا في الشئون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذي أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة حوانا ، وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .
وتوضح الفقرة الثالثة أهم الرسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز ، وهي :
« عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير افريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الافريقية من صنوف التدخل واعمال الضغط الاقتصادي والسياسي »

٣ - مبدأ محاربة الاستعمار القديم والاستعمار الجديد ، وتقول في هذا الصدد الفقرة الثالثة : « ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الافريقية التي لاتزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

٤ - مبدأ اتباع سياسة اشتراكية في داخل البلاد الموقعة الميثاق ، وعبارة اشتراكية لم تذكر صراحة ، ولكنها مستفادة من مفهوم الفقرة الرابعة التي تقول : « ونعلن أنه من الضروري أن توجه الدول الافريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلاً بين جميع مواطنيها » .

٥ - إقامة تعاون دولي بين الدول الافريقية بعضها البعض في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة^(١) .

(١) انظر الفقرة الخامسة من ميثاق الدار البيضاء .

الهيئات العاملة في منظمة الدار البيضاء :

أنشأ المؤتمر هيئات متعددة للإشراف على التعاون الأفريقي بين الدول المنضمة إلى هذه المجموعة . ومن هذه الهيئات :

١ — جمعية استشارية أفريقية : وقد نص الميثاق على ذلك بقوله « تقرر إنشاء جمعية استشارية أفريقية في أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك، وتتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية ، ويكون لها مقر دائم ، وتعقد جلسات دورية » .

ولكن حتى وقف العمل بالمنظمة على أثر قيام منظمة أديس ابابا لم تكن هذه الجمعية قد تألفت .

٢ — اللجنة السياسية الأفريقية : وتضم رؤساء الدول الأعضاء أو ممثليهم المفوضين وتجتمع بصفة دورية بغية تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية . وجاءت المادة الثانية من بروتوكول تنفيذ ميثاق الدار البيضاء تقول : « أن اللجنة السياسية الأفريقية هي الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء » .

أما المادة الثالثة من البروتوكول السالف الذكر فقد نصت على أن اللجنة يلزم أن يكون لها اجتماع عادي مرة كل عام ، كما يجوز أن يكون لها اجتماعات غير عادية بناء على طلب عضو ، وبموافقة أغلبية الأعضاء .

وقد عقدت اللجنة السياسية أول اجتماع لها في القاهرة في أغسطس سنة ١٩٦١ وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز . أما اجتماعها الثاني فكان في القاهرة أيضاً سنة ١٩٦٢ .

٣ — اللجنة الاقتصادية الافريقية : وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد للدول الافريقية ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الافريقية تقريراً عن المشاكل الاقتصادية التي تعالجها ، كما تقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها خلال العام إلى اللجنة السياسية أيضاً .

وقد أكد ميثاق الدار البيضاء أن من مهام هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولاسلكية بين مختلف العواصم الافريقية . وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية الافريقية في كونا كرى فيما بين ١٧ و ٢٤ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان اجتماعها الثاني في القاهرة في المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٢ .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إنشاء سوق افريقية مشتركة^(١) ، وبذلك

(١) جاء في ديباجة المعاهدة الخاصة بإنشاء السوق الافريقية المشتركة أنها ستقوم على الأسس الآتية : (١) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية (٢) حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجاري (٣) حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . كما جاء في الاتفاقية أن الغرض منها إقامة وحدة جبركية يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بإلغاء الرسوم الجبركية على وارداتها من باقي الدول الأعضاء ، وذلك بتخفيضها تدريجياً على جميع السلع والمنتجات الوطنية المستوردة من البلاد الأعضاء . ويحدد هذا التخفيض بنسبة ٢٥ ٪ في العام الأول ، ويتم التخفيض بالتدرج خلال الأربع السنوات التالية بنسب تحددها اللجنة الاقتصادية للميثاق . كما تنشأ هيئة دائمة تسمى « مجلس السوق المشتركة الافريقية » وتختص بالاشراف على تطبيق الاتفاقية . ويقدم المجلس المذكور تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الاقتصادية الافريقية في كل دورة لها . ويلاحظ أنه لا يجوز لدولة افريقية عضو في هذه السوق ابرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة اقتصادية أو جبركية دون موافقة الدول الأخرى المشتركة في السوق ، كما أنه يجوز للدول الافريقية غير الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء الانضمام إلى السوق ، والاشتراك فيها وفقاً للترتيبات التي يحددها مجلس السوق الافريقية المشتركة .

أفريقي للتنمية^(١) ، واتحاد أفريقي للمدفوعات^(٢) ، ومجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية^(٣) ، وإنشاء هيئة طيران أفريقية^(٤) ، واتحاد البريد الأفريقي^(٥) .

(١) البنك الأفريقي للتنمية الذي وافق على انشائه الدول الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء في اجتماع اللجنة الاقتصادية في ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بمساعدة هذه الدول على إعداد برامج للتنمية ، أو باقراضها ، أو ضمان قروضها التي تحصل عليها من المصادر الأخرى ، والمساهمة فيها . ولبنك رأس مال قيمته ٣٠ مليون من الدولارات الأمريكية يقسم إلى ألف سهم قيمة كل منها ثلاثون ألف دولار أمريكي ، وذلك بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين للبنك . ولبنك عدة هيئات منها مجلس المحافظين ، والمدير العام ، ومجلس الإدارة ، ولجان القروض ، والموظفون اللازمون للقيام بالأعمال التي تحددها أنظمة البنك . ولا يحق لأي عضو في البنك أن ينسحب من البنك قبل انقضاء عشر سنوات على عضويته .

(٢) الاتحاد الأفريقي للمدفوعات هو هيئة مقاصد للتسويات المتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء بغية تنشيط التبادل التجاري بينها . وحددت حصص الدول الأعضاء بمائة ألف جنيه استرليني لكل عضو ، ويشرف على هذا الاتحاد مجلس إدارة .

(٣) يتكون مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية من ممثلين دائمين للدول الأعضاء بنسبة اثنين عن كل دولة ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . أما اختصاصات هذا المجلس فهي دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ، وإمكانات تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط الأكثر تشامع البلاد الأفريقية ، وبوجه عام إجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية وبالوحدة الاقتصادية في أفريقيا . هذا ويقدم هذا المجلس توصياته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية . كما يقدم تقريراً سنوياً عن أعماله إلى اللجنة المذكورة .

(٤) هيئة طيران الأفريقية تعتبر وكالة متخصصة داخل نطاق اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة الدار البيضاء . وتتكون من مجلس يجتمع مرتين كل عام ، وسكرتارية على رأسها مدير تنفيذي للهيئة . ومن أهداف هذه الهيئة : العمل على تقدم النقل الجوي بين الدول ، وضمان نمو الطيران وتأمين سلامته . كما تعمل الهيئة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات التي تضمنها الاجتماعات الملاحية الإقليمية للهيئة المالية للطيران المدني . وكان المفروض أن يسكون مقر هذه الهيئة في الجزائر .

(٥) اتحاد البريد الأفريقي وهدفه إقامة تعاون أوثق ارتباطاً بين الإدارات البريدية للدول الأعضاء ، ووضع تعريفات تفضيلية وتنشيط الخدمات البريدية ، وقد حرر اتفاق اتحاد البريد الأفريقي في طنجة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن يصبح صالحاً للتنفيذ من أول أبريل سنة ١٩٦٢ ، وتقرر أن يكون مقر المكتب الدائم لهذا الاتحاد مدينة القاهرة .

٤ — اللجنة الثقافية الافريقية : تتكون اللجنة الثقافية الافريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الافريقية تقريراً عن المشاكل التي تعالجها ، كما تقدم إليها تقريراً سنوياً عن نشاطها العام ، وقد اجتمعت اللجنة الثقافية في طنجة فيما بين أول و ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ ، واتخذت عدة قرارات ، منها قرار خاص بإنشاء معهد للدراسات الافريقية .

٥ — القيادة العليا الافريقية المشتركة : تتكون هذه القيادة من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم فور الإنتهاء من كل اجتماع تقريراً إلى اللجنة السياسية الافريقية ، وقد تفرع من للقيادة الافريقية المشتركة ، المجلس الأعلى للقيادة الافريقية المشتركة ، وهيئة الأركان العسكرية الدائمة ذات المكاتب المتعددة ، مثل مكتب التخطيط ومكتب العمليات ونحوها ...

وقد اجتمعت القيادة العسكرية في اكرافى ابريل سنة ١٩٦١ ، ثم في القاهرة في يولية سنة ١٩٦١ ، ثم في اكرافى مرة أخرى في سبتمبر سنة ١٩٦٢ . هذا وكان قد رفض في بداية الأمر أن تكون اكرافى مقر القيادة العسكرية بسبب وجود ضباط إنجليز في الجيش الغاني ، وكان ذلك من الأسباب التي دعت إلى إخراج هؤلاء الضباط ، وبذلك تم اختيار اكرافى مقراً للقيادة ، وقد عين لرياسة القيادة ضابط مصري .

٦ — مكتب الاتصال : هو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء ، وقد اتفق على أن يكون مقره في مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالي^(١) على أن يكون على رأسه أمين عام يسمى « سكرتير مكتب الاتصال » وتعيين هذا السكرتير من

(١) أنظر المادة الثانية من البروتوكول الخاص بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء .

اختصاص اللجنة السياسية . أمامة بقائه في منصبه فهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر هذا السكرتير أكبر موظف إداري في هذه الهيئة ، ويساعده في هذه المهمة سكرتيريون مساعدون وعدد من الموظفين الذين ينتمون إلى مختلف جنسيات الدول الأعضاء في منظمة الدار البيضاء . ويعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، ويتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة لرجال السلك الدبلوماسي ، وذلك أثناء قيامهم بمهامهم في الدول الأعضاء .

ومن اختصاصات سكرتير مكتب الاتصال والعاملين معه :

١ - أعمال السكرتارية في اجتماعات الهيئات العاملة السالفة الذكر .

٢ - إعداد الميزانية وعرضها على اللجنة السياسية الإفريقية .

٣ - تقديم تقرير سنوي إلى اللجنة السياسية بشأن التدابير التي تحقق أكبر

قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها في ميثاق الدار البيضاء .

* * *

لم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الأهداف التي رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الأمل الذي كان معقوداً عليها ، وذلك على الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وإبرام الاتفاقات ، وإصدار القرارات ، وتعدد الاجتماعات في مختلف عواصم الدول الأعضاء فيها .

ويرجع إخفاقها إلى اعتبارات منها :

١ - التباعد الجغرافي بين أعضائها ، مما لم يتيح لها اتصالاً مباشراً حقيقياً بسبب .

ما يفصل بينهما من آلاف الأميال ، وعدم وجود وسائل مواصلات تتغلب على هذا التباعد .

٢ - اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول

الأعضاء فيها .

٣ - كان اشتراك الجزائر فيها رمزيا أكثر مما هو حقيقى بسبب الحرب التى كانت دائرة بينها وبين فرنسا .

٤ - وفاة الملك محمد الخامس الذى كان له دور هام فى اقامة المنظمة ، وفى الوساطة بين اعضائها .

٥ - ثلاث من الدول الأعضاء فى المنظمة (غانا - غينيا - مالى) كونت فيما بينها اتحادا خاصا كان له أثر فى المنظمة لأنه أخفق من جهة ، وأضعفها من جهة أخرى ، ولكن على الرغم من هذا الاخفاق فإن تجربة الدار البيضاء قد أسهمت فى تكوين الوحدة الافريقية التى ظهرت فى اديس أبابا ، وتجلى هذا الاسهام فى :

١ - أنها أول منظمة جمعت بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، مثبتة بذلك أن التقسيم الذى فرضه الاستعمار ورسخة بكل وسائل الدعاية والترويج ليس إلا تقسيما قائما على غير أساس .

٢ - ساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر، وثبتت أركان هذه الشخصية فى المجالين الافريقى والدولى .

٣ - ساعدت على التقارب والتفاهم بين المسئولين والعاملين فى الحقل الافريقى من سياسى واقتصادى واجتماعى ، وحسب اجتماعاتها ولجانها المختلفة أنها ساعدت على تعرف مشا كل الدول الأعضاء مدى إمكانات التعاون بينها .

٤ - أدخلت فى القارة الافريقية مبادئ ثورية جديدة كانت واضحة الأثر فى المبادئ التى قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الافريقية فى اديس أبابا، ومن ذلك مبدأ عدم الإنحياز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار ، ومنهـوم الاستعمار الجديد .

المبحث الثالث

منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي.

إذا نظرنا إلى هذه المنظمة على أنها امتداد للمنظمات الأفريقية المختلفة التي أقامتها فرنسا فيما بينها وبين مستعمراتها وهي في طريقها إلى الاستقلال ، وعلى أنها ختام لهذه المنظمات ، فإنها تعتبر بهذه الصفة أقدم مجموعة أفريقية قام بينها اتحاد .

وتاريخ منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي يرجع من طريق غير مباشر إلى القانون الصادر من حكومة الجنرال ديغول في ٣ يونية سنة ١٩٥٨ ، والذي وضع دستوراً جديداً لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينها وبين مستعمراتها . وبمقتضى هذا القانون أصبح لهذه المستعمرات حق الاختيار بين ثلاثة أوضاع :

أولاً : إما بقاؤها على ما هي عليه باعتبارها مقاطعات أو أقاليم فرنسية فيما وراء البحار .

ثانياً : وإما إعلان استقلالها على أن تنضم إلى الجماعة الفرنسية ، وهي منظمة اتحادية من نوع خاص ، شبيهة بالكومنولث البريطاني .

ثالثاً : وإما الانفصال التام عن فرنسا ، وعدم الانضمام إلى الجماعة الفرنسية .

وقد تم الاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وعلى الاقتراحات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية ، ووافقت بعض المستعمرات

على الوضع الأول^(١) ، وبعضها اختار الوضع الثاني^(٢) . وانقردت غينيا باختيار الوضع الثالث ، وأعلنت استقلالها في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وقامت الجماعة الفرنسية وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر والثالث عشر من الدستور الفرنسي الجديد ، على الهيئات الأربع التالية :

(أ) الرئاسة ، ويتولاها رئيس الجمهورية الفرنسية ، والاستفتاء الذي أجرى يومئذ على الدستور أسفر عن انتخاب شارل ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية ورئيساً للجماعة . (المادة ٨٠ من الدستور الفرنسي الجديد) .

(ب) المجلس التنفيذي ، ويشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الداخلة في الجماعة وبعض الوزراء الفرنسيين المختصين بشئون الجماعة ، ومقره باريس ، ولكن له حق الاجتماع في أى عاصمة من عواصم الدول الأعضاء في الجماعة (أنظر المادة ٨٢ من الدستور الفرنسي الجديد) وقد اجتمع المجلس التنفيذي عدة مرات ، كان منها اجتماع بمدينة تاناناريف في يولية سنة ١٩٥٩ ، واجتماع في مدينة سان لوى في ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

(ج) مجلس شيوخ الجماعة ، ويتكون من مندوبي برلمانات الدول الأعضاء ، على أن يدخل في الحسبان أن يكون عدد المندوبين متناسباً مع عدد سكان الدولة . وكان هذا المجلس يتكون وفقاً لقرار رئيس الجماعة الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ من ٢٨٤ عضواً على أساس أن يكون لكل ثلثمائة ألف نسمة ممثل ،

(١) اختارت المارتينيك ، والجوادالوب ، وجيانا ، وريونيون البقاء على وضعها باعتبارها مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار . واحتفظت خمسة أقاليم بوضعها كأقاليم فيما وراء البحار ، وهي ساحل الصومال الفرنسي ، وكومور . وغالدونيا الجديدة ، وبولونيزيا الفرنسية ، وسان بيير وميكولون .

(٢) الأقاليم التي اختارت هذا الوضع اثناعشر إقليماً وهي : أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جابون ، داهومي ، ساحل الذهب ، السنغال ، فولتا العليا ، الكونغو (برازافيل) السودان الفرنسي ، مدغشقر النيجر ، موريتانيا .

وعلى ألا يقل عدد ممثلي كل دولة عن ثلاثة . وقد أسفر ذلك عن أن يكون لفرنسا ١٨٦ ممثلاً ، بينما كان مجموع ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء أقصاه ١٧ ممثلاً للجمهورية مدغشقر ، وأدناه ثلاثة ممثلين لكل من الكونغو وموريتانيا (أنظر المادة ٨٣ من الدستور الفرنسي الجديد) .

(د) المحكمة التحكيمية ، وكانت تختص بفض المنازعات التي قد تقع بين الدول الأعضاء في الجماعة ، كما كانت تختص بإبداء آراء استشارية لرئيس الجماعة بشأن الأحكام الدستورية الخاصة بالجماعة (أنظر المادة ٨٤ من الدستور الفرنسي الجديد) .

ولم تكن الدول الأفريقية الأعضاء في الجماعة قد تمتعت بالاستقلال السياسي التام ، ولا سيما في مجال السياسة الخارجية وفقاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور الفرنسي الجديد . وابتداء من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طالبت بعض الدول الأفريقية بالاستقلال التام مع إبداء الرغبة في الاحتفاظ بعضويتها في الجماعة .

وكان هذا الطلب موضع مناقشة في البرلمان الفرنسي ، وقد أسفرت عن الموافقة على تعديل الدستور الفرنسي تعديلاً أتيح بمقتضاه للدولة العضو في الجماعة أن تستقل استقلالاً تاماً مع الاحتفاظ بعضويتها في الجماعة^(١) .

ثم تلا ذلك مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والدول الأفريقية أسفرت عن قبول الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ وهي :

(١) صدر التعديل الدستوري في ٥ يونيو سنة ١٩٦٠ بموجب القانون الدستوري رقم ٥٢٥/٦٠ جاء فيه : « يضاف إلى المادة ٨٥ من الدستور فقرة ثانية نصها ما يأتي : « يجوز تعديل أحكام هذا الباب بموجب اتفاقات تعقدها جميع دول الجماعة ، وتوضع الأحكام الجديدة موضع التنفيذ بالشروط والأوضاع التي يتطلبها دستور كل دولة من هذه الدول ، ويضاف إلى المادة ٨٦ من الدستور الفقرات التالية (ومن بينها فقرة تقول : يجوز أيضاً للدولة العضو في الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق دون أن يترتب على هذا الاستقلال وقف انتمائها إلى الجماعة) .

جمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تشاد ، وجمهورية جابون ، وجمهورية داهومي ، وجمهورية ساحل الذهب ، وجمهورية السنغال ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية الكونغو (برازافيل) وجمهورية مالي ، وجمهورية مدغشقر ، وجمهورية النيجر . ولم تنضم في هذا الحين جمهورية موريتانيا الإسلامية بسبب الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن .

وقد طرأ بعدئذ على هذه المنظمة تغيرات ذات شأن ، منها خروج كل من ساحل العاج ، وفولتا العليا ، والنيجر ، وداهومي من هذه المنظمة في يونيو سنة ١٩٦٠ ، وخروج جمهورية مالي في سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وفي نهاية العام لم يكن قد بقي في عضوية هذه المنظمة غير جمهورية افريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) والسنغال ، وجابون ، وتشاد ، والكرون ، ومدغشقر .

وفي هذا الحين قررت بعض الدول أن تكون فيما بينها مجموعة سياسية افريقية خالصة لا ترتبط بأى دولة أوربية ، فاجتمعت في أكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من السنغال ، وافريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومي ، وساحل العاج ، والنيجر ، والكرون في مؤتمر أبيجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون بينها ، وكان من قرارات هذا المؤتمر عقد عدة مؤتمرات دولية للعمل على تحقيق أهدافها . ومن هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقد انضمت إليه دولتان جديدتان هما الكونغو (ايو بولدفيل) وتشاد ، وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ، ويناط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة افريقية ملجاشية .

وفي مؤتمر آخر عقد في مدينة ياوندى بالكرون في مارس سنة ١٩٦١ انضمت إلى هذه الدول الإحدى عشرة دولة مدغشقر ، ووضعت الأسس لوضع

منظمة افريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادي، كما وضع مبدأ الاشتراك في المؤتمرات الافريقية العامة القادمة ، وهما مؤتمر منروfia ، ولاجوس .
ويعتبر مؤتمر تاناناريف الذي بدأ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ أساساً لمولد اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية .

* * *

والاتحاد الأفريقي الملجاشي « اتحاد دول مستقلة ذات سيادة^(١) » يهدف .
« إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها ، والحفاظ على أمنها الجماعي ، والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام في أفريقيا وملجاش والعالم^(٢) » .
والمضوية في هذا الاتحاد مفتوحة لكل الدول الأفريقية ، إذ بموجب حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الاتحاد « يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد بإجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد » وقد قبل في الاتحاد بناء على ذلك جمهورية توجو في يونية سنة ١٩٦٣ ، وللاتحاد أربع هيئات عاملة :

(١) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وينعقد في دورة عادية مرتين كل عام ، وينعقد في دورات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء ، وتؤخذ القرارات بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الإجماع في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار . ومن اختصاصات هذا المؤتمر الإشراف على السياسة العامة للاتحاد^(٣) ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وتحديد مرتبه ، وتحديد الميزانية الأمانة العامة . ونصيب كل دولة عضو من هذه الميزانية .

(١) أنظر المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .

(٢) » » » الثانية » » » .

(٣) » » » الرابعة » » » .

(ب) اجتماع الوزراء ، وهو هيئة غير دائمة وغير منظمة تستطيع أن تجتمع في دورات غير عادية «حسب طبيعة المسائل» وتتكون من الوزراء المختصين ، والخبراء ، والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة^(١) .

(ج) مجموعة الاتحاد الأفريقي الملجاشي في الأمم المتحدة ، وهي هيئة غير دائمة ، تجتمع في مقر الأمم المتحدة قبل أن يتخذ أى قرار هام من أحد فروع المنظمة العالمية للتشاور وتنسيق سياسة المجموعة إزاء المشاكل التي تعرض أمام الأمم المتحدة^(٢) .

(د) الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ، ومقرها مدينة كوتونو في داهومي ، وعلى رأسها أمين عام إداري يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومي .

وإلى جانب هذه الهيئات أنشئت هيئات أخرى بموجب اتفاقات دولية ، وهذه الاتفاقات الدولية هي ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي ، ومعاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادي ، واتفاق الاتحاد الأفريقي والملجاشي للبريد والمواصلات السلكية . وسنتناول بشيء من التفصيل هذه الاتفاقات الدولية تاركين الاتفاقات الأخرى التي أبرمت في مؤتمر تاناناريف^(٣) .

١ — ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي :

هو ميثاق عسكري أبرم فيما بين الدول الاثنتي عشرة التي وقعت ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو مقتبس إلى حد كبير من أصول موثيق.

(١) أنظر الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

(٢) المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد .

(٣) أنظر المادة الأولى من ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي .

الأحلاف العسكرية التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد جاء في ديباجته تأكيد أنه محالفة دفاعية وذلك بالنص على مايلي : « تؤكد الدول المشتركة في هذا الميثاق تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتعلن عن رغبتها في العيش بسلام مع جميع الدول ... وتقرر المحافظة على حرية شعوبها ، وحضاراتها الخاصة ، وحرياتها الفردية ، وسيادة القانون واحترام الإنسان . ولإدراكها أنها إذا بقيت منعزلة ستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن في دولة كل منها ، وفي العالم ، وأيضاً للعمل على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية . لذلك تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالي » .

ويتضمن هذا الميثاق المبادئ التالية :

أولاً - مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وتعهد الدول المتخالفة أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التي قد تكون طرفاً فيها ، ولكنه لم يحدد الوسائل العملية التي بمقتضاها يتم تحقيق ذلك^(١) .

ثانياً - مبدأ تنسيق سياساتها الخارجية ، وقد جاء في المادة الثانية من هذا الميثاق « ... كما ستحاول إلغاء التعارض في سياساتها لاسيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية ، عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم البعض » .

ثالثاً - مبدأ التشاور ، وقد جاء في المادة الرابعة : « يتشاور الأعضاء في

(١) من هذه الاتفاقات . الاتفاق العام الخاص بالتمثيل الدبلوماسي (١٢ سبتمبر ١٩٦٢)
الاتفاق الخاص بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الذين يعملون في منظمات الاتحاد الأفريقي
الملجاشي (١٢ سبتمبر ١٩٦٢) البروتوكولات الخاصة باللجان الفنية (لجنة البحث العلمي -
لجنة المشاكل النقدية - لجنة التجارة الخارجية - لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) اتفاق
التعاون القضائي الذي يتضمن ٦٨ مادة . . . الخ .

الإجراءات التي تتخذ كل مرة بناء على طلب إحداها ، عندما تكون سلاوة الأراضى أو الاستقلال السياسى أو الأمن لإحداها فى حالة تهديد .

رابعاً - مبدأ الضمان الجماعى ، وقد ورد ذلك وفقاً للقواعد التالية :

(أ) أى اعتداء يقع على دولة عضو يعتبر اعتداء موجهاً ضد جميع الدول الأعضاء.

(ب) يجب على جميع الأعضاء المبادرة إلى مساعدة المعتدى عليه بناء على حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن لا تتم هذه المساعدة إلا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها^(١) إلا فى حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث يعطل أنظمتها ويمنعها من مزاولة سيادتها ، وفى مثل هذه الحال تتقدم الدول الأخرى لمجدها دون استدعاء منها .

(ج) العدوان الذى يوجب المساعدة ليس هو العدوان المسلح لحسب ، بل أيضاً كل حركات ذات طابع هدام موجهة من الخارج سواء استخدمت فيها الأسلحة أم لم تستخدم^(٢) .

وللميثاق عدة هيئات عاملة منها .

١ - المجلس الأعلى للميثاق^(٣) ، ويتكون من مندوب عن كل دولة عضو ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء ، ومن اختصاصاته دراسة جميع

(١) أنظر المادة السادسة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثامنة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية عشرة من ميثاق الدفاع .

المسائل المتعلقة بتطبيق ميثاق الدفاع في حدود ما يقرره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — الأمانة العامة الدائمة للميثاق^(١) ، وهي هيئة توضع تحت تصرف المجلس الأعلى ولها مقر دائم في مدينة أوجادجو ، وتتولى إعداد دورات المجلس الأعلى ، وتشرف على تنفيذ قراراته .

٣ — هيئة أركان حرب وغيرها من الأجهزة المدنية والعسكرية^(٢) التابعة لها ، وإنشاء ذلك من اختصاص المجلس الأعلى .
ويلاحظ على هذا الميثاق :

أولا — أنه ميثاق مفتوح لغير الدول الأعضاء ، غير أن انضمام غير الأعضاء يتطلب موافقة جميع الدول الموقعة على الميثاق . وقد جاء في المادة الخامسة عشرة « الميثاق الحالي مفتوح للدول الإفريقية الأخرى التي تكون على استعداد للمشاركة في اتحاد الدول الإفريقية الملجاشية لتثبيت السلام والأمن للشعوب في ظل احترام حقوق الإنسان » وكما أجاز قبول دول جديدة أجاز أيضاً فصل أى دولة عضو تكون قد ارتبطت بالتزامات تناقض الالتزامات التي يتضمنها الميثاق ، أو تكون قد تنكرت لالتزاماته ، ولكن يجب أن يكون الفصل مسبوقاً بإنذار ، ويجب أن يصدر قرار الفصل بإجماع ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات^(٣) .

(١) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثامنة عشرة من ميثاق الدفاع .

ثانياً - الميثاق ليس معاهدة دائمة^(١)، ولكنه موقوت بعشر سنوات من تاريخ سريان الميثاق، كما يقضى بأن تشارور الدول الأعضاء كل خمس سنوات في مراجعة الميثاق وهذه المراجعة يجب أن تتم بإجماع الآراء^(٢).

ثالثاً - يميز الميثاق للدول الأعضاء فيه التحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الأفريقية، بشرط أن يسكون ذلك متمشيا مع أهداف الميثاق. وفي ذلك تسجيل لعدم التقيد بسياسة عدم الانحياز وتجنب الأحلاف. ويبدو أن الفرض من ذلك السماح للمجموعة أن تتحالف مع فرنسا، أو مع حلف جماعي تكون فرنسا عضوا فيه مثل حلف الأطلنطي، ولا قيد على هذا التحالف إلا الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء.

٣ - معاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادي :

هي معاهدة دولية اقتصادية أبرمت بين الدول الاثنتي عشرة لتنسيق سياستها الاقتصادية ابتغاء تنميتها. وتهدف إلى « تقوية التضامن العميق، وتوثيق التعاون بين الدول الأفريقية الملجاشية حتى يتيسر لها الإسراع في رفع مستوى معيشة شعوبها^(٣) » وذلك عن طريق « إيجاد تقارب تدريجي بين السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنسيق خطط تنميتها، وخاصة في ميادين الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية والنقد والعلاقات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية^(٤) ».

(١) أنظر المادة العشرين من ميثاق الدفاع.

(٢) أنظر المادة التاسعة عشرة من ميثاق الدفاع.

(٣) أنظر المادة الثانية من معاهدة التعاون الاقتصادي.

(٤) أنظر المادة الثالثة من معاهدة التعاون الاقتصادي.

والمنظمة الافريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى ثلاث هيئات عاملة هي :

١ — المجلس ، وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ، ولكل دولة مندوب فيه ، ويجتمع مرتين كل عام فى دورات عادية ، كما يجتمع فى دورات غير عادية بناء على دعوة رئيسه ، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء . وليس للمجلس مقر خاص ، ولكنه يجتمع بالتناوب فى أقاليم الدول الأعضاء ، وتكون الرئاسة فيه أيضاً بالتناوب . ويتولى هذا المجلس الفصل فى جميع المسائل التى تعنى المنظمة^(١) .

٢ — الأمانة العامة ، وهى الهيئة الإدارية الدائمة التى تعاون المجلس ومقرها مدينة ياوندى بالكرون ، وعلى رأسها سكرتير عام يعين لمدة سنتين^(٢) .

٣ — الاجان الفنية وعددها أربع ، وهى لجنة الابحاث العلمية والفنية ، ولجنة دراسات مشكلات النقد ، ولجنة التجارة الخارجية ، ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٣) .

٣ — الاتفاق الخاص بالاتحاد الافريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية :

وافقت الدول الاثنتا عشرة على إنشاء اتحاد للبريد والمواصلات السلكية هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق البريد والمواصلات السلكية ، وتنسيق جهودها ، وتقديم اقتراحات مشتركة لمؤتمرات البريد .

(١) أنظر المواد من ٦ إلى ١٤ من معاهدة التعاون الاقتصادى .

(٢) » » » » من ١٥ إلى ١٨ .

(٣) وافقت الدول الاثنتا عشرة على اتفاق آخر مكمل للمعاهدة الخاصة بإنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى باسم « اتفاق بشأن إمتيازات خاصة بالمنظمة الملجاشية » وفيه توضيح للإمتيازات والتسهيلات التى منحت للمنظمة ولممثل الدول الأعضاء فيها ، ولأعضاء السكرتارية العامة من موظفين وخبراء مراسلين لديها .

والمواصلات السلوكية العالمية . ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عامة ،
وهي : لجنة الوزراء المسئولين عن البريد والمواصلات السلوكية وهي أعلى جهة
مسئولة في الاتحاد ، والأمانة العامة ومقرها مدينة برازافيل بالكونغو وعلى رأسها
أمين عام يخضع مباشرة لسلطة رئيس لجنة الوزراء ، ولجان الدراسات
الإدارية والفنية .

هذه أهم التنظيمات والهيئات التي أنشئت لتنسيق العلاقات بين الدول المنضمة
إلى مجموعة برازافيل ، ويلاحظ عليها :

١ — أن المنظمات التي تشرف على التعاون داخل المجموعة متعددة ؛ وأن
لكل منظمة دستوراً خاصاً ومجلساً خاصاً ، وأمانة خاصة ، وأن العضوية ليست
مشتركة بين جميع المنظمات فتستطيع دولة أن تنضم إلى منظمة دون الأخرى .

٢ — اختلاف درجة التعاون داخل كل ميدان من ميادينه ، ونرى أن
التعاون السياسي أقل تنظيماً من التعاون الاقتصادي والعسكري .

٣ — اختلاف مدة المعاهدات التي تنظم كل نوع من أنواع التعاون .
فمعاهدة الدفاع مدتها عشر سنوات ، واتفاق التعاون القضائي مدته خمس سنوات^(١)
وميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي لم تحدد لها
مدة معينة .

وعندما انعقد مؤتمر أديس أبابا لم يذكر شيء عن مجموعة منظمات مجموعة
برازافيل ، بل وقع خلاف بين وفود الدول . فرأى فريق أنها أصبحت غير ذات
موضوع ، ونادى فريق آخر بضرورة الاحتفاظ بها ، وعندما اجتمع مجلس رؤساء
دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الملجاشي في يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ،

(١) لم تناول هذه المعاهدة وأمثالها اكفاء بما أوردناه من المعاهدات الأخرى .

لم يعلن تصفية منظمات المجموعة إكتفاء بإعلان أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الافريقية . وفي الاجتماع الذي عقد في داكار في مارس سنة ١٩٦٤ ، أعلن تحويل الاتحاد الافريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة إلى منظمة اقتصادية بحتة ، وقد كلفت لجنة بإعداد تدابير هذا التحويل ، فاجتمعت اللجنة في مدينة نوا كتشوت فيما بين ٢٨ و ٣٠ ابريل لوضع دستور جديد للمنظمة الاقتصادية الجديدة^(١) .

ولكن هل يعنى هذا نهاية مجموعة برازافيل ؟ أم هل يعنى أن هذه المجموعة ستتحول إلى صورة جديدة لتقوم بدور جديد على الصعيد الافريقي وفي إطار منظمة الوحدة الافريقية ؟

كل ما يمكن أن يقال في ذلك :

أولا : أن الروابط القائمة بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ليست في حاجة إلى تنظيم لأنها تعتمد على الجوار الجغرافي ، والتراث الثقافي المشترك ، والوحدة الاقتصادية والإدارية التي اكتسبتها من خضوعها وقتاً طويلاً لجهاز استعماري واحد .

ثانياً : الروابط القائمة بين دول مجموعة برازافيل وفرنسا تستند إلى منظمات اتحاد الدول الافريقية الملجاشية ، ولكنها تستند إلى معاهدة ثنائية قامت بين دول هذه المجموعة وفرنسا من قبل . فتصفية منظمات وهيئات مجموعة برازافيل لا تعنى تصفية النفوذ الفرنسي ، بل قد تكون من عوامل تثبيتته .

(١) لم تشترك في هذا الاجتماع جمهورية ساحل العاج وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية النيجر (أنظر جريدة الموند عدد ٣٠ ابريل ١٩٦٤) .

ثالثاً : الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية باستثناء مدغشقر ، هي دول صغيرة وضعيفة ومتخلفة ، وذلك مما لا يتيح لها أن تحمل بمفردها أعباء الاستقلال ، ومن ثم تخضع تلقائياً للاستعمار الفرنسي الجديد .

وانذاك يمكن أن يقال أن المنظمات الدولية التي قامت في ظل مجموعة برازافيل كانت ترمى إلى تخفيف وطأة النفوذ الفرنسي عليها ، إلى جانب ما تهدف إليه من تنظيم علاقاتها بعضها ببعض .

المبحث الرابع

مجموعة منروفا

من دراستنا للمجموعتين القاريتين اللتين سبق الحديث عنهما ، نقيين أمرين : أولهما أن كثيراً من الدول الافريقية المستقلة لم تنتسب إلى أية مجموعة . وثانيهما أن الفصل الاستعماري بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والدول الافريقية الناطقة بالإنجليزية مازال قائماً مادامت منظمة الاتحاد الافريقي الملجاشي . قاصرة على دول ناطقة بالفرنسية .

وقد حاولت بعض الدول الافريقية التخلص من هاتين الظاهرتين في سبيل تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة . وتجلى هذا المجهود في المؤتمر الذي انعقد في منروفا فيما بين ٨ و ١٢ من مايو سنة ١٩٦١ ، واشترك فيه الاثنتا عشرة دولة . التي تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول افريقية أخرى لا تنتمي إلى أية مجموعة وهي : نيجيريا ، واثيوبيا ، وليبيريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو (التي لم تكن قد انضمت إلى مجموعة برازافيل في هذا الحين) . ولم تشارك في هذا المؤتمر دول مجموعة الدار البيضاء على الرغم من أنه كان لكل من غينيا ومالي دور كبير في التمهيد لعقده . وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك يتضمن إعلان الأسف لعدم اشتراك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادئ الستة التالية التي يجب أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلاً بين الدول الافريقية ، وهذه المبادئ هي :

١ — المساواة المطلقة في السيادة بين الدول الافريقية مهما كانت مساحتها ، وعدد سكانها ، ومدى ثرائها .

- ٢ — عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
 - ٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقوقها في الوجود وفي تنمية شخصيتها بدون منازع .
 - ٤ — استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها الدول الخارجية .
 - ٥ — إقامة تعاون على نمط افريقي شامل يستند إلى التسامح والتضامن وعلاقات حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الرعامة على الدول الأخرى .
 - ٦ — الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية للدول الافريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الآمال ووحدة السعى لتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي الأفريقي .
- وكان أيضاً مما تضمنه البيان المشترك ، العمل على إنشاء منظمة افريقية عامة شاملة ذات صفة استشارية تعمل على تحقيق المبادئ السابقة .
- وأصدر المؤتمر غير ذلك توصيات بشأن بعض القضايا الافريقية ، منها قضية الجزائر ، والكونغو (ليوبولدفيل) ، وانجولا ، واتحاد جنوبي افريقيا . كما أوصى بتكوين لجنة خبراء تكلف بوضع خطط التعاون الثقافي والدبلوماسي بين دول المجموعة الجديدة ، وقد تكونت هذه اللجنة فعلاً واجتمعت في مدينة داكار عاصمة السنغال فيما بين ١٧ و ٢٤ من يولية سنة ١٩٦١ ، كما انعقد اجتماع آخر لوزراء الاعلام في دول المجموعة بمدينة أبيجان عاصمة ساحل الذهب في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ولكن هذا المؤتمر إذا كان قد حقق هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الافريقية التي لم يسبق لها الانضمام إلى أية مجموعة في هذه المجموعة الجديدة ،

وإذا كان قد نجح كذلك في تحقيق هدفه الثاني ، وهو التقريب بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الافريقية الناطقة بالإنجليزية فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحاً في التقريب بين افريقيا الثورية و افريقيا المعتدلة ، أي بين مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة برازافيل .

وقد أخذت نيجيريا على نفسها ، باعتبارها من الدول الافريقية الكبرى ، أن تسعى لتحقيق هذا الهدف . وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ وجه الدكتور أزيكوي حاكم عام نيجيريا عندما كان في لندن نداءً عاماً يدعو فيه إلى التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا الجديدة ، إذ كان يرى أن الخلافات بين المجموعتين ثانوية ، وأن التقارب بينهما سيكون انتصاراً كبيراً للوحدة الافريقية .

وقد تقرر عقد مؤتمر جديد لمجموعة منروفيا في لاجوس عاصمة نيجيريا في بداية يناير سنة ١٩٦٢ بغية العمل على تصفية ما بين المجموعتين والتقريب بينهما في سبيل اندماجهما في مجموعة واحدة .

وفي أوائل يناير سنة ١٩٦٢ اجتمع هذا المؤتمر ، ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته في آخر لحظة احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر الموقتة إلى هذا المؤتمر بذريعة أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، ويرجع عدم دعوة حكومة الجزائر الموقتة إلى موقف مجموعة برازافيل وهي تتمتع بأغلبية داخل مجموعة منروفيا ، وقد اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا .

وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر لاجوس في التقريب بين مجموعة منروفيا ومجموعة برازافيل ، فإنه قد نجح في إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية افريقية . كان المفروض أن يتم التصديق عليه في مؤتمر يتعقد في أواخر سنة ١٩٦٢ ،

ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد . إلا أن مشروعه هذا جدير بالتحليل إذ كان من الموائيق التي أخذت في الاعتبار في مؤتمر أديس أبابا عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية .

ويبدأ هذا المشروع بديباجة^(١) تشير إلى رغبة الدول الإفريقية في تدعيم الوحدة الإفريقية عن طريق إنشاء منظمة إفريقية جديدة .

أما أهداف هذه المنظمة فهي وفقاً لأحكام المادة الأولى من الميثاق : (١) رفع مستوى المعيشة لشعوب أفريقيا (٢) الإسراع بالتنمية الاقتصادية (٣) زيادة إتاحة الفرصة التعليمية لأكثر عدد من الناس (٤) رفع المستوى الصحي (٥) التوفيق بين الأعمال السياسية .

ويلاحظ أن التعاون غير السياسي في المرتبة الأولى ، أما التعاون السيامي فله المرتبة الثانية . ونجد هذا بارزاً في المادة الثانية التي ذكرت مختلف أنواع التعاون بين الدول الإفريقية ، بادئة بالتعاون الاقتصادي ومنتهية بالتعاون العسكري^(٢) .

(١) مما جاء في هذه الديباجة : « نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا وللجاش قد اجتمعنا في لاجوس - نيجيريا بوحى من أهداف شعوبنا نحو الأخوة والتضامن والتعاون والوحدة ، كما اتضح في المؤتمرات التاريخية الاله التي عقدت لتحقيق تلك الأهداف ، ونحن توانون إلى أن نؤكد تمسكنا بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان . ومكرسون أنفسنا وجهودنا من أجل تقدم أفريقيا الناهضة المتحررة من الاستعمار .. وراغبون في أن تكون كل اتجاهات أفريقيا نحو الاتحاد من أجل المحافظة على الاستقلال والحرية .

ومتفقون بأن كل دول أفريقيا المستقلة ترغب في تدعيم التضامن الأفريقي . ومستعدون لأن ترحب بروح من الأخوة بكل اقتراح يهدف إلى (تحقيق إقامة) منظمة مشتركة .. ومصممون على أن تتجنب الخصومة والصراع بين دول أفريقيا المستقلة ... عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة قادرة على العمل نحو مصير مشترك ..

(٢) ذكرت المادة الثانية ضروب التعاون على التسلسل التالي : (١) التعاون الاقتصادي (٢) التعاون في ميادين التعليم والثقافة (٣) التعاون في ميدان الصحة والتغذية (٤) التعاون السياسي والدبلوماسي (٥) التعاون العلمي والفني (٦) التعاون من أجل الدفاع .

وقد ذكرت المادة الثالثة من المشروع المبادئ السبعة التي ستقوم عليها المنظمة الجديدة. والمبادئ الثلاثة الأولى منها لا تختلف عن المبادئ الثلاثة الأولى من المبادئ السبعة التي اتخذت في مؤتمر منروfia (مايو سنة ١٩٦١) أما المبدأ الرابع فخاص بحل المنازعات بالطرق السلمية ، والخامس خاص باستنكار أى نشاط هدام تقوم به دولة في إقليم دولة أخرى ، والسادس خاص بتوثيق التعاون في مختلف الميادين ، أما المبدأ السابع فجديد بالنسبة إلى مجموعة منروfia ونصه « تكرس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة » ونرى من هذا بواحد التقارب بين مبادئ مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة دول برازافيل ، ومنروfia .

ويتضمن المشروع أيضا إنشاء ثلاث هيئات عاملة هي : مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ، والسكرتارية العامة^(١) .

أما مجلس رؤساء الدول والحكومات^(٢) فهو الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ويجتمع كل سنتين ، ويكون فيه لكل دولة صوت واحد ، وتتخذ قراراته الموضوعية بأغلبية أربعة أخماس الحاضرين المشتركين في التصويت . أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة .

أما مجلس الوزراء فيجتمع مرة كل عام للنظر في المسائل المتعلقة بالتعاون الأفريقي ، وتصدر قراراته الموضوعية بأغلبية الثلثين . أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة ، والمجلس حق إنشاء لجان خاصة لتحقيق أهدافه . أما السكرتارية العامة فهي الهيئة الإدارية للمنظمة ، وعلى رأسها سكرتير عام ينتخبه مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة ثلاث سنوات . ومن أهم أعمال السكرتير

(١) أنظر المادة السادسة من المشروع .

(٢) أنظر المواد ٧ - ٨ - ٩ من المشروع .

العام ، الاشتراك في جلسات الهيئات المختلفة ، والإشراف على تنفيذ قراراتها ،
وتقديم تقرير سنوي عن أعمال المنظمة ، وإعداد الميزانية .

والمنظمة المقترحة فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية يزعم
إنشائه مستقبلا . كما كان هناك احتمال لإنشاء وكالات متخصصة للإشراف على
التعاون الأفريقي في بعض الميادين الفنية .

تلك هي أهم أحكام المشروع الجديد ، ومنها يمكن معرفة الفرق بين أهم
المبادئ التي تقوم عليها مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ومنروfia ،
ونتين مدى صحة ما قاله هوفويت بواتيه من أن الفرق بين مجموعة برازافيل
ومجموعة الدار البيضاء ليس سوى ظاهرة سطحية .

من المقارنة بين المجموعات هذه نستطيع أن نقول أن :

١ - مجموعة دول الدار البيضاء ثورية في سياستها الخارجية ، تنادي
بمعاربة الاستعمار ، واتباع سياسة عدم الانحياز ، والتخلص من القواعد العسكرية . بينما
مجموعة برازافيل ومجموعة منروfia معتدلتان في سياستها الخارجية ، فينمائستكران
الاستعمار وتطالبان بتصفيته ، فإنهما لا تناديان بمعاربته ، كما أنهما لا تدينان
بمبدأ عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . بل إن مجموعة برازافيل تشير صراحة في
أحد مواثيقها إلى جواز الارتباط بدول أجنبية عن أفريقيا .

٢ - مجموعة دول الدار البيضاء اتخذت موقفا إيجابيا في قضية الجزائر ،
وضمت الجزائر قبل استقلالها إلى عضوية منظمتها (وهو إجراء ثوري جرى
لم تقم به حتى جامعة الدول العربية) أما منظمة برازافيل فقد اتخذت في ذلك
موقفا سلبيا ، وتبعتها في ذلك مجموعة منروfia .

أما فيما عدا هذين اللوقفين فليس هناك فرق بين مجموعة الدار البيضاء
ومجموعة برازافيل ومنروfia .

وأخيرا ، فإن الخطوات التمهيدية التى أدت إلى قيام الوحدة الأفريقية وتجلت
فى مؤتمر أديس أبابا ، سارت على النسق التالى :

أولا : تقارب بين أفريقيا العربية ، وأفريقيا غير العربية فى ظل منظمة الدار
البيضاء .

وكان من عوامل التقارب اشتراك أعضاء هذه المجموعة فى بعض المبادئ
الثورية .

ثانيا : تخلص الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من النفوذ الصريح
للاستعمار الفرنسى عن طريق إقامة منظمة برازافيل التى لم تشترك فيها فرنسا .

ثالثا : التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية
وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة عن طريق إقامة مجموعة منروfia . ومن ثم لم
يبق بعدئذ إلا التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية وأفريقيا المعتدلة أى بين مجموعة
الدار البيضاء ومجموعتى برازافيل ومنروfia ، وهذا هو الذى تحقق فيما بعد فى
مؤتمر أديس أبابا .

الفصل الثاني

مؤتمر أديس أبابا

جاء مؤتمر القمة الدول الإفريقية المستقلة الذي انعقد في أديس أبابا في شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، نتيجة لقرار اتخذته وزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد أفريقيا وملجاش في ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد تم هذا المؤتمر على مرحلتين :: المرحلة الأولى مؤتمر تمهيدى لوزراء خارجية الدول الإفريقية من ١٥ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، والمرحلة الثانية تلت ذلك مباشرة بعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وقد انتهى بالتوقيع على ميثاق أديس أبابا في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . واشترك في هذا المؤتمر ثلاثون دولة إفريقية مستقلة هي (حسب الترتيب الأبجدي) : أثيوبيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الكمرون ، الكونغو (برازافيل) ، الكونغو (ليو بولدفيل) ، النيجر ، أوغندا ، بورندي ، تشاد ، تنجانيقا ، تونس ، جابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، داهومي ، رواندا ، ساحل العاج ، سيراليون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، ليبيريا . ليبيا ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

ويلاحظ في هذا المؤتمر :

- ١ - عدم إشراك المغرب احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، ولعدم اعتراف المغرب بقيام دولة موريتانيا^(١) .

(١) كانت مطالب المغرب الخاصة باعتبار موريتانيا جزءاً من المملكة المغربية سبباً في عدم اشتراك وزير خارجية المغرب في مؤتمر وزراء الخارجية ، ثم في مقاطعة ملك المغرب لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ورغم حضور وفد مغربي برئاسة أحمد بلفريج وزير الخارجية في أديس أبابا .

٢ — عدم اشتراك توجو، وذلك بسبب تردد كثير من الدول الافريقية في الاعتراف بحكومة توجو الجديدة التي وصلت إلى الحكم على اثر اغتيال الرئيس سلفانوس أولمبيو^(١).

٣ — اشترك في المؤتمر ثمانون مراقبا يمثلون أربعة وعشرين حزبا ومنظمة تحريرية لبلاد افريقية لم تكن قد استقلت عند انعقاد المؤتمر^(٢).

٤ — حضر المؤتمر السيد جورج ايفان سيمث نيابة عن السكرتير العام للأمم المتحدة، وكان قد تلقى دعوة شخصية من الامبراطور هيلاسلامى. كما حضره السيد مانويل تروكو سفير شيلي لدى منظمة الدول الأمريكية كمرقب، بناء على دعوة من الحكومة الأثيوبية^(٣).

(١) ومع ذلك، فقد وقعت كل من المغرب وتوجو بعدئذ على ميثاق أديس أبابا واعبرت كل من الدولتين من الدول الأصلية في المنظمة.

(٢) الأحزاب والمنظمات التحريرية التي اشتركت في المؤتمر هي : اتحاد كينيا الأفريقى القومى «كانو» (١٠ أعضاء) — حزب الشعب التقدمى فى جامبيا (عضو واحد) — جبهة الكفاح للاستقلال القومى لغينيا «فانج» (٤ أعضاء) — جبهة التحرير القومى لانجولا (٤ أعضاء) — الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (٥ أعضاء) — حزب الاستقلال القومى الموحد (٣ أعضاء) — الاتحاد الاشتراكى الأفريقى الموحد لمبابو (عضوان) — جبهة تحرير موزمبيق (٣ أعضاء) — اتحاد شعب زمبابو الأفريقى لروديسيا الجنوبية (٨ أعضاء) — الرابطة الموحدة المقاطعة الشمالية (منتمج فى حزب الكانو) — حركة التحرير القومى لكومورس (عضوان) — جمعية تحرير سان توم وبرانسيب (عضوان) — الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (عضو واحد) — منظمة الشعب الأفريقى فى الجنوب الغربى (٤ أعضاء) — الاتحاد الديمقراطي القومى لوزمبيق «أودينامو» (٣ أعضاء) — حزب مؤتمر ماسوتولاند (٣ أعضاء) — الحزب القومى لسوازيلاند (٣ أعضاء) — المؤتمر الأفريقى الموحد (٣ أعضاء) — الأمة الأفريقية الموحدة (٦ أعضاء) — الحزب القومى لنيجار (٥ أعضاء) — اتحاد أبناء غينيا البرتغالية (٣ أعضاء) — حزب زنجبار الأفريقى الشياعى (عضو واحد) — أفريقيا الجنوبية (٣ أعضاء) — روديسيا الجنوبية (عضو واحد) — حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة، المجلد الثانى، رقم ١٩ (من الفهرست) ص ١ إلى ص ٤.

(٣) كانت الحكومة الأثيوبية قد اذقت مع مانويل تروكو لتستشير فيما يختص بالبيان الإدارى للمنظمة الجديدة.

المبحث الأول

المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الافريقية

بدأ مؤتمر وزراء الخارجية جلسته الافتتاحية فى ١٥ مايو بانتخاب السيد-
كتيا يفرو وزير خارجية أثيوبيا رئيساً له ، كما وافق على جدول الأعمال.
الآتى^(١) :

- ١ - إنشاء منظمة للدول الافريقية .
 - ٢ - التعاون بين الدول الافريقية فى الميادين المختلفة .
 - ٣ - التخلص من الاستعمار .
 - ٤ - التمييز العنصرى .
 - ٥ - أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النمو الاقتصادى.
فى افريقيا .
 - ٦ - نزع السلاح .
 - ٧ - إنشاء لجنة توفيق دائمة .
 - ٨ - أفريقيا والأمم المتحدة .
- وقد كون المؤتمر لجنتين : أسند إلى اللجنة الأولى دراسة النقط ١ ، ٢ ، ٤ ،
٥ : ٨ من جدول الأعمال . وانتخبت هذه اللجنة دودوتيام وزير خارجية
السنغال رئيساً لها ، ولاياشى ياكر المندوب الجزائرى مقرراً لها^(٢) .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، جدول الأعمال رقم ١٢ ، ١٧ مايو ١٩٦٣ .

(٢) أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

وبدأت اللجنة بالنظر فى مهمتها الأساسية — وهى إنشاء منظمة للدول الأفريقية — وأمامها نصوص ميثاق لاجوس وميثاق الدار البيضاء ، ومشروع ميثاق جديد عرضته الحكومة الأثيوبية ، وكذلك اقتراح تقدم به كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا .

وكان اقتراح رئيس جمهورية غانا ينصب بصفة خاصة على إنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية ، وهو اتحاد لن يترتب عليه بالضرورة — فى نظر الرئيس نكروما — التضحية بالسيادات القومية . ومع ذلك ، فقد أصر رئيس غانا على أن « تنادى الشعوب الأفريقية بالقضاء على الحواجز التى تفصل بينها »^(١) ، كما طالب بإنهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

وعلى النقيض من ذلك ، أكد مشروع الميثاق الذى تقدمت به الحكومة الأثيوبية ضرورة السير بخطى تدريجية . فقد نادى هذا المشروع بالتعاون بين الدول الأفريقية فى شتى الميادين بما فيها الدفاع ، وإنشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وسكرتارية دائمة لتنسيق الشؤون الأفريقية ، ومع ذلك فقد أكد فى الوقت نفسه وجوب الخضوع لبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل دولة أفريقية و« احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الأكيدة فى الحياة تحت ظل الاستقلال »^(٢) .

وعلى ذلك ، كانت الاقتراحات المعروضة أمام وزراء الخارجية تشمل مختلف الصور التى يمكن بموجبها تحقيق الترابط بين الدول الأفريقية ، ولم يكن من السهل إيجاد حل وسط نظراً لاختلاف الاتجاهات والمواقف وتبايدها تباعداً

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ ص ١١ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، Empe ١٧/١ مايو ١٩٦٣

المادة ٢ ، الفقرة ٣ .

واضحاً ، وكانت بعض الوفود تشعر بأنها لا تستطيع أن تنفذ بمشروع معين من المشروعات المعروضة أمام اللجنة ، مادام لا يوجد لديها تفويض من حكومتها بذلك .

ومحاولة منها لإيجاد حل لهذا الموقف ، قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية لتضع مشروعاً يوفق بين الاتجاهات المختلفة ، وتكونت هذه اللجنة الفرعية من تسع دول^(١) وانتخبت مندوب تنجانيقا رئيساً لها ، واجتمعت عدة مرات في خلال يومي ١٧ و ١٨ مايو ولكن دون الوصول إلى نتيجة . ولذلك طلبت اللجنة (الأصلية) من مندوب الجزائر أن يعد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادئ وبالأجهزة اللازمة للوحدة الأفريقية لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القادم . وقد صدرت توصية هذه اللجنة^(٢) بناء على هذا المشروع ، وجاء فيها توضيح تام للزاي التي سوف تحققها الشعوب والأمم الأفريقية نتيجة للوحدة بينها ، وتأكيداً « للمبادئ السياسية التي هي المتطلبات الضرورية للوحدة والتعاون » ، كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول :

١ — بالنظر في مشروع الميثاق الذي تقدمت به أثيوبيا .

٢ — أن يطلب من الحكومة الأثيوبية إنشاء سكرتارية مؤقتة .

٣ — أن يطلب من هذه السكرتارية ، عرض مشروع الميثاق الأثيوبي على جميع الحكومات الأفريقية لإبداء ملاحظاتها عليه واقتراح تعديلاتها قبل اجتماع وزراء الخارجية مرة أخرى .

(١) وهي أثيوبيا - الجزائر - الكرون - تنجانيقا - تونس - غانا - غينيا - نيجيريا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٦ ، ١٩ مايو ١٩٦٣ ص ٩ .

٤ — أن يطلب من هذه السكرتارية تجميع جميع الوثائق الأخرى — ولا سيما ميثاقى لاجوس والدار البيضاء واقتراح غانا ، وكذلك أى تعديلات أو تعليقات — تمهيداً لمؤتمر وزراء الخارجية القادم .

وكانت العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة موضوع مناقشة هامة أخرى في اللجنة الأولى . وقد أشارت المناقشات التي دارت في هذا الموضوع ، وكذلك القرار الذي اتخذته اللجنة^(١) إلى أن الدول الأفريقية غير ممثلة تمثيلاً كافياً في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وإلى ضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية في المنظمة العالمية دون الإضرار بعلاقاتها الوثيقة بالدول الآسيوية ، وكونت اللجنة أيضاً لجنة فرعية من ست دول^(٢) ، وكلفتها دراسة بعض المشاكل الخاصة بالعلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

ولقد تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية أولاً ، واشتركت غالبية الوفود في مناقشة شتى المشاكل الخاصة بهذا التعاون ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة على أن تكون هذه عملية تدريجية تتم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وكإنماء التجارة بين الدول الأفريقية ، وإنشاء اتحاد للدفع والمقاصة ، وتنسيق النقل وإيمائه ، وتحقيق الانسجام بين خطط التنمية المختلفة ، وقد دارت المناقشة أيضاً حول وجوب تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقي أجزاء العالم ، وبالذات حول وجوب دراسة الطرق المؤدية إلى تحسين معدل التبادل الدولي وضمان المكاسب التي تنجم عن الصادرات .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٥ ، Reva ، ١٩ مايو ١٩٦٣ .

(٢) وهي الجمهورية العربية المتحدة — الكونغو (ليوبولدفيل) — المغرب — تونس — سيراليون — غانا .

وكذلك الحاجة إلى دراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الأفريقية في اقتصاديات أفريقيا^(١) . وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية من خمس دول^(٢) اقترحت فيها أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة جميع هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية المختلفة وباستشارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٦٤ ، وبحث جميع الدول المعنية على التفاوض بعضها مع بعض بغية تحسين مركز الدول النامية في الأسواق العالمية . وأوصت كذلك بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر وزراء مالية الأفريقيين القادم ، وبتأكيد رغبتهم في تدعيم الإجراءات التي تتخذ من أجل إنشاء بنك التنمية الأفريقي في أسرع وقت ممكن ؛ وبأن يؤخذ في الاعتبار التقدم الذي تحرزه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مؤسسة دأكار للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، وكذلك « الحيلولة دون استخدام الدول غير الأفريقية للتعاون الاقتصادي والمعونة الفنية كوسيلة خداعة للتدخل في الشؤون الأفريقية مما قد يكون له آثار ضارة في استقلال الدول الأفريقية ووحدةها^(٣) .

وقد اتخذت اللجنة الأولى قراراتين خاصين بالتعاون الأفريقي في ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادي : الأول ، خاص بالتعليم الفني والتعاون الثقافي^(٤) ،

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة لكلمة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ ، ص ٤ .

(٢) وهي السودان - الكونغو (ليوبولد فيل) - أوغنده - جابون - نيجيريا .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٤ ، Rev ١ ،

٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٣ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٩ ، Rev ١ ،

٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

والثاني خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة العامة المشتركة^(١). كما أوصت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في إطار التعاون الأفريقي الشامل^(٢). وقد اتخذت اللجنة هذه القرارات بعد خمسة جلسات : واختتمت أعمالها في يوم ٢٠ مايو .

ولقد كون مؤتمر وزراء الخارجية لجنته الثانية لدراسة النقط ٣ و ٤ و ٦ من جدول الأعمال ، هي على التوالي :

١ — التخلص من الاستعمار .

٢ — التمييز العنصري .

٣ — نزع السلاح .

وانتخبت هذه اللجنة السيد ديلوتللي مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها ، والسيد جون كريفا سمارت وزير خارجية سيراليون مقررأ لها^(٣) .

وقد تبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة — التي أعدها ثلاث لجان فرعية^(٤) — بعد مناقشة دامت يومين . ومن الاقتراحات الهامة التي

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٠ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الاولى ، مشروع قرار رقم ١٧ ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، الجلسة السادسة الرابعة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

(٤) اللجنة الفرعية الاولى (لدراسة موضوع التخلص من الاستعمار) تكونت من : السنغال ، تنجانيقا ، تونس ، ساحل العاج ، مالي . واللجنة الفرعية الثانية (لدراسة موضوع التمييز العنصري) من الصومال ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، المغرب ، غينيا ، ليبيريا ، واللجنة الفرعية الثالثة (لدراسة موضوع نزع السلاح) من أثيوبيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، السودان ، فولتا المليا ، نيجيريا .

تتضمنها هذه التوصيات : إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة على تحرير البلاد الأفريقية التي لا تزال خاضعة للاستعمار - إنشاء صندوق خاص لمعاونة حركات التحرر المختلفة في هذه الأقاليم - إنشاء صندوق لمساعدة الحركة المعارضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، وقيام جميع الدول الأفريقية بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية والقنصلية بحكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا . وقد اقترح مشروع التوصية الذي أعدته اللجنة بشأن نزع السلاح أن يقوم رؤساء الدول بالتصميم على العمل من أجل « إعلان وقبول » أفريقيا كمنطقة مجردة من الأسلحة النووية ، وإزالة القواعد العسكرية منها ، ومناشدة الدول الكبرى « بتخفيض الأسلحة التقليدية ، وإنهاء السباق على التسلح ، والتوقيع على معاهدة نزع عام موكلل للسلاح تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة^(١) » .

* * *

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية في التوفيق والتراضى التي سادت مؤتمر وزراء الخارجية طوال هذه الإجراءات ، فإن المؤتمر لم يحقق من أهدافه إلا قدراً ضئيلاً من الناحية العملية .

فأولا نجد أن المؤتمر لم يتخذ قراراً بشأن مشكلة توجو ، رغم المساعي التي بذلها السيد كوجو بوشيو وزير خارجية غانا^(٢) ، ومع أن المؤتمر لم ينازع بأي حال من الأحوال في شرعية حكومة توجو الجديدة إلا أنه فضل أن يترك القرار

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الثانية ، اقتراح رقم ٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) أنظر تدخل وزير خارجية غانا في مضابط مؤتمر القمة ، الجلسة الكاملة ، S. R. ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٧ - ٨ .

النهائي في هذا الصدد لرؤساء الدول^(١) .

ومن ناحية أخرى لم يضع المؤتمر مشروعاً لميثاق أفريقي ، بل اكتفى بجميع بعض الوثائق ويقرر بعض المبادئ العامة ، وذلك بسبب ما بدا من استحالة التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالي وأنصار الاتحاد الكونفدرالي الأفريقي .

وفي الواقع ، كان ما فعله مؤتمر وزراء الخارجية هو إظهار وتوضيح للمشاكل المطروحة ، تاركاً كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

عبر عن هذا الموقف السيد منجي سليم وزير خارجية تونس بقوله « ميثاق في أديس أبابا ، أشطبوا ذلك من مذكراتكم ؛ إننا لم نفعل أكثر من تجميع بعض الوثائق التي ستستخدم كأساس لأعمال رؤساء الدول »^(٢) .

كذلك قال دودوتيام وزير خارجية السنغال ، مردداً لنفس الفكرة « نحن لسنا سحرة ؛ فلم يسمع أحد عن ميثاق دولي تم الأخذ به في مؤتمر واحد »^(٣) .

(١) مما زاد الأمور تعقيداً أن السيد آيدو أما وزير خارجية توجو كان في أديس أبابا خلال هذه المناقشات دون أن يستطيع الاشتراك فيها ، ومن ناحية أخرى أن السيد مالي ، وكان وزيراً للداخلية في حكومة الرئيس المغتال سلفانيوس أولييو ثم لجأ إلى نيجيريا ، حاول أن يسافر إلى أديس أبابا ليعارض اشتراك ممثل حكومة جروتسكي الجديدة في المؤتمر .

(٢،٣) أنظر ج . ش فرولينج « مؤتمر أديس أبابا ١٥ - ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ » مجلة الدفاع القومي (الفرنسية) ، عدد يوليو سنة ١٩٦٣ ، ص ١١٤١ .

المبحث الثاني

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

لقد اشترك أكثر من خمسمائة مندوب في الرحلة الثانية من مؤتمر القمة الأفريقي التي بدأت في ٢٣ مايو بأديس أبابا^(١)، وكانت قاعة «أفريكاهول» التي عقدت فيها الاجتماعات، مزدحمة بالصحفيين والمصورين من جميع أنحاء العالم. وإدراكا من رؤساء الدول لخيبة الأمل الكبرى التي سوف يشعر بها الرأي

(١) فيما يلي بيان عن رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا المؤتمر وعدداً فرادى حاشية كل منهم حسب الترتيب الوارد في مضابط مؤتمر القمة، المجلد الثاني، رقم ١٨ (من المهرست) ص ١ إلى ص ٢١.

ويلاحظ أن هذه الأرقام تتضمن الحرس والخدم. أحمد بن بلا (الجزائر) ١٣ — الملك نوا موبوتسا (بوروندي) ٤ — أحمدو أهديجو (الكرون) ١٥ — دافيد داكو (جمهورية أفريقيا الوسطى) ٧ — فرانسوا تومبابوي (تشاد) ١٣ — فولير يولو (الكونغو برازافيل) ١٠ — جوزيف كازافوبو (الكونغولوبوليفيل) ١٥ — هورت سماجا (داهومي) ١٣ — الامبراطور هيلاسلاسي (أثيوبيا) ٣٠ — ليون مبا (جابون) ١٠ — كوامي نكروما (غانا) ٤٠ — سيكوتوري (غينيا) ١٢ — هوفويه بوانبي (ساحل العاج) ٢٦ — وايم تايغان (ليبيريا) ٩ — الامير حسن رضا (ليبيا) ١١ — فيليير تسييرانالا (مدغشقر) ١٨ — موديبو كيتا (مالي) ٢٥ — مختار ولد داهه (موريتانيا) ١٥ — أحمد بقريج (الممثل الشخصي لملك المغرب) ١٢ — ديوري هاني (النيجر) ٨ — الحاج أبو بكر تهاوا بنبوا (نيجيريا) ٢٢ — كايابندا (رواندا) ٢ — ليوبولد منجور (المنغال) ٧ — السير ميلتون ماجاي (سيراليون) ٩ — مادن عبد الله عثمان (الصومال) ١٥ — الفريق إبراهيم عبود (السودان) ١٢ — جوليوس نيزيري (تنجانيقا) ١١ — الحبيب بورقيبة (تونس) ٢٦ — أبولو ملتون أويوت (أوغنده) ٩ — جمال عبدالناصر (الجمهورية العربية المتحدة) ٥٢ — مورييس يامبوجو (فولتا العليا).

ويتضح مما تقدم أن وفد الجمهورية العربية المتحدة كان أكبر الوفود (٥٢ عضواً) على حين كان أصغرهما وفد رواندا (٥ عضوان):

العام الافريقي إذا ما أخفقوا في وضع ميثاق للوحدة الافريقية^(١) قرروا في الحال تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق المنظمة الجديدة .

وعندما اختتمت هذه اللجنة الخاصة أعمالها ، لم يعد هناك إلا بعض الأمور التفصيلية المتروكة لرؤساء الدول للفصل فيها في جاستهم ، ومن ذلك اسم المنظمة الجديدة فقد تقرر جعله « منظمة الوحدة الافريقية » بدلا من « منظمة الدول الافريقية والملجاشية » ، كذلك تقرر أن تعقد اجتماعات رؤساء الدول مرة على الأقل في السنة بدلا من مرة كل سنتين ، واختيرت حكومة أثيوبيا لأن تكون الجهة التي تودع لديها وثائق التصديق على الميثاق ، كما عهد إليها في مهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

وفي حفل رسمي أقيم في ٢٨ مايو ، وقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الافريقي ، فكان ذلك تسجيلا حاسما لنجاح مؤتمر أديس أبابا .

وفي أثناء قيام لجنة وزراء الخارجية الخاصة بمهمتها الشاقة ، ألقى كل من رؤساء الدول خطاباً في الجلسة العلنية لتوضيح موقفه وسياسته الافريقية ، وقد ترددت بعض التصريحات الأساسية خلال هذه الخطب جميعاً ، كالمناداة بالوحدة القارية ، وبالحياد ، وبإزالة الرواسب الأخيرة للاستعمار ، والتأييد الفعال لحركات التحرر ، ومحاربة الاستعمار الجديد ، والحاجة إلى تنسيق اقتصاديات الدول الافريقية ، والتعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة ... الخ . ولن نعرض.

(١) لقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الشعور في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه يوم ٢٢ مايو بقوله « لا يمكن أن ينفذ هذا المؤتمر دون تبني ميثاق أفريقي موحد . لا يمكن أن تغادر هذه القاعة بدون إنشاء منظمة أفريقية واحدة . . . فإذا أخفقنا ، فسوف نكون قد تخلىنا عن مسئولياتنا تجاه أفريقيا وتجاه الشعوب التي تقودها . أما إذا نجحنا فهنا وهنا فقط سوف نكون قد بررنا وجودنا [يقصد في هذه القاعة] مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٢ ، ص ٤ .

لهذه الموضوعات هنا ، إذ سبق لنا أن عرضنا لبعضها عند الحديث عن مؤتمر وزراء الخارجية ، ولأن كثيرا منها قد سجلت في الميثاق الأفريقي وسنعرض له بإسهاب في الفصل التالي .

ومع ذلك ، فهناك ثلاثة موضوعات أساسية — تردت بكثرة في خطاب رؤساء الدول — في حاجة إلى بعض التوضيح هنا ، إذ رغم أنها لم تسجل في متن الميثاق الأفريقي ، إلا أنها تساعدنا على فهم الروح الحقيقية للمنظمة الجديدة .

هذه الموضوعات هي :

١ — الشخصية الأفريقية أو الأساس الفلسفي للوحدة الأفريقية .

٢ — التخلف الأفريقي .

٣ — شكل المنظمة الأفريقية الجديدة .

ويمكن النظر إلى هذه الموضوعات الثلاثة على أنها صور مختلفة لمشكلة واحدة ، وهي اتحاد الدول الأفريقية أو انفصالها ، سواء من الناحية الأيدولوجية أو التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية .

أولاً : الشخصية الأفريقية أو الأساس الفلسفي للوحدة الأفريقية :

حقيقة أن السيد أبو بكر تفاقوا بليوار رئيس وزراء نيجيريا قد استنكرو وجود الشخصية الأفريقية حينما قال :

« إنني دائماً أقول للناس بآني لأومن بالشخصية الأفريقية ، ولكنني أومن بالشخصية الإنسانية ، إن الأفريقي إنسان ، ومن ثم يجب علينا أن نعمل من

أجل إنماء الشخصية الإنسانية في أفريقيا ، وفي اعتقادي أن أي حديث عن الشخصية الأفريقية إنما هو قائم على مركب نقص^(١) .

ولسكن هذا الاتجاه لم يكن له صدى ، ولم يستجب له أحد من الزعماء الأفريقيين ، فقد أعلنوا إيمانهم بالشخصية الأفريقية ، وبضرورة إبرازها ، ومن هؤلاء إمبراطور أثيوبيا ، فهو يرى أن الشخصية الأفريقية كامنة في تاريخ القارة من قبل الاستعمار ، قال :

« منذ آلاف السنين ، ازدهرت حضارات في أفريقيا يمكن مقارنتها بتلك التي ازدهرت في القارات الأخرى . ففي هذه القرون ، كان الأفريقيون أحراراً من الناحية السياسية ومستقلين اقتصادياً ، وقد كانت نظمهم الاجتماعية خاصة بهم ، وثقافتهم وطنية حقة^(٢) . »

وأكد ملك بورندي الفكرة نفسها حينما تحدث عن الإمبراطوريات الأفريقية مثل الحبشة ، وغانا ، ومالي ، والكونغو ، وغيرها « وحينما قال : « إن الحضارات الأفريقية المختلفة السابقة على فترة الاستعمار كانت مشابهة لبعضها البعض من عدة وجوه^(٣) . »

وعلى هذا النمط نفسه من التفكير ، عرف إبراهيم عبود — رئيس جمهورية السودان — أفريقيا بأنها « مهد البشرية التي ازدهرت فيها مدنيات هائلة على شواطئ أنهار عظمى^(٤) . »

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٥ ص ٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٣ ص ١ ، أنظر في هذا الموضوع كتاب بازل دافيد سون أفريقيا تحت أضواء جديدة ترجمة جمال محمد أحمد — بيروت دار الثقافة « دون تاريخ » .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١٦ ص ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٥ ص ١ .

غير أن الفضل في إعطاء أوضح تعريف للشخصية الأفريقية يرجع إلى ليونولد سنجور ، رئيس جمهورية السنغال حينما قال :

« إن ما يربط بيننا سابق على التاريخ ، إنه يجد جذوره فيما قبل التاريخ . إنه ينبع من الجغرافيا ومن الأثنولوجيا ، ومن ثم من التراث الثقافي ، لقد وجد قبل المسيحية وقبل الإسلام ، وهو أقدم من الاستعمار بأكمله ، إنه وحدة التراث الثقافي التي أسميها « بالأفريقية » ، وأنا أعرفها بأنها « مجموعة القيم الحضارية الأفريقية » .

وأضاف « إن إدراكنا لوحدة تراثنا الثقافي ، أو أفريقتنا ، هو الخطوة الأولى الضرورية لأي تقدم في الطريق إلى الوحدة . فبدونه لن تكون هناك إرادة ، دع جانباً أية محاولة فعالة لتحقيق الوحدة ، إنني لا أنكر أن هناك عدواً مشتركاً آخر يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة ... ولكن لكي نستطيع أن نتخلص من هذا الوضع — رغم أنه ذو طبيعة مادية وفنية — يجب علينا أن نوحّد طاقاتنا الروحية ، يجب علينا جميعاً أن نكون روحاً مشتركة ... هذه الروح كامنة في أفريقتنا^(١) » .

وقد وصف سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا الصلة الوثيقة بين « الأفريقية » وبين « وحدة أفريقيا » بقوله :

« في الواقع لا تستطيع أي أمة من أممنا بمفردها أن تمثل أفريقيا بصدق أو أن ترد إلى شعوبها اعتبارها رداً تاماً . إن الحضارة الأفريقية ، والتراث الثقافي الأفريقي ، والانسانية الأفريقية ، وبالأجمال ، مساهمة أفريقيا في الحياة البشرية ، تتطلب من جميع الشعوب الأفريقية إدراكها الوعي وعملها المشترك من أجل

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٩ من ٢ .

بناء أساس السعادة العالمية^(١) .

وبعبارة أخرى ، ان « الأفريقية » تجدد تعبيرها الصادق في وحدة أفريقيا ، ولن تكون هناك وحدة في أفريقيا ما لم تكن قائمة على « الأفريقية » .

هذا التضامن الأفريقي ، سواء أطلقنا عليه اسم « الأفريقية^(٢) » كما يقول ليوبولد سنجور ، أو الانسانية الأفريقية^(٣) ، كما يقول سيكوتوري ، أو التراث الثقافي الأفريقي^(٤) ، كما يقول هوفويه بواني ، وسواء اتخذ شكل نظرية مونزو أفريقية^(٥) كما ينادى فولير بولو ، أو اتخذ أى شكل آخر - هذا التضامن الأفريقي سوف يظل على كل حال ركناً أساسياً من أركان المنظمة الدولية الجديدة فما هي خصائص هذا التضامن ؟ :

١ - أنه تضامن قائم على أساس قارى حدوده الجغرافية القارة الأفريقية والجزر المحيطة بها .

٢ - أنه تضامن يعارض الانفصالية^(٦) .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص ١٢ .

(٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١١ ص ٤ .

(٦) وهنا يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن نتحول أفريقيا إلى كتلة دولية أو ينزل العمل الأفريقي من حركة التقدم الإنسانية كلها . . . ذلك آخر ما تفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تمهيداً لا نقدر على تحمل نتائجه » خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ ، مصالحة الاستعلامات ، ص ١٢ .

كما يقول الرئيس إبراهيم عبود « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لئزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٥ ص ٣ .

٣ — أنه تضامن يقتضى الارتباط الوثيق بالقارة الآسيوية^(١) .

٤ — أنه تضامن يقتضى الارتباط بالعالم الثالث^(٢) .

٥ — أنه تضامن يريد تحقيق السلام العالمى فى إطار الأمم المتحدة^(٣) ..

وبالاجمال ، فإن التضامن الافريقى يهدف إلى تحقيق التضامن الروحى .
والبشرى الكامل بغية « إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون ، وإحياء
فضائل بنائينا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . إن
أفريقيا سوف تساهم مساهمة فعالة فى بناء المدنية العالمية^(٤) » .

= كذلك قال السيد ابو بكر تافوا بلدوا « يجب علينا ألا ننسى أننا نحن فى أفريقيا لشكل
جزءاً من العالم . كما علينا التزاماتنا الدولة . ومهما فعلنا لا نستطيع أن ننزل أنفسنا عن
باقى أجزاء العالم . ومن ثم يجب أن نراعى أننا ننتسب إلى جماعة بشرية واحدة فى كل
ما فعله وقوله » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ٣٥ من ٤ .

(١) وهنا يقول اميراطور الحبشة « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين فى
محاولتنا هذه وفى غيرها كثير . إن أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار
والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد . وفى باندونج ، كرسى الدول الافريقية
والآسيوية جهودها لتخليص قارتها من التسلط الأجنبى ، وأكدت حق كافة الأمم فى النمو
بطريقتها الخاصة دون أى تدخل أجنبى . إن تصريح باندونج ، وللأسف الذى أعلنت فى
هذا المؤتمر ، لاتزال اليوم ذات قيمة بالنسبة لنا جميعاً » . مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى .
رقم ٣ من ٩ .

(٢) وفى هذا الصدد يقول مختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا . « وعلى ذلك ، فامن
شك أنه يتبقى على أفريقيا — حتى لو اتحدت — ألا تنزل نفسها عن باقى أجزاء العالم ،
هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » . مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى .
رقم ٢٩ من ٣ .

(٣) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب « التعاون فى إطار الأمم المتحدة » .

(٤) خطاب ليوبولد سنجور ، مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ من ٣ .

ثانيا : التخليف الإفريقي

أقدم عرض كثير من رؤساء الدول لموضوع التخليف الإفريقي بصراحة وشجاعة، فنجد الرئيس ليوبولد سنجور يعرف هذا التخليف بقوله :

« هناك عنصراً مشتركاً آخز يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة ، وهو وضع يتصف بمجموعة من الخصائص أجمالها في : سوء التغذية وقلة الانتاج بسبب عدم كفاية رأس المال والافراد المدربين تدريباً فنياً^(١) » .

كما قال أحمدو أهديجور رئيس جمهورية الكمرون :

« يجب علينا أن ندرك أننا من بين أكثر الدول فقراً في مجموعة الدول التي يطلق عليها اسم « العالم الثالث »^(٢) وأضاف ملك بورندي : « يجب أن تتفق على أن أفريقيا اليوم في حالة من التخليف الفنى إذا ما قورنت بغيرها من القارات »^(٣) ولم يتردد فرانسوا تومبيلوى رئيس جمهورية تشاد في وصف الجماهير الإفريقية بأنها :

« لا تتصف إلا بالفقر والعوز والجهل والبؤس »^(٤) .

وأضاف ديورى همانى رئيس جمهورية النيجر، إن التخليف الإفريقي سوف يزداد خطورة « ما لم يعد النظر فى العلاقات الدولية بشجاعة . . . إن الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فى الدول الغنية القوية ومستوى المعيشة فى الدول الإفريقية الفقيرة التابعة اقتصادياً ، سوف تتسع حتماً »^(٥) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة [النسخة الفرنسية] المجلد الثانى ، رقم ١٠ ص ٧ (هذه الفقرة لم تتضمنها الترجمة الانجليزية لخطاب) .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٦ ص ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٢٤ ص ٢ .

(٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٩ ص ٢ .

تلك هي الحقائق التي يعترف بها رؤساء الدول الافريقية ، ومن ثم فهم متفقون على أن الكفاح ضد التخلف يقتضى اتخاذ تدابير ضخمة ؛ فهو يقتضى بادية ذى بدء للتعاون بين الدول الافريقية ، ولكنه يحتاج فوق كل شيء إلى المعونة الخارجية في صورة رأس مال وفنيين ، ويحتاج بالتالى إلى التعاون مع الدول الصناعية الغنية في رأس المال والخبرة الفنية .

وقد تساءل ملك بورندى « إلى متى سوف تستمر أفريقيا في حاجة إلى اللجوء إلى الدول المتقدمة اقتصادياً لضمان رفاهيتها ؟ » وأجاب على سؤاله بقوله : « إن الواقعية تجبرنا على الاعتراف بأن أفريقيا سوف تستمر في حاجة إلى هذه الدول لفترة طويلة في المستقبل ^(١) » .

أما الرئيس جمال عبد الناصر ، فيرى أن هذه المعونة ضرورية مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، قال :

« ... في هذه المجالات كلها تحتاج القارة إلى كثير من المعونات .

والجمهورية العربية المتحدة نظرة في مسألة للمعونات الخارجية تراها حقاً للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا في التقدم ... حقاً يستند إلى التكافل الإنسانى وإلى تدعيم السلام ... بل إن الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعماري قبل غيرها تعويضاً عن النهب الذي تعرضت له وما زالت تتعرض له شعوب عديدة في أفريقيا وآسيا .

نزحت ثرواتها نزحاً منظماً ليكون الرخاء حكرأً لغيرها ويبقى لها احتكار الفقر ^(٢) » .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١٦ من ٣ .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الافريقي ، المرجع المذكور .

وإذا كان هناك إجماع بين رؤساء الدول على حاجة أفريقيا إلى المعونة الخارجية ، فقد ظهر بوضوح أيضاً خشيتهم من أن تؤدي هذه المعونة إلى إحياء الاستعمار أو تدعيم الاستعمار الجديد . ولجابهة هذا الخطر ، اقترح كثير من رؤساء الدول ، مجموعة من المبادئ العامة التي يجب أن تحكم هذه المعونة الأجنبية ، أهمها :

١ - ألا تكون هذه المعونة مقيدة بشروط سياسية أو عسكرية كذلك التي يترتب عليها الانحياز السياسي أو الأيديولوجي لأحد المعسكرين^(١) .

٢ - يستحسن أن تقدم هذه المعونة عن طريق منظمات اقتصادية بغية جعلها أكثر توازناً وأبعد عن الشبهات . فضلاً عن ذلك ، فإن الدول الصناعية تفضل التعامل مع مجموعات من الدول الأفريقية على التعامل مع كل دولة على حدة^(٢) .

٣ - إن أفضل الأوضاع تتمثل في أن تقدم هذه المعونات - أيما كان مصدرها - عن طريق الأمم المتحدة وتحت حمايتها . فإذا ما أضفى على هذه المعونة طابع دولي ، فسوف ينتهي الشك في أنها تخدم أغراض الحرب الباردة^(٣) .

ولكن إذا كان هذا هو رأي الغالبية العظمى من رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في أديس أبابا ، فلم يكن رأي الدكتور نكروما ، فهو يعتقد أن أي معونة أجنبية تعتبر ذات خطورة طالما أن أفريقيا ما تزال مقسمة . وبعبارة أخرى ، ففي نظر رئيس جمهورية غانا أن المساعدات الأجنبية التي تعطى للدول الأفريقية المختلفة كل منها على حدة ، ليست إلا صورة من صور الاستعمار

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني . رقم ١٦ ص ٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني . رقم ٨ ص ٤ و ٦ .

(٣) نفس المرجع السابق .

الجديد. ولن تستطيع أفريقيا أن تتعاون مع الدول الاستعمارية السابقة أو مع الدول الصناعية دون خوف ، إلا إذا أخذت .

وقد استند الرئيس نكروما في وجهة نظره هذه على عدة حجج :

١ - سابقة تاريخية : وهو موقف أمريكا اللاتينية التي يصفها بأنها « فريسة للاستعمار بعد قرن ونصف قرن من الاستقلال السياسي^(١) » .

٢ - اعتبارات اقتصادية : فهو يقول « إن كتلة قارية ضخمة مثل أفريقيا - بعدد سكانها للمقارب لثلاثمائة مليون نسمة - إنما هي ضرورية للتراكم الاقتصادي لرأس المال وللإستفادة من الطرق والأساليب الانتاجية الحديثة^(٢) » . ومن ناحية أخرى ، إذا لم تنجح أفريقيا في إنشاء أجهزة اقتصادية ضخمة - وهو أمر لا تستطيع أن تحققه إلا إذا أخذت - فسوف تظل تحت رحمة الأسواق الأجنبية للمحاييل النقدية وسوف تواجه نفس عدم الاستقرار الذي أطاح بالمستعمرين^(٣) .

٣ - مصلحة المستثمرين : وهنا يقول « حينما يتعامل المستثمرون مع أفريقيا المتحدة ، لن يشغل بالهم بعد ذلك مخاطر التعامل في يوم مع حكومة قد لا يكون لها وجود في اليوم التالي . وبدلاً من التعامل أو التفاوض مع عدد كبير من الدول فرادى يكون ذلك مع حكومة موحدة تتبع سياسة قارية منسجمة^(٤) » .

واختتم الدكتور نكروما كلامه متشائماً ، بقوله :

« إذا لم نعالج مشاكل أفريقيا بجمهة مشتركة وهدف مشترك ، فسوف

(١) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثاني ، رقم ٣٦ من ١ البند رقم ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ البند رقم ٢٤ .

(٣) المرجع السابق . ص ٦ البند رقم ٣١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦ البند رقم ٢٩ .

تبخاصم وتتشاجر فيما بيننا حتى يعاد استعمارنا ونصبح أدوات لاستعمار أفلح بكثير من ذلك الذى قاسيناه^(١) .

غير أن هذا رأى المتشائم لم يزل تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في أديس أبابا ، إذ رأوا أن الخطوة الأولى تتمثل في الدراية الجماعية بمشكلة المتخلف الأفريقى وبالكفاح اللازم للتغلب عليه .

وحينما قال الرئيس أحمدو أهديجو « نحن نخوض الآن معركة كبرى جديدة سوف تترك أثرها في النصف الثانى من القرن العشرين : هى معركة التحرير الاقتصادى للعالم الثالث^(٢) » كان يعبر عن رأى غالبية الدول المشتركة في مؤتمر القمة الأفريقى .

ثالثا : شكل المنظمة الأفريقية الجديدة

سبق أن أشرنا إلى أنه في خلال المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، ظهرت انقسامات واضحة في الآراء بين الوفود الأفريقية المختلفة بشأن شكل المنظمة الأفريقية الجديدة المزمع إنشاؤها . ولقد تكرر هذا الانقسام نفسه في الآراء في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

فهناك رأى الدكتور نكروما وقد نادى بتوحيد أفريقيا في الحال مستندا في رأيه هذا إلى عدة حجج :

١ - أن اتحاد أفريقيا فورا هو السبيل الوحيد إلى محاربة الاستعمار الجديد ، فهو يقول : « إذا ترددنا في هذه المرحلة ، وأتأخرا الوقت الكافى للاستعمار الجديد لكى يدعم مركزه في هذه القارة ، فإذا يكون مصير شعوبنا التى وضعت ثقنها بنا^(٣) ..

(١) المرجع السابق ، ص ٧ البند رقم ٣٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٠ ص ٧ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٦ ص ٦ البند رقم ٣٠ .

٢ — أن اتحاد أفريقيا الكامل هو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة . فالوحدة الأفريقية سوف تجعل من الحدود الحالية أوضاعاً سقيمة بالية^(١) .

٣ — لن تستطيع أفريقيا أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ وهي في موقف قوى ، وهذه القوة لن تتوفر لها إلا في ظل الاتحاد^(٢) .

٤ — إن الشعوب الأفريقية تريد الاتحاد . وهو يقول إنها « في إقدامها الشديد على الاتحاد ، تدرك أن حريتها لن يكون لها معنى حقيقى إلا إذا تحقق^(٣) » .

ولم يكتف رئيس جمهورية غانا بإظهار الحاجة الماسة إلى الاتحاد في الحال ، بل تقدم أيضاً بخطة مفصلة لذلك ، منها أن تكون عاصمة الاتحاد المستقبل في أحد أجزاء وسط أفريقيا (إما بانجوى في جمهورية وسط أفريقيا ، وإما ليوبولدفيل في الكونغو) ، ومنها أن يوضع إطار لدستور الحكومة الاتحادية الأفريقية ، وعملة أفريقية ، وبنك مركزى أفريقى ، وسياسة خارجية مشتركة ، ودبلوماسية موحدة الخ ... وقال مختتما خطته « إذا ما اتخذنا هذه الخطوات ... فسوف نسير قدماً في الطريق الذى يقودنا إلى حكومة اتحادية في أفريقيا^(٤) » .

هذا الاتجاه ، الذى سبق أن دافعت عنه غانا في مؤتمر وزراء الخارجية ، لم يكن له صدى ، باستثناء الخطبة التى ألقاها ملتون أوبوت رئيس وزراء أوغنده ،

(١) المرجع السابق ، ص ٧ ، البند رقم ٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨ ، البند رقم ٢٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١ ، البند رقم ٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤ ، البند رقم ٦٨ .

ويمكن تفسيرها على أنها تؤيد سياسة نكروما^(١) . ولكن فيما عدا ذلك ، نجد أن جميع رؤساء الدول قد عارضوا فكرة إنشاء حكومة فيدرالية أفريقية شاملة .

ولقد عبر فولبيرولو رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) عن الشعور الحقيقي لغالبية أعضاء المؤتمر حينما قال : « إن وحدة أفريقيا يجب ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التفاوت والتنوع فيها ، لاسيما وأنها قارة ضخمة . فحتى الآن ، لم نستطع أية قارة - سواء أكانت أوروبا أم أمريكا أم آسيا - أن تنشئ حكومة قارية أو أن تكون دولة واحدة أو أن تشكل أمة واحدة^(٢) » .

ولكن إذا كان رؤساء الدول الأفريقية المختلفة قد رفضوا الحل الفيدرالي ، فإنهم قد اختلفوا كذلك حول شكل المنظمة الأفريقية الجديدة .

فقد ذهب فريق إلى معارضة الاتجاهين الفيدرالي والكونفدرالي معاً ، مفضلاً عليه منظمة قارية مرنة ، تحتفظ في ظلها كل دولة بسيادتها كاملة .

وقد عبر عن هذا الرأي بوضوح فيليبير تسرانانا رئيس جمهورية مدغشقر حينما قال :

« نحن ننوي المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا » . وأضاف « ونصرف

(١) يقول ملتون أوبوت « إذا لم نستطع أن نقيم جهازاً مركزياً قوياً . . . فسوف يزداد الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض وتكوين تجمعات ضد أنفسنا » وأضاف « إنني أؤيد الرأي القائل بأنه مهما كانت الازمة التي يشعر بها الفرد حينما يكون هو السيد المطلق في داره ، فإن الوقت قد حان . . . لكي تتنازل الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها في سبيل إنشاء جهاز أفريقي مركزي تشريعي وتنفيذي ذي سلطات محددة في المسائل التي يكون فيها انقسام الساطة والسياسة أمراً غير مرغوب فيه » . مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ١٥ ص ٢-٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ١١ ص ٤ ، المجلد الثاني رقم ١٤ ، ص ٥ .

النظر تماماً عن إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية ، لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، سوف نرفض أيضاً النظرية الكونفدرالية ، لأن السلطة التى سنقيمها فوق دولنا قد تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضنا . إذن ، ففى نظرى أنه لكى نضمن نجاح خططنا ولكى تقوى أفريقيا غير المتحدة ، يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية ، كما فعلت الدول الأعضاء فى مجموعتى الدار البيضاء ومونروfia وفى اتحاد أفريقيا وملجاش^(١) .

ووقف الرئيس ليوبلد سنجور الموقف نفسه ، فقال :

« إننى أخشى حدوث كارثة ... إذا ما حاولنا إنشاء اتحاد فيدرالى أو حتى كونفدرالى ذى برلمان خاص وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى^(٢) » .

ومن الجدير بالذكر أن أنصار إقامة منظمة قارية مرنة تحتفظ فى ظلها كل دولة بسيادتها كاملة ، قد أيدوا فى الرقت نفسه فكرة وجود مجموعة من التنظيمات أو الاتحادات الإقليمية وتعايشها مع بعضها البعض فى داخل أفريقيا ، وبعبارة أخرى ، فإن هذا الاتجاه يرى أن تقوم القارية الأفريقية على عدة تجمعات إقليمية .

وقد قال الرئيس ليوبلد سنجور دفاعاً عن الإقليمية الأفريقية :

« دعنا أخيراً نتجراً ونقول : أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول .. يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات المكلمة لبعضها البعض . بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات إقليمية . وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات : شمال أفريقيا - غرب أفريقيا - وشرق أفريقيا ، إلى أن

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٤ ص ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٣ .

يتم تحرير جنوب أفريقيا . وكل من هذه الاتحادات يمكن بدوره أن يقسم إلى اتحادات أصغر حجماً^(١) .

وقد أيد هذا الرأي ، الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس ، فقال :

« سوف تلعب الاتفاقات الإقليمية دوراً هاماً في تطوير أفريقيا » .

وقد أوضح وجهه نظره هذه بقوله :

« لقد اتتوينا منذ وقت طويل لإنشاء المغرب العربي العظيم في شمال أفريقيا ... ونحن نأمل أنه بمرور الزمن ، سوف نستطيع أن نتغلب على العقبات الأخيرة ، وأن ننشئ وحدة معربية قوية وحيوية يمكن أن تقوى ... الوحدة الأفريقية التي يجب علينا أن نضع أسسها هنا^(٢) » .

وأكد الرئيس تسرانانا هذا الانجاء قائلاً :

« إنني لا أستطيع أن أنهم كيف يمكن أن تؤدي الإقليمية إلى بلورة معالم خاصة (يقصد في كل إقليم) ... بل على العكس من ذلك ، إنني أعتقد أنها سوف تكون في صالح التعاون (أي بين الدول الأفريقية) وسوف تساهم في ازدهار العالمية الأفريقية . وبالإجمال ، فأني آمل بصدق في أن يؤدي التقارب بين التجمعات الإقليمية إلى تدعيم وحدتنا . بل إنني أعتقد أنه سوف يكون من الضروري خلق تجمعات إقليمية جديدة لتغطية القارة بجهاز يكفل التعاون المنسجم^(٣) » .

أما الامبراطور هيلاسلاسي ، فقد اتخذ موقفاً وسطاً . فمع أنه لم يجذب

(١) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة المجلد الثاني ، رقم ٨ ص ٦ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة الثاني رقم ١٤ ، ص ١٢ .

التجمعات الإقليمية كغاية في ذاتها ، إلا أنه اعترف بضرورة بقائها في خلال فترة الانتقال . وقد أوضح رأيه هذا قائلا:

« إن الوحدة الأفريقية التي نسعى وراءها لا يمكن أن تأتي إلا بالتدريج هكذا ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية ، ويمكن للملانات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة لفترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الإقليمية أن تؤدي وظائف شرعية وأن تسد حاجات لا يمكن سدها في الآونة الراهنة بغير هذه الوسيلة . غير أن الاختلاف هو في أننا نعترف بهذه الأوضاع على أنها مجرد حلول مؤقتة . سوف ينتهي العمل بها عندما نهيء الظروف التي تجعل الوحدة الأفريقية الكاملة في متناول أيدينا^(١) » .

وأخيراً ، هناك اتجاهان خاصان بالمنظمة الأفريقية الجديدة يجب الإشارة إليهما هنا :

أحدهما : سياسة فولير يولو ، فقد نادى بوجوب محاكاة الخطوات التي مرت بها الجماعة الأوروبية في سعيها وراء الوحدة ، وقد دفعه هذا إلى أن يقول : « مع ذلك ، تستطيع الدول [أى الأفريقية] أن تتنازل عن جزء من سيادتها القومية بمحض اختيارها في سبيل إنشاء منظمة فوق الدول ، تكون استشارية في بداية الأمر ، ثم تزداد اختصاصاتها وسلطاتها بالتدريج في المجالات الواقعة تحت مسئوليتها ، هذا هو الأسلوب الذي اتبعته أوروبا عندما أقامت مجلس أوروبا . . . ويمكن إنشاء جمعية استشارية أفريقية في الحال ، تتكون من عضوين عن كل دولة على نسق مجلس الشيوخ الأمريكي ، هؤلاء الأعضاء سوف تختارهم المجالس القومية أو البرلمانات في كل دولة^(٢) » .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١١ ص ٤ .

والاتجاه الآخر : السياسة العملية التي اقترحها الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ لم يكن اهتمامه بالشكل النهائي للمنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها ، بقدر اهتمامه بوجوب تحقيق عمل إيجابي فعال قبل أن ينفذ المؤتمر .

وقد عبر عن وجهة نظره هذه بقوله :

« ما نحتاج إليه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ومن إمكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها . . . وهنا حاجتنا إلى العقل المنظم والأعصاب المحركة لتكن جامعة أفريقية . . . لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وممثليها الشعبيين . . . ليكون أى شيء . . . شيء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكائية ، في هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا . . . في هذه الحالة نسيء إلى أفريقيا وإلى السلام . . . بل وفي هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا^(١) » .

* * *

ولقد انعكست جميع هذه التيارات الفكرية في ميثاق أدبس أبابا ، وهو يعتبر بلا نزاع إحدى الوثائق التاريخية الهامة التي شهدها القرن العشرين .

فما هي أهداف مبادئ هذا الميثاق ؟ وما هي التنظيمات والهيئات العاملة التي أنشأها لكي تعمل في خدمة الوحدة الأفريقية ؟ وما هي الطريقة التي تعمل بها هذه الأجهزة ؟ هذا ما سنتناوله بالبحث والدراسة في الفصل التالي .

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي ، المرجع المذكور . .

الفصل الثالث ميثاق أديس أبابا

يتكون ميثاق أديس أبابا - الذى تمخض عن منظمة الوحدة الافريقية - من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة^(١) .

وتتضمن ديباجة الميثاق إحدى عشرة فقرة ، وهى تبدأ على خلاف ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارة « نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية والملجاشية^(٢) » وتشير الديباجة بادىء ذى بدء إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وهو اللبدا الذى نادى به الشعوب الافريقية الآسيوية نداء متواصلا منذ الحرب العالمية الأولى ، والذى سوف يظل من القوى الدافعة الأساسية إلى أن يتم تحرير جميع أجزاء أفريقيا من الاستعمار . ثم تؤكد الديباجة اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، وهى مبادئ عامة تتخطى الحدود الجنسية والقومية ، وتظهر فى ميثاق المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى ، وتنتقل الديباجة بعد ذلك إلى تأكيد عزم رؤساء الدول والحكومات الافريقية على « ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صورته » وجدير بالذكر أن « الاستعمار الجديد بجميع صورته » لم يعرف تعريفاً واضحاً ، كما لم يرد له أى ذكر فى صلب الميثاق .

وأخيراً تؤكد الديباجة تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة ومع

(١) ويتضمن ميثاق جامعة الدول العربية ديباجة و ٢٠ مادة ، بينما يتضمن ميثاق منظمة الدول الأمريكية ديباجة و ١١٢ مادة .

(٢) تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . فقد جاء في الفقرة التاسعة من الديباجة « ونحن [أى رؤساء الدول والحكومات] مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهما اللذان تؤكد تمسكنا بمبادئهما ، يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابي والسلمي بين الدول » . ولقد أكدت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا المبدأ نفسه ، وذلك بنصها على « تشجيع التعاون الدولي مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان » . كما تنص المادة الرابعة والعشرون على أن « يتم تسجيل هذا الميثاق — بعد التصديق عليه — لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة إثيوبيا ووفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة » ، وإذا ما تذكرنا أخيراً أن المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية قد شكل لجنة فرعية خاصة لإجراء دراسة تفصيلية في موضوع علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة^(١) لتوضح لنا الأهمية الخاصة التي يعلقها القادة الأفريقيون على دور المنظمة العالمية في أفريقيا . فالأمم المتحدة لا تعتبر إطاراً صالحاً للمعونة التي تحتاج إليها الدول الأفريقية فحسب ، بل إنها تضمن في نفس الوقت أن لا يتخذ الاستعمار من هذه المعونة صورة لاستعمار جديد^(٢) .

(١) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢) أكد عدد كبير من رؤساء الدول مبدأ تمشي منظمة الوحدة الأفريقية مع الأمم المتحدة ، ومنهم إمبراطور إثيوبيا إذ قال « سوف يكون من العبث أن نستنكر مبدأ قد ثبت على طول الزمن وأكده قيمنه ... مراراً في الماضي . وعلى ذلك ، فإن لإضاف المنظمة العالمية الوحيدة الفعالة القائمة اليوم ؛ والتي يدين لها كل واحد منا ديناً كبيراً ؛ سوف يكون أشد من الجنون » . وأضاف إلى ذلك « أن الميثاق الأفريقي الذي تحدثنا عنه يمشي تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة . فالمنظمة الأفريقية التي نرجو إقامتها لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى الخلول محل الأمم المتحدة » مضايطة مؤتمراً القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣ ص ١٠ =

وسنعالج ميثاق أديس أبابا في مبحثين ، نحلل في الأول أهداف الميثاق ومبادئه ، أما في المبحث الثاني فسنعالج العضوية والهيئات العاملة في المنظمة الإفريقية .

= وأضاف الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذا المعنى فقال : ومن حسن الحظ أن اجتماعنا في هذا القاعة من قاعات الأمم المتحدة ، يذكرنا دائماً بأن ما نطلع إليه هو امتداد لآمال الأمم التي أفايتها ووقفت لحمايتها أمام كل خطر يهددها . « خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الإفريقي ، المرجع المذكور ، ص ١٢ .

ولقد أكدت الصحافة العالمية أيضاً مبدأ تسمى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة أنظر في هذا الصدد . ح جركوفيك « رسالة تشجيعية من أديس أبابا » . مجلة الشؤون الدولية (بلجراد) ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ، ص ١ — ٣ .

أنظر أيضاً المبحث الثاني في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

المبحث الأول

أهداف ميثاق أديس أبابا ومبادئه

إذا كانت الأهداف المذكورة في المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا - وفي مقدمتها تحرير القارة الأفريقية وتحقيق الوحدة والتضامن بين دولها - من الواضح بحيث لا تحتاج إلى شرح أو دراسة^(١) ، فإن المبادئ التي ستعمل الدول الأفريقية على أساسها لتحقيق هذه الأهداف محتاجة إليهما . وسوف ندرس هذه المبادئ على أساس الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وقد قسمناها إلى مجموعتين رغم الصلة الوثيقة بينها ، ورغم أن الميثاق لم يتضمن هذا التقسيم . أما المجموعة الأولى من هذه المبادئ فهي التي تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض سواء في داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها ؛ وأما المجموعة الثانية ، فهي التي تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية .

وإذا بدأنا لأول وهلة أن هاتين المجموعتين من المبادئ ليست إلا تكراراً للمبادئ الواردة في القانون الدولي العام وفي ميثاق الأمم المتحدة ، فإن تطبيقها في المجال الأفريقي يضيف عليها خصائص مميزة سنبرزها فيما يلي :

(١) الأهداف المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا تؤكد ما سبق أن ذكرته الديباجة ، وهي : — تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية — تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة والجهود التي تبذلها في سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا — الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها — القضاء على الاستعمار بجميع صوره من القارة الأفريقية — تشجيع التعاون الدولي مع النظر بين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ولتحقيق هذه الأهداف ، تقوم الدول الأفريقية بتنسيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة في الميدان السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي والصحي والعلمي والفني ، وأخيراً في ميادين الأمن والدفاع .

أولاً : المبادئ التي تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض

عدد ميثاق أديس أبابا أربعة مبادئ أساسية لتنظيم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض ، وهي :

- ١ - المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء والاستنكار التام لأوجه النشاط الهدام .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .
- ٤ - فض المنازعات بالطرق السلمية .

١ - المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء

إن مبدأ المساواة في السيادة - وقد ذكر ثلاث مرات في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ليس مبدأ جديداً^(١)، فلقد ذكر بنفس الصراحة والوضوح في ميثاق المنظمات الأفريقية التي قامت قبل ١٩٦٣^(٢) كما ذكر في ميثاق منظمة الدول الأمريكية وفي غيره من موثائق المنظمات الدوالية^(٣) .

والمقصود بالمساواة في السيادة هو أن جميع الدول الأفريقية - مهما اختلفت في القوة أو الامتداد الأفليمي أو الموارد الطبيعية أو عدد السكان - تشترك على قدم المساواة في جميع الهيئات العاملة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأن لكل منها

(١) الفقرة الثالثة من الديباجة « الحرية والمساواة » . . . أهداف جوهرية لتحقيق الأمان للشعوب الأفريقية » والفقرة الأولى من المادة الثالثة « المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء » والمادة الخامسة « تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية » .

(٢) أنظر الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٣) أنظر على سبيل المثال المادة السادسة من ميثاق اتحاد الدول الأمريكية .

صوتاً واحداً . وبذلك لا تشكون فيها مقاعد دائمة وأخرى غير دائمة ، ولا أصوات ممتازة وأخرى غير ممتازة ، كما هو الوضع في الأمم المتحدة . فجميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تشترك في مختلف أوجه نشاط المنظمة ، وتؤدي دوراً متساوياً في عملية اتخاذ القرارات .

ومع أن ميثاق أدیس أبابا لم يذهب إلى حد النص صراحة على « استنكار أى نوع من أنواع الزعامة في « إفريقيا » إلا أنه في الواقع قد حال دون قيام أية دولة إفريقية بدور الزعيم ، وذلك عن طريق تأكيد مبدأ المساواة في السيادة .

وهذا المبدأ لا يطبق من الناحية القانونية أو التنظيمية فحسب ، بل أنه يطبق أيضاً من الناحية الفعلية . فبعض المنظمات تنادي بمبدأ المساواة التامة ، وتعمل به من الناحية القانونية ، أما من الناحية الواقعية فإن المنظمة خاضعة لزعامة دولة واحدة كما هو الحال في حلف الأطلسي الذي يخضع للزعامة الأمريكية ، أو في حلف وارسو الذي يخضع للزعامة السوفيتية . وعلى خلاف ذلك ، نجد في كثير من الخطب التي ألقاها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر أدیس أبابا اهتماماً خاصاً بمبدأ المساواة في السيادة ، واستنكاراً صريحاً لفكرة الزعامة لدولة واحدة في منظمة الوحدة الإفريقية .

فلقد أكد تفاوا بليوا رئيس وزراء نيجيريا أنه « يجب على جميع الدول أن تقبل فكرة المساواة بينها . . . فمساحة الدولة ، أو عدد سكانها ، أو ثرواتها يجب ألا تتخذ معياراً للتفرقة بينها^(١) » . وأضاف الحبيب بورقيبة إلى ذلك : « إن الرغبة في التزعم مثلها مثل الديدان في البراعم . فإذا ما أراد أحد الأطراف أن يسيطر على الجماعة التي ينتمي إليها ، فسوف تنهار هذه الجماعة إن عاجلاً أو

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٥ من ٢ .

آجلاً . وإن تجربة السنوات الأخيرة تشهد على هذه الحقيقة^(١) . كما قال ليون مبارئيس جمهورية الجابون ، مردداً الفكرة نفسها من « أنه من غير المتصور من الناحية السياسية ، أن تفكر في إنشاء منظمة تتركز الزعامة فيها في يد شخص واحد أو دولة واحدة^(٢) » .

ومن هذا يبدو الفرق واضحاً بين المنظمة الأفريقية وبين المنظمات الأخرى التي تعترف صراحة أو ضمناً بزعامة دولة .

٢ — عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

ورد ذكر هذا المبدأ ، أولاً في الفقرة الثانية من المادة الثالثة التي تنص على : « عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء » ، ثم ذكر بصورة أصرح . وأوضح في الفقرة الخامسة من المادة نفسها ، وهي تنص على « الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسي بجميع صورته ، وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة » .

ولقد ذكر مبدأ عدم التدخل في عدد كبير من المواثيق الدولية الأخرى^(٣) .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٨ ص ٥ — ٦ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني . رقم ٢٤ ص ٣ . ومن رؤساء الدول الذين اهتموا أيضاً بمبدأ المساواة ، نذكر الرئيس أحمدواهدجو إذ قال « يجب أن نعترف بالمساواة النامة بين جميع دولنا ، أيما كانت ، ومهما كانت مساحتها أو عدد سكانها » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ١٠ ص ٥) وكذلك الرئيس تسرانانا الذي قال « نحن ننوي المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا . . . وأن نتفاوض مع بعضنا البعض على قدم المساواة ، وذلك بصرف النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأهمية الجغرافية أو الديمجرافية » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١٤ ص ٨) كما قال الرئيس هوفويه بواني [هذا التعاون . أي بين الدول الأفريقية] سوف يكون أكثر نقماً . . . إذا ما قام على أساس المساواة والاحترام . لجميع المصالح » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣١ ص ١١) .

(٣) أنظر على سبيل المثال المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الخامسة عشرة من ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

ولكن لم يحدث أبداً أن ذكر بمثل هذا الأسلوب الصريح الحازم . وعلى حد تعبير تفاوا بليوا « أننا لا نستطيع أن نحقق الوحدة طالما أن بعض الدول الأفريقية لا تزال تمارس أوجه نشاط هدام في دول أفريقية أخرى (١) » .

ونحن لا ننوي هنا التعرض للأسباب السياسية التي دفعت رئيس وزراء نيجيريا إلى مثل هذا القول ، ولا لأوجه النشاط الهدام التي أشار إليها ، أو الدول المعنية التي تمارسها . كل ما يعنيننا في هذا الصدد هو أن المجتمعين في أديس ابابا قد أدركوا تماماً أن أعمال الاغتيال السياسي غالباً ما ستكون آثارها في المجتمع الأفريقي أخطر كثيراً منها في مجتمع يكون فيه الجهاز الحكومي مستقلاً عن شخص رئيس الدولة .

وقد قال الرئيس هوفويه بواني في هذا الصدد :

« إن ما نعتبره مخالفاً لروح الوحدة التي تحركنا جميعاً ، هو الاغتيال أو القتل المدبر في الخارج ، أو الذي تشترك فيه دولة أجنبية بصورة خفية ، وذلك بغية قلب حكومة أو نظام حكم لا يلقى تأييد الدول الأفريقية التي تدبر أو تشجع مثل هذه الأعمال ومن ثم يتعين على مؤتمرنا أن يحدد سياسة مشتركة نتبعها في مثل هذه الحالات ، ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة تماماً لهؤلاء الأخوة الزيفين ، حتى لا تنزلق أفريقيا فنغرق في مثل هذه الثورات التي طالما مزقت دولاً كثيرة نتيجة لتحريض بعض الطموحين المتعطشين للشهرة . وهذا يأتي دائماً على حساب الجماهير المجاهدة . . . التي تغرق بالتالي في الفقر والبؤس ، وهي النتائج الحتمية لمثل هذه الاضطرابات » (٢) .

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٥ ص ٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثاني رقم ٣١ ص ٨ - ٩ .

ولعله من المؤسف أن واضعي الميثاق لم يتفقوا على سياسة مشتركة تتبع تجاه الحكومات الجديدة التي تصل إلى الحكم عن طريق الاغتيال السياسي أو غيره من الحركات الهدامة ، (رغم أنه من الواضح أن الانقلاب الذي وقع في توجو كان ماثلاً في أذهان المجتمعين) كأن يتفق على مبدأ عدم الاعتراف يمثل هذه الحكومات . فتطبيق هذا المبدأ في أفريقيا وتكييفه وفقاً للظروف الخاصة بهذه القارة ، كان يمكن أن يحد إلى درجة ما من أعمال الاغتيال التي وقعت فيها ، تماماً مثلما حاولت نظرية توبار من قبل أن تحد من الانقلابات العسكرية في أمريكا الوسطى . ففي خطاب بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٧ ، وضع توبار — وزير خارجية الكوادور — أسس مبدأ جديد يقضي بعدم الاعتراف بحكومة أجنبية تصل إلى الحكم عن طريق القوة (الاغتيال السياسي — التمرد الشعبي — الانقلاب العسكري) . ولقد سجلت هذه النظرية في اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولاً بهما الآن : الأولى هي اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٥٧ التي صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانية هي اتفاقية واشنطن لسنة ١٩٢٣ التي أبرمتها الدول نفسها على الأساس ذاته^(١) .

غير أنه في أديس ابابا لم يكن هناك وقت كاف لدراسة مثل هذه السوابق

(١) قرر مؤتمر واشنطن لسنة ١٩٥٧ عدم الاعتراف بأية حكومة تصل إلى الحكم عن طريق القوة في أي من الجمهوريات الخمس المشتركة فيه « طالما أن الممثلين المنتخبين انتخاباً حراً لم يعيدوا تنظيم البلاد على الأسس الدستورية » .

ولقد ورد ذكر نظرية توبار مرة أخرى في قرار اتخذته اللجنة الأمريكية للدفاع السياسي في مونتفيدو عاصمة اوروجواي في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، يقضي بأن الحكومات الأمريكية يجب أن تتشاور مع بعضها البعض قبل الاعتراف بحكومة جديدة تصل إلى الحكم عن طريق القوة .

أو التأمل فيها . فقد كان لزاماً على المجتمعين أن يضعوا في الحال ميثاقاً يمكن أن يحوز على الموافقة الإجماعية . ولقد حقق واضعو الميثاق هذا الإجماع بالفعل عن طريق اللجوء إلى القواعد التقليدية للقانون الدولي العام ، وهي التي تقضى بأن الاعتراف من اختصاص الدول وحدها لا من اختصاص المنظمات الدولية .

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها

ورد ذكر هذا المبدأ في ديباجة الميثاق الأفريقي^(١)، وفي المادة الثانية^(٢) ، وكذلك في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التي تنص على « احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الأكيدة في الحياة تحت ظل الاستقلال » .

وهذا المبدأ مرتبط من الناحية العملية بمشكلة خطيرة ، وهي مشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين شتى الدول الإفريقية . فهذه الحدود قد وضعت في عهد الاستعمار دون النظر إلى المقتضيات الاقتصادية ولا الجغرافية للدول الإفريقية . فهل تبقى هذه الحدود كما وضعت أيام الاستعمار ، أم يجب إعادة النظر فيها في ظل الاستقلال ؟ .

من الواضح أن التيار الذي ساد مؤتمر أديس أبابا كان يرمى إلى الإبقاء على الحدود كما هي بدون تغيير . وقد عبر عن ذلك أكثر من رئيس ممن حضروا مؤتمر القمة الإفريقي . فقال موديبيو كيتا رئيس جمهورية مالي « يجب

(١) تنص الفقرة السابقة من الديباجة على « تصميم (أي تصميم رؤساء الدول والحكومات) على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذي حصانا عليه بشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها » .

(٢) تنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية على « الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها » .

أن تنازل عن أى مطالب إقليمية إذا أردنا ألا ندخل في أفريقيا ما يمكن وصفه بأنه استثمار أسود^(١) . وأضاف إلى ذلك فيليبز تيرانا رئيس جمهورية مدغشقر « لم يعد من الممكن أن نلجأ إلى معايير جنسية أو دينية أو لغوية لتغيير الحدود بين الأمم .. لأننا إذا فعلنا ذلك ... فسوف نزول بعض الدول الأفريقية من الخريطة^(٢) » . وأكد تفاؤلا بليون رئيس وزراء نيجيريا الفكرة نفسها ، فقال « يجب على الدول الأفريقية أن تحترم بعضها البعض ، إن نيجيريا تعترف بجميع الحدود القائمة في أفريقيا ، وتعترف بوجود جميع الدول الأفريقية^(٣) » .

هذه الأقوال وغيرها ليست في الواقع إلثاً كيداً — بصور مختلفة — لمبدأ سبق أن وضعه وطبقه فقهاء أمريكا اللاتينية منذ ما يزيد على قرن من الزمن وهو مبدأ Uti Possidetis الذى يقضى بأن الحدود التى تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الإدارية التى وضعها الامبراطورية الاستعمارية الأسبانية القديمة .

ولكن إذا كان هذا المبدأ قد لاقى تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات في أدنيس أبابا^(٤) . فن المؤسف أنه لم يرد له ذكر في الميثاق الأفريقى ، إذ أن

- (١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٣ ص ٢ .
 (٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٤ ص ٤ .
 (٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ ص ٢ . وقد أكد وزير خارجية الجزائر هذا المبدأ في الاجتماع غير العادى لمجلس وزراء الدول الأفريقية فيما بين ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بمناسبة الخلاف على الحدود التى نشب بين الجزائر والمملكة المغربية .
 (٤) لم يوافق عادن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال على هذا المبدأ فقال « لقد أظهر التاريخ أن أخطر العقبات التى تواجهها الوحدة الأفريقية ترجع إلى الحدود السياسية المزيفة التى فرضتها القوى الاستعمارية على نطاق واسع في القارة الأفريقية . ولقد ذال البعض أن أية محاولة لتعديل الحدود الحالية ... لن تؤدي إلى تحسين الوضع الحالى - بقدرنا نسىء إليه - ، وأنه يجب بالتالى أن تبقى الأمور على ما هى عليه ، ونحن لا نوافق على هذا الرأي » .
 مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٥ ص ٥ . أنظر رد المندوب الألبونى على هذه القول في مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٤٣ ص ١ إلى ص ٣ .

اعتبار هذا المبدأ أساساً لتنظيم العلاقة بين الدول الأفريقية ، كان يمكن أن يحول دون المنازعات على الحدود في داخل القارة ، وهي بلا شك منازعات خطيرة وهدامة ، وقد يكون السبب في عدم ذكر هذا المبدأ في الميثاق هو الخوف من أنه لن يحوز الموافقة الإجماعية ، أو الخوف من أن يقال (كما قيل فعلاً) أن ميثاق أديس أبابا يتضمن تصدياً ضمناً لـ « تقسيمات التي وضعتها معاهدة برلين ^(١) » .

وأياً كان السبب الحقيقي ، فما من شك أن تبني مبدأ *Uti Possidetis* أفريقي ، كان خليقاً أن يؤدي إلى تدعيم سطوة القانون الدولي في أفريقيا ، والحد من الاضطرابات فيها والمنازعات التي تقع بشأن الحدود السياسية الفاصلة بين الدول الأفريقية .

٤ — فض المنازعات بالطرق السلمية

ورد هذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة التي تنص على : « فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم » فضلاً عن ذلك ، نصت المادة التاسعة عشر من الميثاق على أن الدول الأعضاء تتعهد « بقسوية جميع المنازعات بينها بالطرق السلمية ، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم » .

ويلاحظ أنه لم يرد في أي من هاتين المادتين ذكر للالتجاء إلى القضاء الدولي كأسلوب من أساليب فض المنازعات بالطرق السلمية ، فليس في الميثاق

(١) في سنة ١٨٨٥ اجتمعت ثلاث عشرة دولة أوروبية في مدينة برلين لتنظيم المطالب الإقليمية للدول الأوروبية في أفريقيا . ومن الملاحظ أنه في الخامس عشرة سنة تلت هذا المؤتمر ، كانت أفريقيا قد قسمت بين الدول الأوروبية ، وعقدت عدة اتفاقات بينها لرسم الحدود (انظر في هذا السدد مقال ا . بلاتشييه ولوموتد دبلوماسيك) الفرنسية ١٩٦٣/٧/٣ .

الافريقي أية إشارة إلى محكمة العدل الدولية ، وذلك على الرغم من أن الدول الافريقية تشترك في النظام الأساسي للمحكمة بحكم عضويتها في الأمم المتحدة .

وقد قدم اقتراح فعلا في المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، بإنشاء محكمة عدل دولية أفريقية ، غير أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به ، إذ قدر الأعضاء أن إنشاء مثل هذه المحكمة يعتبر أمراً سابقاً لأوانه في الوقت الحاضر .

فهل معنى ذلك أن أفريقيا لا تتفق ببعض أحكام القانون الدولى العام ؟ إن تحليل مبادئ الميثاق الافريقى يؤكد عدم صحة هذا التفسير . فعندما ينص الميثاق على مبدأ المساواة فى السيادة أو على مبدأ عدم التدخل ، فهو يعتمد على المبادئ التقليدية للقانون الدولى . فضلا عن ذلك ، فإن تحليل الأعمال التحضيرية لمؤتمر وزراء الخارجية التمهيدى يؤكد إلى أى مدى بعيد يتمسك ممثلو الدول الافريقية المختلفة بضرورة الخضوع لقواعد القانون الدولى العام^(١) .

تلك هى أهم المبادئ التى تحكم علاقات الدول الافريقية بعضها بعض ، وننتقل الآن إلى دراسة المبادئ التى تحكم علاقات الدول الافريقية بالعالم الخارجى ، وهى مبادئ وصفها البعض بأنها « مفرطة فى التجديد » ، ووصفها البعض الآخر بأنها « مفرطة فى الثورية » .



(١) لعل السبب الحقيقى فى عدم ذكر الالتجاء الى محكمة العدل الدولية كوسيلة من وسائل فض المنازعات التى تهم بين الدول الافريقية بالطرق السلمية ، يرجع إلى طول الإجراءات أمام هذه المحكمة وتعددتها وكثرة تكاليفها .

ثانياً : المبادئ التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجى

إن المبادئ التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الأفريقية ، يطرأ عليها ظاهرة الاستعمار وما يترتب على ذلك من رغبة الدول الأفريقية فى التخلص منه إلى الأبد ، والتحوط من عودته مقنعاً أو متخفياً فى صورة الاستعمار الجديد . هذه الحقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا عندما نحلل تلك المبادئ ، وهى وفقاً للميثاق الأفريقى أربعة مبادئ أساسية :

١ — التعاون فى إطار الأمم المتحدة .

٢ — محاربة الاستعمار .

٣ — محاربة الاستعمار الجديد .

٤ — اتباع سياسة عدم الانحياز .

١ — التعاون فى إطار الأمم المتحدة

ذكر هذا المبدأ صراحة فى أكثر من مادة من مواد ميثاق أديس أبابا^(١) . ويتضح منها أن الميثاق الأفريقى لا يكتفى بإقرار تمثيه مع ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل إنه ينظر أيضاً إلى المنظمة العالمية على أنها خير إطار لتنظيم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجى ، ولا سيما بدوله التى كانت تستعمرها .

وإذا كان هذا المبدأ العام يبدو للوهلة الأولى سهل التطبيق ، ما دامت جميع الدول الأفريقية الموقعة على ميثاق أديس أبابا هي فى الوقت نفسه أعضاء فى

(١) أنظر من ٨٠ من هذا الكتاب .

ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الصعوبة تبرز عندما يصطدم هذا المبدأ بالمبدأ الثانى وهو محاربة الاستعمار . ذلك لأن دولتين من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وهما جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال ، تعارضان تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة لهما ، وتقفان كل بطريقتها الخاصة فى وجه التخلص من الاستعمار الذى هو الهدف الأول من ميثاق أديس أبابا . كيف يمكن التوفيق إذن بين المقاطعة النامة لأفريقيا الجنوبية والبرتغال من الناحية التجارية والسياسية والدبلوماسية ، وبين مبدأ التعاون فى إطار الأمم المتحدة ؟ .

ومن ثم ، لم يكن من العجب أن ترى الدول الأفريقية تطالب بإيقاف هاتين الدولتين أو بفصلهما من المنظمة العالمية ، حتى لا يكون ثمة تعارض بين مبدأ مكافحة الاستعمار ومبدأ التعاون الودى بين جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة .

وقد يستخلص البعض مما تقدم أن مبدأ محاربة الاستعمار له الأولوية على مبدأ التعاون فى إطار الأمم المتحدة ، وأن المبادئ التى وضعها ميثاق أديس أبابا ليست كلها سواء فى الأهمية . ولكن يرد على ذلك بأن التعاون الدولى ، كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ، يتطلب توافر شرط أساسى وهو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً ، وهذا هو الحد الأدنى من التضامن الإنسانى الذى بدونته لن يكون هناك أى تعاون دولى ممكن فى ظل الأمم المتحدة أو خارج الأمم المتحدة .

وقد كتب الزعيم كوامى نكروما فى هذا الصدد « إلى أن يتم القضاء التام على جميع أشكال ومظاهر الاستعمار فى أفريقيا ، لا يمكن للثورة الأفريقية أن تتعايش مع الاستعمار ^(١) » .

٢ - محاربة الاستعمار

ورد هذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » . وعادت الفقرة السادسة من المادة الثالثة فأكدته وذلك بنصها على « تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضي الأفريقية التابعة » .

ولقد كان هذا المبدأ موضوع قرار هام وافق عليه رؤساء الدول بالإجماع . وهو يتضمن برنامجاً شاملاً لمحاربة الاستعمار ، يؤكد الحاجة الماسة والملحة للاسراع في تحرير جميع الأقاليم التي ماتزال تحت السيطرة الأجنبية وإتاحة حصولها على الاستقلال بلا قيد ولا شرط ، وكذلك إلزام الدول الأفريقية المستقلة بمساعدة الشعوب الأفريقية التي لم تحصل على استقلالها .

وقد نص القرار على مجموعتين من الوسائل لتحقيق هذه الغايات ، بعضها باستخدام الأساليب السلمية والبعض الآخر باستخدام الأساليب القهرية .

أما الأساليب السلمية ، فتتضمن الخطوات الآتية :

١ - دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح الاستقلال للشعوب والدول التابعة في الحال .

٢ - دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الحكومات الاستعمارية .

٣ - إرسال وفد من وزراء الخارجية إلى مجلس الأمن أثناء نظره في موقف الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت سيطرة البرتغال .

أما الأساليب القهرية فتتضمن :

١ - قطع العلاقات الدبلوماسية والتقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وبين حكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا .

- ٢ — مقاطعة البرتغال وجنوب أفريقيا مقاطعة اقتصادية تامة . وهذا يتضمن منع استيراد السلع من هاتين الدولتين ، وإغلاق الموانئ والمطارات أمام سفنها وطائراتها ، ورفض التصريح لطائراتها بالمرور فوق أقاليم الدول الأفريقية .
- ٣ — توحيد الحركات التحررية المختلفة .
- ٤ — إنشاء جيوش تحريرية وقوى من المتطوعين في أقاليم الدول الأفريقية المستقلة لموازنة الحركات التحررية في الأقاليم التابعة .
- ٥ — إنشاء لجنة تنسيق لتنظيم العمل المباشر من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة .

وقد تكونت لجنة التنسيق من تسع دول^(١) ، واتخذت دار السلام (عاصمة تنجانيقا) مقراً لها ، واجتمعت لأول مرة في بداية يوليو سنة ١٩٦٣ تحت رئاسة السيد أوسكار كامبونا وزير خارجية تنجانيقا لدراسة الأساليب التي يمكن اتخاذها للعمل المباشر من أجل تصفية الاستعمار ، وقد أعلنت الدول الأعضاء في بيان نشر عقب انتهاء اجتماع اللجنة . أنه بالنسبة إلى الدول التي تعترف بحق تقرير المصير مثل المملكة المتحدة ، يكفي استخدام أساليب الضغط الدبلوماسي لتعجيل تصفية مستعمراتها . أما بالنسبة إلى الدول التي لا تبدي استعداداً على الإطلاق للاعتراف بحق تقرير المصير^(٢) ، فتستخدم حيالها جميع وسائل القهر الموضوعة تحت تصرف اللجنة^(٣) .

(١) ومي أنبوييا — الجزائر — الجمهورية العربية المتحدة — السنغال — الكونغو (ليوبولد فيل) — أوغندا — تنجانيقا — غينيا — نيجيريا . (أنظر نشاط هذه اللجنة في المقال المنشور في مجلة الرابطة الأفريقية يونيو ١٩٦٤) «سكرتير لجنة التسعة في الرابطة الأفريقية» . ص ٢٠ .

(٢) في هذا الصدد قال ليوبولد سينجور في الأمم المتحدة «يجب التفرقة بين الدول التي تمنع الاستقلال لمستعمراتها وبين تلك التي لا تمنحها» . وارد في دودوتيام ، السياسة الخارجية للدول الأفريقية ، باريس ، مطابع الجامعة سنة ١٩٦٣ ص ١١٩ .

(٣) أنظر جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٣) أنظر جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٦٣ .

وتدل التطورات الحديثة على أن مبدأ محاربة الاستعمار ينفذ تنفيذاً جديداً وفعالاً ، سواء في المجال الأفريقي أو في المجال الدولي ، فلقد قطعت علاقات الدول الأفريقية بجمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال ، كما شنت الدول الأفريقية حملة قوية بغية طرد اتحاد جنوب أفريقيا من هيئة العمل الدولية ، كذلك أبعدت البرتغال من عضوية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كما تبذل مجهودات متواصلة من أجل إعادة تنظيم الحركات التحررية الأفريقية وتوحيدها ، ومن هذا يتبين أن مكافحة الاستعمار بعد أن كانت تجري قبل سنة ١٩٦٣ ارتجالاً وفردياً وفق مصالح كل دولة أصبح في ظل منظمة الوحدة الأفريقية إجراءً منظماً وجماعياً .

٣ - محاربة الاستعمار الجديد

إذا كان مبدأ التخلص من الاستعمار - ومن أسوأ مظاهره التفرقة العنصرية - واضحاً لا يحتاج إلى شرح أو تحليل لأن مفهوم الاستعمار جلي ملموس ، فإن محاربة الاستعمار الجديد يعوزه التبيين والتوضيح الوافي لأنه ما برح بغير مفهوم محدد يتيح للباحثين استقرار ماهيته ومتابعة مخططاته .

ولقد ورد ذكر الاستعمار الجديد في الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الدار البيضاء ، كذلك ذكر عدة مرات في الخطب التي ألقاها رؤساء الدول في مؤتمر القمة الأفريقي^(١) ، كما ورد في ديباجة ميثاق أديس أبابا ، ولكنه لم يذكر في صلبه .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القديم ؟
لقد كان هذا المبدأ موضوع تفسيرات أربعة نجلها فيما يلي :

(١) على سبيل المثال ، ذكرت عبارة « الاستعمار الجديد » ثلاث عشرة مرة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس كوامي نكروما ، أنظر مضبوط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٦ .

أولها — التفسير الماركسي : نظرية الاستعمار الجديد تجد أصولها في الفكر الماركسي . فوفقاً للنظرية الماركسية الصينية نجد أن « التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية وبين الأمم المضطهدة [أى بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة] يترتب عليها أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائماً في غير صالح الدول الحديثة ^(١) » .

وقد كتب خير سوفيتي متخصص في الشؤون الأفريقية : « يجب التفرقة بوضوح بين الاستقلال السيامي والاستقلال الاقتصادي ، فالاستقلال السيامي ما هو إلا الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام . . . وفي أغلب الحالات ، نجد أن الاستقلال السيامي لا يكون مصحوباً باستقلال اقتصادي ، فالتقوى الاستعمارية تستمر في السعي وراء المحافظة على مراكزها أو استعادتها ^(٢) » .

بإضافة الخبر السوفيتي : أن الاستعمار الجديد يظهر من الناحية الاقتصادية في الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى المحافظة على تبعية الدول حديثة الاستقلال للدول التي كانت تستعمرها ، ويظهر من الناحية الدبلوماسية في صورة إبرام معاهدات ثنائية أو الانتماء إلى كتلات عسكرية ^(٣) .

ثانيها — التفسير الاقتصادي : ويرى أن العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للسلع المصنوعة ، وبين الدول المتخلفة

(١) أنظر ين مين باو « تأملات جديدة حول التجربة التاريخية لكتاتورية البروليتاريا » . نشرة الاستعلامات السوفيتية ؛ رقم ١٠٢٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ . ترجمتها السفارة السوفيتية بباريس .

(٢) أنظر أ. بوتيجين « السمات المميزة لانتهيار النظام الاستعماري في أفريقيا » . وارد في فرانسوا جيوم « النظرية الماركسية للتخلف » مجلة السياسة الخارجية (الفرنسية) . رقم ٤ سنة ١٩٦٢ ص ٣٦٩ .

(٣) المرجع السابق .

المصدرة للمواد الأولية ، لا يمكن أن تكون متكافئة ، لأن الخسارة تكون دائماً على الدول المتخلفة والربح للدول المتقدمة^(١) .

وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذه النظرية في قوله بمؤتمر أديس أبابا :

« هناك الإصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفي لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التي تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعي والعلمي شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استقلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة في المنفعة^(٢) » .

ثالثاً : النظرية التي تولى شرحها الدكتور كوامي نكروما ، فهو يرى أن الاستعمار الجديد يتمثل في التجزئة . فالاستعمار القديم قبل أن ينسحب من منطقة ما يعمل على تجزئتها إلى دويلات صغيرة لا تستطيع كل منها أن تقوم وحدها ، ولا أن تتحمل أعباء الاستقلال ، فتضطر إلى مديدها إليه ، فتستمر العلاقة الاستعمارية قائمة تحت ستار جديد ، هو الذي نسميه « الاستعمار الجديد » . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها السياسة الاستعمارية الفرنسية التي مزقت الأقاليم التي كانت خاضعة لها إلى اثنتي عشرة ذويلة ، والاستعمار البلجيكي الذي قسم إقليم رواندا أوراندي إلى دولتين قبل أن ينسحب ، كما حاول هذا الاستعمار أيضاً تجزئة الكونغو ..

ويرى الدكتور نكروما أنه لا خلاص من الاستعمار الجديد إلا بالوحدة الأفريقية العاجلة الشاملة ، غير أن رؤساء الدول المجتمعين في أديس أبابا لم يأخذوا

(١) أنظر جينار ميردول « النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة » ص ٩٩ وما بعدها .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي ، المرجع المذكور ص ٥ .

(على ما بينا في الفصل السابق) بآراء الدكتور نكرما ، ورفضوا مبدأ
الاتحاد في الحال .

رابعها : النظرية التي تقدم بها الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الدار
البيضاء ، وفحواها أن الصهيونية الدولية صورة من صور الاستعمار الجديد .
فلاستعمار القديم أنشأ الدولة الصهيونية لتكون ركيزة له في الشرق العربي ،
وتكون وسيطا له في القارة الأفريقية . وتستند هذه النظرية العربية إلى أرقام
دقيقة توضح أن إسرائيل وهي لا تستطيع العيش إلا في ظل المساعدات الأجنبية
نراها مع ذلك تقدم مساعدات إلى بعض البلاد الأفريقية ، فهي إذن مجرد وسيط
للتغلغل الاستعماري . وقد وافقت منظمة الدار البيضاء على هذه النظرية ،
واصدت قرارها المشهور وفيه : « يلاحظ المؤتمر - باستنكار - أن إسرائيل
دأبت في مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ،
ولا سيما مسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية في أفريقيا -
لذلك يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة في خدمة الاستعمار بنوعيه القديم
والجديد ، ليس فقط في الشرق الأوسط ، بل في أفريقيا وآسيا أيضا ، ويدعو
المؤتمر جميع دول أفريقيا وآسيا إلى الوقوف أمام هذه السياسة الجديدة التي
يستخدمها الاستعمار في خلق قواعد له » .

ولكن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل هذه التفسيرات للاستعمار الجديد ،
والرئيس جمال عبد الناصر في أديس أبابا قد المص في الخطبة التي ألقاها إلى بواعث
إرجاء المناقشة في هذه المشكلة بقوله : « لقد جئنا إلى هنا بغير أنانية ، حتى
المشكلة التي نعتبرها من أخطر مشاكلنا وهي مشكلة إسرائيل التي رأيت معنا
دول مجموعة الدار البيضاء - بحق - أنها أداة من أدوات التسلل الاستعماري
في القارة وقاعدة من قواعد العدوانية ، لن نطرحها للمناقشة في هذا الاجتماع » .

مؤمنين بأن تقدم العمل الأفريقي الحر يكشف الحقيقة يوماً بعد يوم بالتجربة ،
ويبرئها من كل زيف أمام الضمير الأفريقي » .

نستخلص من كل ذلك أن الاستعمار الجديد لم يقدم له تعريف في مؤتمر
اديس أبابا ، ولكن المؤتمر ترك مفهوم هذه العبارة بغير تحديد قصداً . وخلاصة
الآراء في ذلك :

١ - الاستعمار الجديد خطر قائم وملبوس يهدد القارة الأفريقية في وحدتها
وتموها .

٢ - الاستعمار الجديد قد تكون له عدة صور لأصورة واحدة ، وإن لم
يتفق على أشد هذه الصور خطراً .

٣ - لم يحدد ميثاق اديس أبابا أساليب مكافحة الاستعمار الجديد ، بخلاف
ما اتبع بالنسبة إلى مكافحة الاستعمار القديم ؛ لأن عدم تحديد مفهومه يجعل
وسائل مكافحته عسيرة ومتشعبة وغير محكمة .

٤ - عدم الانحياز

ورد هذا المبدأ في الفقرة السابعة من المادة الثالثة وهي تنص على « تأكيد سياسة
عدم الانحياز في مواجهة جميع التكتلات » . ويقصد بهذا المبدأ عدم الارتباط
عسكرياً أو سياسياً مع إحدى الكتلتين المتنازعتين ، وعدم اتباع سياسة خارجية
قد تؤدي إلى الانحياز . فهو يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لأي من
الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلغاء جميع المعاهدات العسكرية القائمة ؛ وعدم
الإشتراك في مثل هذه المعاهدات في المستقبل .

هذا المبدأ لا يعني بأي حال من الأحوال أن الدول غير المتحازة قد تنازلت

عن حقها في الدفاع الشرعي وفقاً لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .
فهذه الدول تحتفظ بحقها في تكوين جيش وفي استخدامه في حالة تهديد مصالحها
تهديدا مباشراً . وفضلاً عن ذلك ، فإن المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا تؤكد
أن الدول الأعضاء «ستقوم بتنسيق وتنظيم سياساتها العامة في ميادين الأمن والدفاع» .
وقد أنشئت لذلك لجنة سميت لجنة الدفاع ، وبعبارة أخرى ، تستطيع الدول
الأفريقية ان يحالف بعضها بعضاً ، وأن تتبادل حق استخدام القواعد العسكرية
في اقاليمها ، دون أن يعتبر ذلك خروجاً على مبدأ عدم الانحياز .

وقد يقال : ما الفرق بين الأحلاف العسكرية الأفريقية التي تعقد بين الدول
المؤتمرة والأحلاف العسكرية التي تعقد بينها وبين دول غير أفريقية ؟ لماذا
تؤدي هذه الأخيرة إلى الخروج على مبدأ الانحياز في حين لا تؤدي الأولى إلى ذلك ؟

الجواب على ذلك ، هو أنه إذا ما قامت دولة أفريقية بإبرام محالفة عسكرية مع
دولة أوربية متحازة ، فإن هذا سوف يترتب عليه انتماء الدولة الأفريقية إلى
إحدى الكتلتين المتنازعتين . وبالتالي إدخال الحرب الباردة في أفريقيا ، كما
أن فيه أيضاً خطر إدخال الاستعمار الجديد في أفريقيا ، وهو خطر قد يمتد إلى
القارة بأكملها . أما إذا أبرمت الدولة الأفريقية نفسها محالفة عسكرية مع دولة
أفريقية أخرى ، فقد يؤدي ذلك إلى قلقله ميزان القوة في أفريقيا ، ولكنه لن
يؤدي إلى إدخال الحرب الباردة فيها ، مادامت جميع الدول الأفريقية لن تكون
متحازة ، فالفرق بين هذين النوعين من الأحلاف واضح كل الوضوح (١) .

(١) أنظر في هذا الصدد بحثاً « القواعد العسكرية » المنشور في مجلة الأهرام

وأخيراً، فما هي النتائج العملية لمبدأ عدم الانحياز كما ورد في ميثاق أديس أبابا؟
بعبارة أخرى، ما موقف الدول الأفريقية التي تكون قد ارتبطت من قبل إبرام
الميثاق مع دولة أوروبية منحازة؟ إن مبدأ عدم الانحياز كما ورد في الميثاق
الأفريقي يعني أن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية يجب عليها أن
تسحب من أية معاهدة عسكرية تكون قد أبرمتها مع دولة منحازة قبل التوقيع
على الميثاق الأفريقي. وهذا معناه ضرورة إلغاء الاتفاقات الخاصة بالتعاون العسكري
التي أبرمت بين فرنسا وبعض الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وكذلك المحالفة
القائمة بين ليبيا والمملكة المتحدة وبين ليبيا وأمريكا. ومعناه أيضاً أن الدول
الأعضاء في المنظمة الأفريقية يجب أن تطالب بجلاء القوات من جميع القواعد
العسكرية الأجنبية في أفريقيا، كالقواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا، والقواعد
الفرنسية في المرسى الكبير (بالجزائر) وفي داكار وفورلامى، والقواعد البريطانية
في مومباسا. فهذه المطالب ليست إلا النتائج المنطقية لسياسة عدم الانحياز.

إن تطبيق منظمة الوحدة الأفريقية لهذا المبدأ قد حقق لها انتصارات لا بأس
بها. فتونس قد تخلصت من القاعدة الفرنسية في بيزرت، وليبيا طلبت من
إنجلترا أن تسحب قواعدها من بلادها. وفي بداية مايو سنة ١٩٦٤، اجتمع
برلمان جمهورية تشاد وطلب من حكومته سحب القوات الفرنسية من قاعدة
فورلامى^(١). ومع أن تحقيق عدم الانحياز بالنسبة إلى جميع الدول الأفريقية قد
لا يكون ميسوراً في المستقبل القريب، إلا أنه يجب أن يظل هدفاً أساسياً
نصب أعين الدول الأفريقية، لأن عدم الانحياز يعتبر من أهم وسائل تقوية
الوحدة الأفريقية وأكثرها فعالية، فهو يصلح إطاراً لسياسة خارجية موحدة،
كما أنه يحول في الوقت نفسه دون دخول الحرب الباردة في القارة.

(١) أنظر الأهرام الاقتصادي عدد (١٠ / ٥ / ١٩٦٤).

المبحث الثاني

العضوية والهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية

أولاً : العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية

العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول القارة الأفريقية . فالفقرة الأولى من المادة ٢٨ من ميثاق أديس أبابا تنص على أنه « يمكن لأية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإداري في أى وقت ، بعزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق » . وأضافت الفقرة الثانية : إنه على السكرتير العام الإداري عند وصوله مثل هذا الإخطار ، أن يرسل نسخاً منه إلى جميع الدول الأعضاء . ومن هذا يتبين أن إجراءات الانضمام ميسرة للغاية ، لا تقتيد بأغلبية خاصة ، وليس هناك حق اعتراض ممنوح لبعض الدول للحيلولة دون انضمام أعضاء جدد . كل ما هو مطلوب أن تكون الدولة : أفريقية ومستقلة ، وأن توافق أغلبية الدول الأعضاء على انضمامها إلى المنظمة .

والعضوية في منظمة الوحدة الأفريقية ليست قاصرة على الدول الواقعة داخل رقعة القارة ، ولكنها تشمل الجزر المحيطة بها أيضاً ، طبقاً لما جاء بالفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق الأفريقي التي تنص على أن منظمة الوحدة الأفريقية تشمل « دول قارة أفريقيا ، ومدغشقر ، والجزر الأخرى المحيطة بـأفريقيا » . وهذه الجزر - ويقدر عددها بأربع وعشرين جزيرة أو مجموعة

جزر - تقع جميعها تقريباً تحت السيطرة الأجنبية^(١) ، ومن ثم يجب أن تستقل قبل أن يتسنى لها الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية عملاً بنصوص الميثاق . ولقد أشار عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية ومن المعلقين الأفريقيين إلى أهمية هذه الجزر بالنسبة إلى الوحدة الأفريقية^(٢) .

هذا ، ويلاحظ أنه ليس لجميع الحكومات الأفريقية حق الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية . ونعني بخاصة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا . ذلك لأن عبارة « الأفريقية » المذكورة في المادة ٢٨ من الميثاق تتضمن إلى جانب مفهومها الجغرافي ، مفهوماً سياسياً وإيديولوجياً ، بمعنى أنه لا يكفي أن تكون الحكومة التي تريد الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، مسيطرة سيطرة فعالة على إقليم أفريقي ، وإنما يشترط فيها أيضاً أن تكون معتنقة المبادئ الأيديولوجية المنصوص عليها في ميثاق أديس أبابا ، وهي الإيمان بحق تقرير المصير ، وبمخاطبة الاستعمار ، وبعدم التمييز العنصري . وقد عبر عن ذلك الرئيس تسرانانا بقوله :

(١) . الجزر الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البريطانية هي : إسنيشون — سانت هيلين ، — مافيا — موريتوس ، — بما — سوكوترا توسنت دا كوما — زنجبار — جوه — نيشيل — آمبات — رودريجز — وتحت السيطرة الفرنسية : باسا دو أندسيا — أوربا — ريونيون — أرخيل كومورس — وتحت السيطرة البرتغالية : برينسيب — ساوتوم — جزر الرأس الخضراء — مديرا — أرخيل بيجادوس — وتحت السيطرة الأسبانية : أنابو — كناري — فرناندو بو — وتحت سيطرة جمهورية أفريقيا الجنوبية : برنس ادوارد وماريون .

(٢) أنظر في هذا الصدد كواي نكروما « أفريقيا يجب أن تتحد » المرجع المذكور من ١١ . أنظر أيضاً ما جاء بمقال محمد حقي في جريدة الأهرام بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٦٣ : « ... أبقي رؤساء الدول الأفريقية في اجتماعهم بأديس أبابا أن الجزر جزء لا يتجزأ من القارة ، ونصوا على أن يكون ميثاقهم ومنظمتهم باسم الدول الأفريقية والجزر المحيطة بها » وأضاف « ولقد لعبت الجزر ، سواء في الشرق أو الغرب ، دوراً هاماً في استعمار القارة ، واستخدمت كقواعد ثابتة ، وحاملات للطائرات ، سواء أكانت فرناندو بو في الغرب التي بدأ منها استعمار نيجيريا ، أو زنجبار التي دخل منها الاستعمار شرق أفريقيا كلها ... »

« إن العضوية (في منظمة الوحدة الأفريقية) مفتوحة لجميع الدول الأفريقية التي تعتبر نفسها ملتزمة ميثاق سان فرانسيسكو في علاقاتها بعضها ببعض ، وعلى هذا الأساس نفسه سوف ترحب [المنظمة] بالدول التي حصلت على استقلالها أخيراً ، ولكنها لا تستطيع أن تقبل انضمام دول تقوم سياستها على أساس التمييز العنصري^(١) » .

وكما أن الدول الأفريقية لها حق الانضمام إلى المنظمة ، فلها كذلك حق الانسحاب منها وفقاً لأحكام المادة ٣٢ من الميثاق ، إذ تقول : « على أية دولة تريد الانسحاب من المنظمة أن تقدم إخطاراً مكتوباً إلى السكرتير العام الإداري » ومع ذلك ، فإن الانسحاب لا يسرى إلا بعد مرور سنة من تاريخ الإخطار ، وحينئذ يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة إلى هذه الدولة .

ثانياً - الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية

نصت المادة السابعة من ميثاق الوحدة الأفريقية على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق الهيئات العاملة التالية :

١ - مجلس رؤساء الدول والحكومات .

٢ - مجلس وزراء الخارجية .

٣ - الأمانة العامة .

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

٥ - اللجان المتخصصة

وعلى خلاف الوضع في ميثاق الأمم المتحدة ، لا تعتبر جميع الهيئات العاملة

(١) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثاني رقم ١٤ ص ٨ .

في منظمة الوحدة الأفريقية على حد سوى^(١) فالأمانة العامة خاضعة لمجلس وزراء الخارجية، وهو بدوره خاضع لمجلس رؤساء الدول والحكومات^(٢).

١ — مجلس رؤساء الدول والحكومات

تنص المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا على أن : « مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة » .

ويلاحظ على تشكيل هذا المجلس :

١ — أنه يشتمل على رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات . والهدف من ذلك هو التغلب على الصعاب التي قد تنشأ في حالة ما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقي ، كما هو الوضع بالنسبة إلى سيرااليون مثلاً ، حيث تعتبر ملكة إنجلترا رئيسة الدولة ، ففي هذه الحالة يشترك رئيس الحكومة في المجلس .

٢ — أنه يعتبر حضور رئيس دولة معينة في أحد اجتماعات المجلس حائلاً من حيث المبدأ دون حضور رئيس حكومة هذه الدولة في وقت واحد . ومع ذلك فهناك سابقة يجب الإشارة إليها في هذا الصدد، وهي حضور السيد مامادو ديا رئيس حكومة السنغال مع السيد ليوبولد سنجور رئيس الدولة في اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجموعة برازافيل الذي انعقد في تاناناريف من ٦ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

٣ — أنه وإن كانت المادة الثامنة من الميثاق الأفريقي قد عينت صفة الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس تعييناً محدداً فخصرتها في رؤساء الدول

(١) لم ترق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بين الهيئات العاملة للمنظمة ، فاعتبرتها كلها على حد سوى .

(٢) تحتل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم مكانة خاصة في منظمة الوحدة ، أنظر من ١١٦ من هذا الكتاب .

والحكومات ، غير أن المادة التاسعة تساهلت فأجازت أن « يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم للفوضين » .

ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام في دورة عادية . ولم يحدد الميثاق مكان الاجتماع ، فتجديده من اختصاص المجلس نفسه . ويمكن دعوة المجلس إلى الاجتماع في دورة غير عادية ، بناء على طلب أحد الأعضاء وبشرط موافقة أغلبية الدول الأعضاء . ولكي يكون الاجتماع صحيحا يشترط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل .

ووفقا لأحكام المادة العاشرة من الميثاق ، يكون لكل دولة صوت واحد . وتصدر القرارات في المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء ؛ أما القرارات الخاصة بالاجراءات فتتم بالأغلبية البسيطة . ويتم الفصل فيما إذا كان القرار موضوعيا أو اجرائيا بالأغلبية البسيطة كذلك .

ولمجلس رؤساء الدول والحكومات سلطات واسعة للغاية . إذ وفقا للمادة الثامنة من الميثاق ، لا تقتصر سلطاته على « تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة » بل له أيضا حق « إعادة النظر في تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها ، وكذلك أية وكالات متخصصة يتم إنشاؤها وفقا للميثاق الحالي » .

وبعبارة أخرى ، تعتبر جميع هذه الهيئات العاملة ، أجهزة تابعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات . هذا ، ولا يجوز للمجلس أن يلغى هذه الهيئات إلا وفقا لأحكام المادة الثالثة والثلاثين ، التي تنص على أنه في حالة تعديل الميثاق أو إعادة النظر فيه ، يجب اتباع الخطوات الآتية :

١ — تقديم طلب مكتوب إلى السكرتير الإداري .

٢ — إخطار جميع الدول الاعضاء بهذا الطلب .

٣ — مرور عام على تاريخ الإخطار قبل أن ينظر المجلس في طلب التعديل .
٤ — لا يعتبر التعديل ساريا إلا إذا وافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل .

ويمكن تقسيم اختصاصات مجلس رؤساء الدول إلى ثلاث فئات رئيسية وهي :

١ — رسم الخطوط العريضة للسياسة العامة التي يسند تنفيذها الى مجلس الوزراء .

٢ — الموافقة على القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء .

٣ — إنشاء هيئات فرعية جديدة أو إدخال تعديلات على تكوين الهيئات القائمة أو على اختصاصاتها . وقد ألفت المادة العشرون على عاتق المجلس مهمة إنشاء خمس لجان متخصصة هي : لجنة اقتصادية واجتماعية — لجنة لشئون التعليم والثقافة — لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية — لجنة للدفاع — لجنة للشئون العلمية والفنية والأبحاث .

٢ — مجلس وزراء الخارجية

يعتبر مجلس وزراء الخارجية ثاني الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية من حيث الأهمية .

ويتكون هذا المجلس على ما ينبيء اسمه ، من وزراء خارجية الدول الأعضاء . ومع ذلك ، فلهذه الدول حق اختيار وزراء آخرين لتمثيلها في اجتماعات المجلس^(١) .

(١) المادة الثانية عشرة من ميثاق أديس أبابا تنص على أن المجلس يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء « أو أي وزراء تعيّنهم حكومات هذه الدول » .

وهنا يلاحظ أنه يشترط فيمن ينوب عن وزير الخارجية ، أن يكون في رتبة وزير ، خلافاً لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، إذ أن لرئيس الدولة حرية اختيار من ينوب عنه دون أن يحدد الميثاق رتبة معينة له .

ويجتمع مجلس وزراء الخارجية مرتين على الأقل في السنة ، كما يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء على الأقل . وكما هو الحال في مجلس رؤساء الدول ، يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور ثلثي الأعضاء على الأقل .

وتختلف إجراءات التصويت في مجلس وزراء الخارجية عن تلك التي تتبع في مجلس رؤساء الدول . فجميع قراراته تصدر بالأغلبية البسيطة ، دون التمييز بين القرارات الموضوعية والقرارات الاجرائية . ولقد وصفت هذه الأغلبية في الأصل على أنها أغلبية « الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت » . ثم عدل عن ذلك واعتبرت الأغلبية هي أغلبية عدد أعضاء المجلس جميعاً ، حتى لا تتاح لأية مجموعة من الدول فرصة للسيطرة عليه ، وبذلك أزيل كل غموض في عبارة « أغلبية مجلس وزراء الخارجية » .

ولقد ظهرت هذه المشكلة في أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية بداكار في يوليو سنة ١٩٦٣ . فقد رشحت لجنة خاصة السيد ديللوتللي (المندوب الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة) ليكون الأمين العام للمنظمة . ومع ذلك ، فلم يحز ديللوتللي إلا على ١٤ صوتاً في مجلس وزراء الخارجية ، وهو رقم يمثل الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت ، ولكنه لا يمثل أغلبية أعضاء المجلس . ومن ثم ، أعلن رئيس المجلس أن الترشيح غير موافق عليه ، ولم يعترض أحد على ذلك .

ولقد عقد المجلس أولى دوراته غير العادية بمناسبة النزاع الذي قام بين

الجزائر والمغرب بشأن الحدود . ففي ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، نشب القتال على حدود الدولتين حول ملكية موقعين في الصحراء ، وقد جاء ذلك على أثر هدنة قصيرة دامت نحو عام . وأخفقت جميع المساعي التي بذلتها جامعة الدول العربية وعدد من القارة الافريقية للتوفيق بين الدولتين ، وخيف أن يتطور النزاع إلى حرب سافرة .

وفي ١٤ أكتوبر ، طلب وزير خارجية الجزائر من منظمة الوحدة الافريقية أن تسوى النزاع القائم . وفي هذه الأثناء ، اتصل الامبراطور هيلاسلاسي بالرباط والجزائر ، وأخيراً استطاع أن يقنع الرئيس بن بيلا والملك الحسن بالاجتماع معه ومع الرئيس موديبو كيتا في باماكو . وانهقد المؤتمر في باماكو يومي ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ، وتقرر فيه أن يعقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في الحال . وفي نهاية المؤتمر ، وقع الرئيس بن بيلا والملك الحسن على اتفاقية وقف إطلاق النار .

وانعقدت الدورة غير العادية لمجلس وزراء الخارجية في أديس أبابا من ١٥ إلى ١٨ نوفمبر عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثانية عشر من الميثاق . وحضر جميع الأعضاء هذا الاجتماع للاستماع لحجج ممثلي الدولتين المتنازعتين . وقد اتخذ المجلس قراراً بإنشاء لجنة تحكيم خاصة من سبع دول هي : أثيوبيا - السودان - السنغال - تنجانيقا - ساحل العاج - مالي - نيجيريا - وأسند إلى اللجنة مهمة دراسة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب ، وتقديم اقتراحات عملية إلى هاتين الدولتين يمكن على أساسها تسوية النزاع تسوية نهائية . واجتمعت اللجنة مرة أخرى في أبديجان في ديسمبر التالي واتخذت مدينة باماكو مقراً لها .

وأخيراً ، في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ . أعلن الرئيس بن بيلأ أنه قد تم التوقيع على اتفاق لإنهاء النزاع ، وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الذي أفسح الطريق أمام التسوية النهائية لهذا النزاع الكبير ، قد تم التوقيع عليه بحضور ممثلى لجنة تحكيم منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يتم الإعلان بعد عن التفاصيل الكاملة لهذا الاتفاق .

ومن ثم ، يمكن القول بأن التجربة الأولى لمنظمة الوحدة الافريقية فى ميدان فض المنازعات بالطرق السلمية ، كانت تجربة ناجحة ، وإذا ما تم تسوية النزاع نهائياً نتيجة لتدخل هذه المنظمة ، فسوف تكون قد حققت نجاحاً هو الأول من نوعه .

واجتمع مجلس وزراء الخارجية فى دورة غير عادية أخرى فيما بين ١٢ و ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة دار السلام بناء على طلب حكومة تنجانيقا على أثر الاضطرابات التى وقعت فى تنجانيقا وأوغنده وكينيا ، وحملت حكومات هذه الدول على أن تستعين بالقوات البريطانية^(١) .

وقد انعقدت هذه الدورة غير العادية بناء على طلب السيد جوليوس ناييرى إذ أرسل فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ خطابات إلى جميع رؤساء الدول الافريقية طالباً منهم عقد هذه الدورة ، وفى الخطبة التى ألقاها أثناء اجتماع مجلس وزراء

(١) فى ليلة ١٩ يناير سنة ١٩٦٤ تمردت فرقة من جيش تنجانيقا كانت معسكرة فى مدينة دار السلام . واضطر الرئيس ناييرى أن يطلب مساعدة القوات البريطانية لإخماد ثورة هؤلاء المتمردين ، فنزلت قوات بريطالية من البحر فى ٢٥ يناير ١٩٦٤ ، واستطاعت التغلب على المتمردين بسهولة . وقد وقعت اضطرابات مماثلة فى أوغنده ، حيث تمردت بعض القوات فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ ، فاضطر رئيس الوزراء ملتون أويوتى إلى طلب مساعدة القوات البريطانية أيضاً فوصلت فى ٢٥ يناير وسيطرت على الموقف . أما فى كينيا وكان قد أعلن استقلالها فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، فقد اضطر رئيس الوزراء جومو كينيا نا إلى أن يطلب هو الآخر مساعدة القوات البريطانية لإخماد التمرد الذى وقع فى معسكرات كينيا .

الخارجية ، عبر عن الدل الذى أحست به بلاده وهى تستعين بقوات غير أفريقية ، كما وضح خطورة هذا التدخل لأن الدولة التى طلبت منها المساعدة وهى إنجلترا دولة منحازة فى الحرب الباردة ، وبالتالي فمساعدها تهدد مبدأ عدم الانحياز الذى هو من مبادئ ميثاق أديس أبابا .

وقد قرر مجلس وزراء الخارجية تكوين لجنة^(١) يعهد إليها فى وضع اقتراحات إيجابية لتحل جيوش أفريقية محل الجيوش البريطانية ، ولحل النزاع بين أثيوبيا والجمهورية الصومالية ، وقد وافق مجلس وزراء الخارجية على الاقتراحات التى قدمتها اللجنة بشأن إحلال قوات أفريقية محل القوات البريطانية .

أما الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء الخارجية ، فقد انعقدت بمدينة لاجوس فيما بين ٢٤ فبراير وأول مارس سنة ١٩٦٤ ، وأنشأت ثلاث لجان فرعية ، أولاها : مهمتها دراسة الاشتباكات التى وقعت بين الصومال من ناحية وأثيوبيا وكينيا من ناحية أخرى^(٢) . وثانيها : مهمتها دراسة الوسائل التى تكفل تدعيم الوحدة الأفريقية^(٣) ، أما الثالثة : فمهمتها دراسة موضوع فض المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية^(٤) .

(١) تكونت هذه اللجنة من تنجانيقا ، واوغندا ، وكينيا ، ونيجيريا ، وأثيوبيا ، والجزائر ، وغينيا ، ومالى ، والنيجر ، وساحل العاج ، ومدغشقر ، والسنتال .

(٢) كانت هذه اللجنة تتكون من أحد عشر عضوا : المغرب تونس ، الجمهورية العربية المتحدة ، السودان ، ليبيريا ، غانا ، سيراليون ، داهومي ، موريتانيا ، فولتا العليا ، الكمرون . وملاحظ أن الدول الأطراف فى النزاع ليست ممثلة فيها .

(٣) تكونت هذه اللجنة من إحدى عشرة دولة : نيجيريا ، غانا ، غينيا ، ليبيريا ، أوغندا ، الجمهورية العربية المتحدة ، مدغشقر ، الكمرون ، السودان ، تونس ، والكونغو (ليوبولدفيل) .

(٤) تألفت هذه اللجنة من سبع دول : الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية الصومالية ، تنجانيقا ، ليبيريا ، نيجيريا ، مالى ، غينيا .

ومن الجدير بالملاحظة أن غانا تقدمت بعدة مقترحات تدخل كلها في نطاق سياستها التي تدور حول « الوحدة الإفريقية على الفور » ، إلا أن النظر في هذه المقترحات أجل إلى اجتماع يعقده مجلس رؤساء الدول والحكومات في القاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ .

٣ — الزمانة العامة

دارت مناقشات عدة في مؤتمر أديس أبابا حول المقر الدائم للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وحول كيفية تأليف الأمانة وتنظيمها ، وتقدمت الحكومة الأثيوبية بمشروع مفصل لتنظيم هذه الأمور^(١) غير أنه رئي أن تترك هذه المسائل لمجلس وزراء الخارجية للنظر فيها في أول اجتماع له ، واكتفى بتأليف لجنة من الخبراء لوضع مشروع لإنشاء أمانة دائمة^(٢) .

واجتمع مجلس وزراء الخارجية في داكار في أول أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وكانت المسائل التنظيمية الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية تحتل مكان الصدارة في جدول أعماله ، ولا سيما اختيار مقر دائم للأمانة العامة ، وتعيين أمين عام للمنظمة .

وقد اقترحت ثلاث عواصم إفريقية لتكون احداها مقراً للأمانة العامة وهي: أديس أبابا ، داكار ، لاجوس ، ولم يتوصل المؤتمر إلى الاتفاق على مقر

(١) أظن مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، E.M.q.c.3 ، ١٧ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) اتخذت هذه اللجنة أديس أبابا مقراً لها — وكانت تتكون من ممثلين عن كل من الجمهورية العربية المتحدة — الكونغو (برلازافيل) — أوغندا — غانا — نيجيريا أظن مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، القرار رقم 1 Rev ، ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ .

الأمانة العامة^(١) ، ولكن يبدو أن الاختيار سوف يقع على أديس أبابا ، وذلك لعدة أسباب ، منها :

١ — أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أنشئت فيها ، وهذا يعطيها الأولوية على العواصم الأفريقية الأخرى .

٢ — أنها نقطة التقاء متوسطة بين مختلف الدول الأفريقية ، سواء منها ما كان ناطقاً بالفرنسية أو بالإنجليزية أو بالعربية ، وما كان واقعاً شمال الصحراء أو جنوبها .

٣ — أنها ملتقى عدة خطوط جوية .

٤ — أنها مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تحتاج منظمة الوحدة الأفريقية إلى التعاون الوثيق معها . فوجود الهيئتين في عاصمة واحدة من شأنه تسهيل أمر هذا التعاون^(٢) .

٥ — أن بها قاعة « أفريقيا » . وكانت هذه القاعة قد افتتحت في ٦

فبراير سنة ١٩٦١ ، وهي الآن مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعتبر ملكاً

(١) تعمل الأمانة العامة الموقتة حالياً في مبنى الصليب الأحمر بأديس أبابا ، والحكومة الأثيوبية هي الممول الوحيد لها ، كما أن غالبية موظفيها من الأثيوبيين (أنظر الإيكونوميست ١٩٦٤/٥/٢٥) .

(٢) وارد في الإيكونوميست ، المرجع المذكور . هذا ، ولقد أضافت المجلة نفسها أنه على الرغم من أن الهيئتين تعتبران مكملتين لبعضهما البعض في الوقت الحاضر ، حيث تتولى منظمة الوحدة الأفريقية الجانب السياسي بينما تضطلع اللجنة الاقتصادية بالجانب الاقتصادي الفني ، فمن المحتمل جداً أن تتنافس الهيئتان في المستقبل وأن تتعارض وتتداخل أعمالهما ، نظرًا إلى أن لجان منظمة الوحدة الأفريقية قد أخذت في إجراء دراسات وإبحاث في مجالات تعتبر من اختصاص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وأضافت المجلة أن من مظاهر هذا التنافس أيضاً أن كلا من منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أرسلت ممثلين عنها إلى جينيف في مارس سنة ١٩٦٤ لمعاونة الوفود الأفريقية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

للأمم المتحدة . ولما كانت الحكومة الأثيوبية قد تحملت جميع نفقات إنشاء هذه القاعة ، فقد احتفظت بحقها في عقد مؤتمرات دورية فيها ، ومن المحتمل جداً أن تصبح هذه القاعة المقر الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولو أنه يبدو أن الأمم المتحدة لا تشارك الدول الأفريقية في هذا الرأي .

كذلك أرجىء انتخاب الأمين العام للمنظمة إلى الاجتماع القادم لرؤساء الدول والحكومات . وإلى أن يتم انتخابه كلف السيد كيفلي ووداجو — المندوب الدائم لأثيوبيا لدى الأمم المتحدة سابقاً — بأن يقوم مقام الأمين العام . وقد كان المفروض أصلاً أن يتم ترشيح السيد ديلو تلي للء هذا المنصب ، غير أن هذا الترشيح قوبل بعدة اعتراضات سياسية ، لاسيما من جانب الدول الأعضاء في مجموعة برازافيل ، هذا إلى جانب التعقيدات الإجرائية السابق الإشارة إليها^(١) .

ولقد كان دور الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية موضوع عدة مناقشات لافي أدبس أبابا فحسب ، بل في الصحافة الأفريقية أيضاً^(٢) وكان مدار هذه المناقشات ما إذا كانت مهمة الأمين العام إدارية بحتة ، أم أنه يستطيع أيضاً أن يؤدي دوراً سياسياً ودبلوماسياً ؟ ويبدو أن الدول الأفريقية قد فضلت الاتجاه الأول ، وقد نصت المادة السادسة عشرة من الميثاق الأفريقي صراحة على ذلك . إذ وصفت الموظف الأول في المنظمة على أنه « الأمين العام الإداري » .

وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من ميثاق أدبس أبابا الطابع الدولي للأمانة العامة ، وذلك بقصها على أنه « ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا — في تأدية واجبهم — تعليمات من أية

(١) أنظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب .

(٢) أنظر على سبيل المثال جريدة الأهرام ، ١٩٦٣/٨/٩ ومجلة الأهرام الاقتصادية .

عدد ١٥/٧/١٩٦٤ .

حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة » ، وأضافت الفقرة الثانية أنه يتعين على كل عضو « أن يحترم الصفة الدولية البهتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين ، وألا يسعى إلى التأثير فيهم عند الاضطلاع بمسئولياتهم ^(١) » .

وعلى الرغم من هذه النصوص ، يبدو أن الخوف من أن الأمانة العامة ^(٢) أو الأمين العام سوف يستخدمان كأدوات لتدخل بعض الدول الأفريقية في شئون دول أفريقية أخرى ، يرجع إلى عدم ثقة كثير من الدول الأعضاء في الجهاز الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

يلاحظ أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم - وهي ليست جهازاً قضائياً - ورد ترتيبها في ميثاق أديس أبابا كإحدى الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الأفريقية . وقد يبدو من ذلك أن الميثاق قد أسند دوراً ثانوياً إلى هذه اللجنة ، وأن الدول الأفريقية تفضل تسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات المباشرة على تسويتها عن طريق التوفيق أو التحكيم . غير أن الواقع هو أن لهذه اللجنة مكانة خاصة في منظمة الوحدة الأفريقية . فقد نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أن تكون هذه اللجنة وشروط العمل الخاصة بها « سوف يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات » .

ولقد علق بعض المراقبين الغربيين أهمية خاصة على هذه اللجنة ، فعلى سبيل المثال ، كتبت جريدة الجارديان أنه « من المحتمل جداً أن مستقبل الوحدة

(١) هذه المادة بأكلها مأخوذة حرفياً من المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة .
(٢) وفقاً للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة « يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعداً أو أكثر لسكرتير عام المنظمة » .

الافريقية سوف يعتمد على أعمال هذه اللجنة ، لأن غالبية الدول الافريقية لديها مشا كل خاصة بالحدود (١) .

ولقد أنشأ مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في داكار سنة ١٩٦٣ ، لجنة خاصة لوضع بروتوكول منفصل للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وسوف تعرض أعمال هذه اللجنة على مجلس رؤساء الدول عند انعقاده في القاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ ، وعندما تتم الموافقة على هذا البروتوكول ، سوف يصبح جزءاً لا يتجزأ من الميثاق الافريقي عملاً بنص المادة التاسعة عشرة .

٥ — اللجان المتخصصة

وفقاً لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا « ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها ، بما في ذلك ما يلي : لجنة اقتصادية واجتماعية — لجنة للتربية والثقافة — لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية — لجنة الدفاع — لجنة علمية فنية وللأبحاث » .

ثم جاءت المادة الحادية والعشرون تقول : « تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المعيّنين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء » .

وفي اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في داكار فيما بين ٢ ، ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، قرر المجلس أنه يجب أن تجتمع اللجان الخمس المتخصصة قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كما حدد مكانا تعقد فيه كل لجنة من هذه اللجان .

وقد اجتمعت اللجان المذكورة فعلاً . . . فاجتمعت اللجنة العلمية الفنية في الجزائر (في سبتمبر سنة ١٩٦٣) ، واجتمعت لجنة الدفاع في أكرا (في ٢٩ أكتوبر

(١) الجارديان (لندن) ٢٤/٥/١٩٦٣ .

سنة ١٩٦٣) ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في نيامى عاصمة النيجر (من ٦ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣) ، ولجنة التربية والثقافة في ليوبولدفيل (فيما بين ٣ و ٨ يناير سنة ١٩٦٤) ، ولجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية في مدينة الاسكندرية (فيما بين ١٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٤) .

ووضعت كل من هذه اللجان مشروعاً للأئحة الداخلية الخاصة بها ، كما أصدرت كل منها قرارات وتوصيات في ميدان عملها ، وحددت مكان اجتماعها المقبل .

ويلاحظ على هذه اللجان :

أولاً : أن بعض الدول تخلفت عن الاشتراك فيها ، فمثلاً تخلفت ثمانى دول عن حضور اجتماع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية التى انعقدت في نيامى .

ثانياً : أغلبية الوفود لم يكن رؤسائها على مستوى الوزراء ، مما هبط بقيمة اللجان وأضعف أثرها في تنشيط التعاون والتضامن الأفريقى .

ثالثاً : قرارات هذه اللجان كانت مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء ومحتاجة إلى موافقة من مجلس وزراء دول الخارجية ، أو مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وهذا مما يؤخر تنفيذها .

رابعاً : كثير من قرارات وتوصيات اللجان المذكورة لم تكن إلا تكراراً لقرارات اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة .

خامساً : أعمال السكرتارية لهذه اللجان كانت تتولاها الدولة التى انعقدت للجان فيها ، وذلك لعدم استكمال تكوين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

* * *

تلك هى أهم الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الافريقية . وفي اعتقادنا أن

الحكم على هذه المنظمة ما يزال سابقا لأوانه ؛ ومع ذلك يجب أن نشير إلى السلطات الواسعة التي يتمتع بها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

فإذا ما أضفنا إلى هذه السلطات تلك التي يتمتع بها كل رئيس دولة في دولته ، يظهر لنا جليا أن مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الحقيقي الوحيد في منظمة الوحدة الأفريقية . وفي الواقع أن المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية الذي انعقد في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك المؤتمرات التي انعقدت في داكار (أغسطس ١٩٦٣) ودار السلام (منتصف فبراير ١٩٦٤) ولاجوس (آخر فبراير ١٩٦٤) تدل بوضوح على أن هذا المجلس ليست له شخصية مستقلة . فإذا كان هذا هو شأن الهيئة العاملة الثانية في منظمة الوحدة الأفريقية ، فما بالك بباقي اللجان المتخصصة والامانة العامة وغيرها من اللجان المتفرعة منها .

ترى هل معنى ذلك أن أفريقيا ما تزال غير قادرة على أن تتحمل أعباء تنظيم دولي ذي هيئات متعددة ، وأن مجلس رؤساء الدول سوف يظل هو الهيئة الفعالة الوحيدة في منظمة الوحدة الأفريقية ، رغم تعدد الهيئات فيها ؟ إذا كانت الإجابة عن هذا السؤال ما تزال سابقة لأوانها ، فإننا نستطيع مع ذلك أن نقول أن هناك اتجاهات واضحة نحو جعل الكلمة الوحيدة في أفريقيا لرؤساء الدول الأفريقية .

الفصل الرابع

صدى مؤتمر أديس أبابا في المحيط الدولى

قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا بعدة أشهر ، قام رؤساء الدول الأفريقية المختلفة بتهيئة رأى العام العالمى لهذا الحدث التاريخى الهام ، فتبادلوا الزيارات الرسمية وما إليها من سبل الاتصال الشخصى . فمن ذلك أنه فى أواخر سنة ١٩٦٢ وبداية سنة ١٩٦٣ ، اجتمع هوفويه بوانيينه رئيس جمهورية ساحل العاج مع سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا ، وقد ترتب على هذا الاجتماع تحسن العلاقة بين الدولتين تحسنا ملموساً . وقد كان لسيكوتورى دور هام فى تقريب وجهات النظر بين المجموعات الأفريقية المختلفة ، وبينها وبين الدول الأفريقية التى لم تكن قد انضمت إلى أية مجموعة . وفى فبراير سنة ١٩٦٣ ، عقد وزراء خارجية دول المغرب العربى اجتماعاً خاصاً . كذلك اجتمع جوزيب بروزيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا بالرئيس جمال عبد الناصر فى برينى من ١٢ إلى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ ، وكان هذا الاجتماع مظهراً من مظاهر الاهتمام بالمؤتمر الأفريقى المقبل ، ولذلك جاء فى البيان الرسمى الذى صدر عقب انتهاء المحادثات بينهما :

« إن الرئيسين يعبران عن إيمانهما بأن مؤتمر القمة الأفريقى الذى سينعقد فى أديس أبابا سوف يتيح الفرصة لإقامة تفاهم أفضل بين الدول الأفريقية ، ولإنماء التعاون المتبادل بينهما ، وللأسراع فى تصفية كافة صور الاستعمار

والتسلط الأجنبي^(١) .. » .

واقعد كان لانعقاد المؤتمر فى أديس أبابا ، ولاتقرارات المختلفة التى اتخذها
وللميثاق التاريخى الذى تمناه صدى كبير فى المحيط الدولى .

(١) انظر مجلة الشؤون الدولية (باجراد) (٥ يونيو سنة ١٩٦٣) . وانظر كذلك
الأسبوع الافريقى والملجاش نشرة اتحاد افريقيا وملجاش رقم ٣١ (١٩٦٣/٥/٦) أديس أبابا:
« مؤتمر اليقين » ، وفيها قائمة بالتصريحات التى أدلى بها رؤساء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية
قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا . وانظر بصفة خاصة تصريحات هوبرت ماجارىئيس جمهورية
داهومى ، وهوفويه بواليه رئيس جمهورية ساحل العاج ، ودافيد داكورئيس جمهورية أفريقيا
الوسطى ، وفرانسوا تمبلباى رئيس وزراء تشاد ، وموريس ياميجو رئيس جمهورية فولتا
العليا ، وليون مبا رئيس جمهورية جابون ، وفولبرت يولورئيس جمهورية الكونغو
(برازافيل) وليوبولد سنجور رئيس جمهورية السنغال ، ومختار ولد دادا رئيس جمهورية
موريتانيا الخ ...

المبحث الأول

صلى مؤتمر أديس أبابا فى الأوساط الرسمية

أظهرت الأوساط الرسمية اهتماماً ملحوظاً بالمؤتمر أثناء انعقاده ، كما دلت على ذلك برقيات التهنئات التى وردت إليه من مختلف أنحاء العالم .

ولقد أسرعت الدولتان العظميان — الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتهنئة المؤتمر ، وكانت الأسبقية للاتحاد السوفيتى . فى ٢٢ مايو ، أرسل نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى برقية تهنئة طويلة إلى رئيس المؤتمر ، ومما جاء فيها :

« إن انعقاد مؤتمر له مثل هذه الأهمية هو نتيجة مقنعة لسير حركات التحرر القومى المجيد ، هذا السير الذى يمحو من فوق سطح الأرض بقايا النظام الاستعمارى المشين ويفتح السبيل أمام الحرية والسلام والرقى للشعوب . . . إن الدول الوحيدة التى قد لا تؤيد الوحدة الأفريقية هى تلك التى لها أهداف أنانية فى هذه القارة ، وكما هو معلوم ، لا يسعى الاتحاد السوفيتى وراء مكاسب ومصالح اقتصادية فى أفريقيا . أما عن مصالحنا السياسية ، فإن غايتنا الوحيدة هى أن تعيش شعوب هذه القارة فى ظل الحرية والاستقلال والسلام ، هذا هو السبب الذى من أجله يؤيد الاتحاد السوفيتى بقوة المحاولات التى تبذلها الدول الأفريقية من أجل تحقيق الوحدة والتضامن . إن الدول الأفريقية ، فى كفاحها من أجل إزالة الاستعمار بصورة كافة إزالة نهائية ، ومن أجل تدعيم استقلالها ، وإنهاء التعاون الدبلى ، سوف تجد من جانب الشعب السوفيتى

«حكومته - كما وجدت دائماً - لا العطف والحنو فحسب ، بل التأييد الودى كذلك»^(١) .

وفى اليوم التالى ، بادر جون كيندى رئيس الولايات المتحدة بارسال برقية كان من محتوياتها :

« ... إن سير أفريقيا المتواصل نحو الاستقلال والوحدة والحرية - وهى مبادئ احترامها الشعب الأمريكى وناصرها منذ اليوم الأول من قيام أمتنا - يعتبر جزءاً أساسياً من الكفاح التاريخى الانسان من أجل الكرامة الإنسانية وتحقيق شخصيتها ... إن فى اجتماع رؤساء الدول فى أديس أبابا - وهو اجتماع لا سابق له - دليلاً واضحاً على إيمانكم بهذه المبادئ ، وبرهان جلى على أهمية أفريقيا فى الشؤون الدولية ... إن أعمالكم سوف تمد الأمم الأخرى بروح جديد لاستمرار سعيها وراء سبل أفضل للتفاهم المتبادل والتعاون فى جو يسوده السلام والوثام»^(٢) .

ومن الدول الأوروبية التى بعثت ببرقيات : ألمانيا الغربية وإيطاليا . وقد ورد فى برقية هينريخ لوبك رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية مشيراً إلى المؤتمر : « نرجو أن تؤدى المناقشات والمداولات إلى توثيق العلاقات الودية القائمة بين الدول الافريقية ، وبالتالى إلى إسهامها إسهاماً قيماً فى السعى وراء الصداقة بين الشعوب والسلام فى العالم»^(٣) .

(١) مضابط مؤتمر القمة لدول الافريقية المستقلة ، الجزء الثانى ، رقم ١٧ ، أديس أبابا مايو سنة ١٩٦٣ النسخة الرسمية ص ٢ - ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ ويلاحظ أن المضابط الرسمية لمؤتمر أديس أبابا ذكرت برقية الرئيس الأمريكى قبل برقية الرئيس السوفيتى ، ولكننا أثبتناها فى كتابنا وفقاً لترتيب تاريخ إرسالها .

(٣) المرجع السابق . ص ٥ - ٦ .

وتسير برقية أنتونيوسيجنى رئيس جمهورية إيطاليا على النمط نفسه من حيث الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التعازن الدولى ، قال فيها :

« إنى أعبر باسمى وباسم الشعب الإيطالى بأكمله عن أطيب تمنياتى أن يسفر هذا المؤتمر - الذى تشترك فيه دول تشعر إيطاليا بأنها مرتبطة بها بروابط الصداقة والمودة - عن نتائج مثمرة ، لا من أجل صالح الدول الأفريقية فحسب ، بل أيضاً من أجل التعاون السلمى بين الأمم كافة^(١) ... » .

ويلاحظ أن الدول الأوربية الغربية الأخرى ، وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا ودول البنىلوكس لم تهتم بتهنئة المؤتمر ، ولكن ثلاثاً من دول أوربا الشرقية ، وهى المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا أرسل كل منها برقية ، وزادت الأخيرة فأرسلت برقيتين ، الأولى إلى المؤتمر ، والثانية إلى الامبراطور هيلاسلاسى .

والصفة المميزة لأغلب هذه البرقيات هو ربطها بين التجارب التى مرت بها شعوب الدول التى أرسلتها ، وبين التجارب التى مرت بها الشعوب الأفريقية . وقد جاء ذلك بوضوح فى برقية أنتونين نوفوتنى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا . قال :

« ... إن الكفاح العادل للشعوب الأفريقية من أجل تصفية الاستعمار بجميع صورته تصفية نهائية يلاقى عطفاً وتأييداً من الشعب التشيكوسلوفاكى الذى أرغم على العيش تحت السيطرة الأجنبية خلال فترة طويلة فى الماضى^(٢) ... »

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) كانت الدولة المعروفة اليوم بتشيكوسلوفاكيا عبارة عن مجموعة من الولايات التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ، وقد اتحدت هذه الولايات تحت اسم تشيكوسلوفاكيا واستقلت سنة ١٩١٨ على أثر الحرب العالمية الأولى ، ثم وقعت تحت الاستعمار الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ .

إننى أريد أن أؤكد لنكم أن الشعب التشيكى وحكومته سوف يؤيدان كفاح أفريقيا جنوباً إلى جنب الشعوب الأخرى المحبة للسلام^(١) .

وحملت المعنى نفسه البرقية الطويلة التى أرسلها جوزيف بروز تيتو إلى المؤتمر :

« ... لقد عرف الشعب اليوغوسلافى هو الآخر التجارب نفسها والمحن نفسها عبر الأجيال^(٢) ، هذا هو السبب الذى من أجله يتابع الشعب اليوغوسلافى ويؤيد باهتمام وبمطف خاص كفاح أفريقيا البسيل فى سبيل الحرية والاستقلال لجميع الأفريقيين ، وتقدمهم الاقتصادى والاجتماعى السريع ، وإزالة الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ... » ثم يقول « إن الجهود التى تبذلها الدول الأفريقية تتفق تمام الاتفاق مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئه^(٣) . »

أما برقية استفان دوبي ، رئيس مجلس رئاسة الجمهورية الشعبية المجرية ، ففى تؤكد دور أفريقيا فى المحافظة على السلام العالمى بقولها :

« إننى مقتنع بأن شعوب أفريقيا التى تقوم اليوم — كما قامت بالأمس — بتكريس جهودها لتدعيم السلام والأمن الدوليين ، سوف تضم قواها فى المستقبل

(١) مضابط مؤتمر القمة الإفريقى رقم ١٧ ، ص ١٣ .

(٢) كانت يوغوسلافيا أيضاً عبارة عن مجموعة من الدويلات ، بعضها تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية ، والبعض الآخر تحت سيطرة امبراطورية النمسا والمجر . وقد اتحدت يوغوسلافيا وحصلت على استقلالها سنة ١٩١٨ ، ثم خضعت أيضاً للاستعمار الألمانى من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٤ - ٥ . وانظر أيضاً ص ١٢ - ١٣ وفيها نص البرقية الأخرى التى أرسلها الرئيس اليوغوسلافى إلى الامبراطور هيتلر بصفة شخصية .

لتوكيد عزمها على الكفاح من أجل السلام في العالم والتقدم العالمى للبشرية على نحو أكثر فعالية^(١).

ومن القارة الآسيوية : وردت ثلاث برقيات ، من كل من الصين الشعبية والهند وكوريا ، وبينما اقتصرت البرقيتان الواردتان من رادها كريشنان رئيس جمهورية الهند ومن شونج هى بارك الرئيس الموقت لجمهورية كوريا (الجنوبية) على إيراد عبارات عامة تشيد بجهود المؤتمر وتتمنى له التوفيق والنجاح فى أداء رسالته^(٢) ، أضافت البرقية الواردة من شوان لاي رئيس وزراء الصين الشعبية معنى جديداً ، وهو الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التضامن الآسيوى الأفريقى ، وتأكيد التكامل بين الاتجاهين وإبراز مفهوم الاستعمار الجديد وذلك بقولها ، مشيرة إلى المؤتمر :

« نرجو ان يتقدم بإسهام جديد لتدعيم الصداقة بين دول أفريقيا من أجل محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن يساعدنا على الحصول على استقلالها القومى أو المحافظة عليه ، وأن يؤدي كذلك إلى تدعيم التضامن الآسيوى الأفريقى وإلى الدفاع عن السلام العالمى^(٣) » .

ومن أمريكا اللاتينية : وردت برقيات من البرازيل وشيلي وهائتي ومنظمة الدول الأمريكية ، وبينما أكدت البرقية الواردة من جورجيا الكسندى رودريجز رئيس جمهورية شيلي أهمية المؤتمر فى المحافظة على السلام والانسجام بين الشعوب كافة^(٤) ، ذهبت برقية جاوجولار رئيس جمهورية البرازيل وقتئذ إلى تأكيد

(١) المرجع السابق ص ١٤ - ١٥ .

(٢) أنظر نص كل من هاتين البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة رقم ١٧ ، ص ٥ (الهند) و ص ١٥ (كوريا) .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٤) أنظر نص البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١١ - ١٢ .

أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الدول النامية بالذات ، وذلك بقولها مشيرة إلى المؤتمر :

« نحن نعتبر أن قراراته لها دلالة كبرى ، لا بالنسبة إلى مصائر الأمم الأفريقية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة إلى جميع الشعوب الأخرى التي تسعى وراء التقدم الاقتصادي والاجتماعي^(١) .

ولبرقية فرانسوا دوفالبيه رئيس جمهورية هايتي أهمية لورودها من الجمهورية الزنجية الوحيدة في القارة الأمريكية ، وفي هذه البرقية الطويلة ، يقول الرئيس الهايتي بعد أن أشاد بالمؤتمر وبدوره في تخليص أفريقيا من الاستعمار ومن التخلف :

« إن قلبي الهايتي قلب الأفريقي انتزع من أمه الأولى ، وألقى في وسط القارة الأمريكية ؛ إنه ليتهيج ويتهلل . فلم تعد هايتي وحدها ، بل قد وجدت حولها جميع الشعوب الأفريقية الشقيقة . إني أوجه إليكم — بصفتي رئيس الجمهورية الزنجية الوحيدة في أمريكا — باسم شعبي أطيب تمنياتي لنجاح اجتماع رؤساء الدول الأفريقية العظماء . . . » . ويختتم برقيته بأقوى عبارات التضامن ، فيقول : « بين أفريقيا وهايتي مصير مشترك ، إذا كانت أفريقيا أكثر قوة ورخاء ، وإذا كان شعبها أكثر حرية وسعادة ، فسوف تصبح هايتي بدورها أكثر قوة ورخاء ، وسوف يصبح شعبها أكثر حرية وسعادة^(٢) » .

وبرقية رودولفو ويدمان الرئيس الموقت لمنظمة الدول الأمريكية ، ذات شأن أيضاً ، لأنها البرقية الوحيدة الواردة من منظمة دولية ، وقد عبر فيها عن :

(١) المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ - ٧ .

« أطيب تمنيات المجلس [يعنى مجلس المنظمة] لنجاح المنظمة الإقليمية الجديدة التى تأمل منظمة الدول الأمريكية أن تقم عليها علاقات ودية وتحافظ عليها ، وذلك فى سعيهما المشترك وراء سلام وتقدم الدول الأعضاء فيهما^(١) » .

وقد وردت برقيات من القارة الأفريقية : من كل من نمندى آذيكوى حاكم عام نيجيريا^(٢) ، وروين كامنجا نائب رئيس حزب الاستقلال القومى الموحد (يونب Unip) ووزير العمل والمناجم بروديسيا الشمالية ، وجومو كينياوا رئيس حزب اتحاد كينيا الأفريقى القومى (كانو Kanu) ، وكامازو بندا رئيس وزراء نياسالاند .

وواضح أن هذه البرقيات جميعاً (باستثناء الأولى) وردت من دول لم تكن مستقلة أثناء انعقاد المؤتمر^(٣) ، وهذه البرقيات متشابهة فى مجموعها . فورد منها على سبيل المثال ، العبارات الآتية :

من برقية روين كامنجا إلى المؤتمر :

« ... إن حزب الاستقلال القومى الموحد (يونيب) يؤيد حركة الوحدة الأفريقية ويتطلع إلى اندماج مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا ... فليسقط الاستعمار والاستعمار الجديد ... فليحي التضامن الأفريقى الموحد^(٤) . »

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) لم يكن آذيكوى (حاكم عام نيجيريا وقتذاك) ممثلاً لها فى المؤتمر ، بل مثلها بدلاً منه السيد أبو بكر تافاوا بلبوا رئيس الوزراء الذى ترأس الوفد النيجيرى وأديس أبابا . وجدير بالذكر أن آذيكوى قد أصبح الآن رئيس جمهورية نيجيريا بعد أن أخذت بالنظام الجمهورى . انظر نص هذه البرقية فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١٢ .

(٣) لقد استقلت كينيا أخيراً وانضمت رسمياً إلى منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ . انظر نص البرقية الواردة منها فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ٧ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٩ - ١٠ .

ومن برقية كامازو بندا إلى امبراطور الحبشة :

« .. إتنى مقتنع بأن سيادتكم قد أوقدت شعلة في أفريقيا لن تنطفئ أبداً^(١) » .

من هذه العجالة نتعرف مدى اهتمام الأوساط الرسمية بمؤتمر أديس أبابا ، وذلك قبل أن نتعرف نتائجه ، واستكمالاً لتعرف صداه لدى الشعوب ، يتعين علينا دراسة تعليقات الصحافة الدولية بعد أن أخذت بوادر نتائجه تظهر ، وهذا هو الذي سنعالجه في البحث التالي .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

المبحث الثاني

صلى مؤتمر أديس أبابا فى الصحافة العالمية

اهتمت الصحف فى مختلف أنحاء العالم اهتماماً كبيراً بمؤتمر أديس أبابا ، وبالميثاق التاريخى الذى انبثق عنه ، كما يتضح من التعليقات والمقالات الصحفية العديدة التى كتبت فى هذا الصدد منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر إلى ما بعد انقضاؤه بفترة طويلة^(١) .

ولقد أجمعت الآراء منذ البداية على أنه أياً كانت الصعاب التى سيواجهها المؤتمر، وأياً كانت النتائج التى سوف يسفر عنها ، فالذى لا شك فيه - على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز الأمريكية - « هو أن » مجرد إمكان اجتماع مثل هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية المستقلة فى صعيد واحد وبطريقة ودية يثير فى ذاته أمراً عظيماً^(٢) » .

(١) قام الامتاز د. ك. خضر جبر بترجمة جميع المنتطفات الصحفية الواردة فى هذا المبحث باستثناء ما ورد منها فى نشرة مصلحة الاستعلامات بالقاهرة .

(٢) نيويورك تايمز (٢٣ / ٥ / ١٩٦٣) ولقد فصلت هذا المعنى فيما بعد مجلة الاكسبريس الفرنسية (٣٠ / ٥ / ١٩٦٣) بقولها : « ممثلى افريقيا السوداء والبيضاء من محافظين وغلاة متطرفين ، من أتباع ميثاقى النار البيضاء واعضاء مؤتمر مونروفييا ، الناشئون منهم أو الذين قطعوا فى طريق التقدم شوطاً بعيداً ، قد استطاعوا أن يجتمعوا فى صعيد واحد ويتفاهموا فى النهاية ويتفقوا . » وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (٤ / ٦ / ١٩٦٣) .

واضافت جريدة لاميتروبول البلجيكية الى هذا المعنى بقولها « . . . وإذا لم يكن من المؤكد بعد أن أسساً حقيقية لافريقيا موحدة سوف توضع فى أديس أبابا ، فإنه يمكن مع ذلك أن نتظر من هذا المؤتمر ظهور افريقيا جديدة ذات محاور قوية تختلف اختلافاً ملموساً عن تلك التى نعرفها » .

ميشيل دوبراسون « الوحدة الافريقية ومؤتمر أديس أبابا » لاميتروبول ، المقال الافتتاحى (٢٢ / ٥ / ١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، المرجع السالف الذكر .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر ، وقبل إقراره للميثاق ، ذهبت بعض الصحف^(١) إلى اقتراحات شتى في شكل الرابطة الجديدة التي كان المؤتمر يحاول أن يقيمها بين الدول الأفريقية. هذه الاقتراحات في غالبيتها تنصب على وجوب اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية ، وقد عبرت عن هذا جريدة التايمز اللندنية بقولها : « ما من شك أن أفضل الحلول تتمثل في إنشاء صورة أفريقية طبق الأصل من منظمة الدول الأمريكية ، مثل هذه المنظمة الأفريقية تستطيع أن تكرس جهودها لإزالة الاستعمار بطريقة حاسمة ، والقضاء نهائياً على كل تدخل أجنبي في أفريقيا ... ويمكنها أيضاً أن تتعاون مع الأمم المتحدة ، كما تفعل منظمة الدول الأمريكية ... وهي بذلك تستطيع أن تحافظ على صوت أفريقيا العظيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٢) ».

وعبرت جريدة جازيت دي لوزان السويسرية عن هذا الرأي بقولها : « سوف تكون هذه (يعني اتحاد صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية) نتيجة تستحق التقدير ، إن لم تكن نتيجة حاسمة ، لأن إيجاد قاسم سياسي مشترك في أفريقيا يحتاج إلى مجهودات أكبر كثيراً مما كان عليه الحال في أمريكا اللاتينية^(٣) » .

وكون كثير من التعليقات الصحفية هذه تشير إلى منظمة الوحدة الأمريكية ، وتوحي بأن تكون المنظمة الأفريقية المزمع إقامتها صورة منها دون أن تشير

(١) أنظر تعليقات هذه الصحف في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عند ١٣٩١ (٢٥/٥/١٩٦٣).
Documentation Française Articles et Documents

(٢) التايمز اللندنية (٢٠/٥/١٩٦٣) ووثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر. أنظر أيضاً في هذا العدد جريدة جازيت دي لوزان السويسرية (٢١/٥/١٩٦٣) والنيويورك تايمز (٢٣ / ٥ / ١٩٦٣) واردة في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر .

(٣) جازيت دي لوزان المرجع المذكور ، العدد المذكور .

إلى المنظمات الأوروبية أمراً يدعو إلى التساؤل ، والجواب على هذا التساؤل هو أن المجتمع الدولي الأفريقي أقرب إلى أمريكا اللاتينية مما هو إلى أوروبا الغربية أو الشيوعية ، لذلك يكون من الصالح لأفريقيا أن تهتم بتجارب أمريكا اللاتينية وتفيد منها .

وطبيعى أن هذه الافتراضات السابقة على إعلان الميثاق ، ليس لها تعليقات الصحفية اللاحقة له من أهمية ، من حيث أن الميثاق هو بمثابة الوعيد الذى تمخضت عنه أعمال المؤتمر .

ويمكن إجمال أهم آراء الصحف العالمية فى هذا الصدد فى أربعة اتجاهات :

١ — واقعية مؤتمر أديس أبابا ، واعتداله عند معالجته للشئون الأفريقية وعند وضعه الدستور الأساسى للمنظمة الجديدة .

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة لاسويس السويسرية بقولها :

« إن الصفة المميزة لمؤتمر القمة الأفريقي . . . لا تكمن فى إعلان ميثاق الوحدة والتوقيع عليه ، أو فى الاتفاق على القرارات المختلفة ، بقدر ما تكمن فى مضمون هذه الوثائق وفى الظروف التى أحاطت بوضعها ، فلقد كان توقيع الميثاق وهو بلاشك خطوة حاسمة فى تاريخ القارة الأفريقية أمراً متوقفاً ، كما كان الاتفاق على القرارات الخاصة بمقاومة الاستعمار والتفرقة العنصرية والتجارب الذرية أمورا متوقعة كذلك . ولكن ما لم يكن مقتظراً حقاً هو الواقعية والاعتدال والحكمة التى أبداهارؤساء الدول الأفريقية عند معالجتهم لهذه المشاكل المعقدة والشائكة . إن النصوص التى تمت الموافقة عايتها ، والتعديلات التى رفض الأخذ بها ، تدل على ذلك بوضوح . . ولعل هذا الأسلوب من التفكير ، وهو البرهان الساطع على النضوج السياسى ، هو أكثر ما استرعى اهتمام المراقبين

الأجانب الذين حضروا مؤتمر أديس أبابا^(١) .

وكذلك كتبت جريدة السياسة اللبنانية : « ... من المؤكد أن الفضل في تحقيق هذا النجاح [أى نجاح المؤتمر] يعود إلى المعالجة الموضوعية التي سيطرت على روح المؤتمرين بشكل عام ، والتي كان من آثارها استبعاد كل الاقتراحات التي تهدف إلى [حزف المراحل] ... والاستعاضة عنها بالروية والثبات ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه في الظرف الحاضر بدلا من القذف نحو المركب الصعب حيث تضع الأحلام الكبرى والمنجزات المعقولة على حد سواء^(٢) » .

وأجملت النيويورك تايمز هذا المعنى بقولها :

« من حسن الحظ أن الاعتدال كان الصفة المميزة للمؤتمر ، فلقد تم التعرف - بطريقة واقعية - على العقبات التي تقف في سبيل الوحدة الكاملة^(٣) » .

هذا الاعتدال ، وتلك الواقعية ، هما في نظر غالبية المراقبين الدوليين سبب نجاح مؤتمر أديس أبابا وسمه ميثاقه .

(١) جريدة لاسويس السويسرية (٢٧ / ٥ / ١٩٦٣) وارتد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٢) ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ، « السياسة اللبنانية (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) . وارتد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (٢٩ / ٥ / ١٩٦٣) . كما كتبت جريدة لاديون التونسية الناطقة بلسان الحزب الدستوري الجديد .

« إن طبيعة التعاون [أى بين الدول الإفريقية] ومداه المرسوم في الميثاق ، يدل على الصفة الواقعية للبرنامج الذي وضعه المؤتمر لنفسه . فمن طريق تفضيل رؤساء الدول لتحقيق الانسجام والتعاون بين سياساتهم العامة بدلا من خلق وحدة تنظيمية ، اوصوا بتوصيات تقع في نطاق المستطاع ، إن الطريقة التي تعمل بها الأجهزة التي أنشئت ، كالأهداف التي تسعى وراءها تذوق من الرغبة في الاحتياط والعذر ، أى السير على مراحل والبناء على أساس حقيقي » محمد صياح ، جريدة لاسويس (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) وارتد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٣) نيويورك تايمز (٢٧ / ٥ / ١٩٦٣) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية العدد المذكور .

٢ — أهمية مؤتمر أديس أبابا لا تقتصر على مستقبل القارة الأفريقية فعسب،
بل تمتد إلى مصير العالم أجمع .

وفي هذا كتبت جريدة كومبا الفرنسية «... مؤتمر أقطاب الدول الأفريقية
إنما هو نقطة تحول لها ، بعدها في تاريخ أفريقيا فقد قفزت إلى مصاف الدول التي
تقف نداء لأعظم التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم ، والتي سيكون لدورها
الحاسم من الخطورة ما يترك أثراً بعيد المدى في تطور الأحداث الدولية^(١) .

وعلى هذا النمط من التفكير ، قالت جريدة الميساجيرو الإيطالية «إن ما وصل
إليه المؤتمر يعتبر خطوة في سبيل يقظة القارة الأفريقية ، وهي ستخلق بركب
الحضارة ، وكل الظروف مهيأة لذلك... وعلى أوروبا أن تقيم وزناً لهذه الحقيقة
إذ سيترتب على ذلك التأثير في التوازن الحالي في جميع أرجاء العالم^(٢) » .

وبالإجمال ، إن عدداً كبيراً من المعلقين الدوليين يرى « أن تبنى مؤتمر
أديس أبابا لميثاق الوحدة الأفريقية يدل على أن القومية الأفريقية ، ووحدة دول
القارة ، هي إحدى القوى التي ستقرر الأوضاع في السنوات الستينية^(٣) » .

(١) كومبا (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) واردة في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦
(٣ / ٦ / ١٩٦٣) .

(٢) الميساجيرو (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧
(٤ / ٦ / ١٩٦٣) ..

(٣) نيويورك تايمز (٢٧ / ٥ / ١٩٦٣) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد المذكور .
ولقد قالت جريدة لوموند الفرنسية (٢٦ / ٥ / ١٩٦٣) في صدد إبرازها لأهمية مؤتمر أديس
أبابا « منذ الآن ، سوف يؤلف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية جماعة ضغط دولية أكثر
تماسكاً وفاعلية من المجموعة الآسيوية الأفريقية في الأمم المتحدة » : وأضافت نفس الجريدة
في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٣ « إن الميثاق يتميز بجديته ... لدرجة
أن نصوص الميثاق ممددة لأن تكون ميثاقاً لمنظمة إقليمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة » ولورد في
نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧ (٤ / ٦ / ١٩٦٣) .

٣ — خطورة قرارات مؤتمر أديس أبابا وميثاقه على الاستعمار وعلى التفرقة
المنصرية في أفريقيا :

وقد عبرت عن هذا المعنى بصورة عامة مجلة انترناشونال آفير السوفيتية
بقولها :

« لقد كان المؤتمر نقطة تحول في الكفاح من أجل القضاء على البقايا
الآخيرة للاستعمار في أفريقيا^(١) » .

وانتقلت صحف أخرى من التعميم إلى التخصيص ، فأشارت إلى خطورة
قرارات المؤتمر على كل من جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال بالذات ، وما قد
يترتب على هذه القرارات من نشوب حرب خطيرة في أفريقيا . فعلى حد تعبير
مجلة الاكسبريس الفرنسية :

« إن تأكيد هذه القومية الافريقية قد أخرج إلى حيز الواقع أفعالا إيجابية
تمثلت في قرار حاسم على إعلان الحرب . . . فقد تأسست القطيعة ونشب
الاشتباك سافرا بين الدول الافريقية المستقلة الاثنتين والثلاثين من جهة ، وبين
حكومتى البرتغال واتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى . حتى إذا طبق قرار
المقاطعة بالقوة والصرامة اللتين عول عليهما مؤتمر أديس أبابا ، كان لا بد أن
تتشعب حالات الحرب بين الطرفين وأن تتعدد^(٢) » .

(١) ف كودرياقسيف « روح افريقيا الجديدة » انترناشونال آفير ، اغسطس سنة ١٩٦٣
ص ٨٦ . ولقد سبق أن عبر م بيليف في مقال له بجريدة برافدا السوفيتية (١٩٦٣/٥/٢٢)
عن رأى مشابه ، فقال « إن مؤتمر أديس أبابا يعتبر نصراً سياسياً عظيماً للشعوب التي تكافح
الاستعمار » وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، عدد ١٢٩١ (١٩٦٣/٥/٢٥) . أنظر
كذلك انترناشونال آفير عدد يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٢) الاكسبريس (١٩٦٣/٥/٣٠) وارد في نشرة مصالحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧
(١٩٦٣ / ٦ / ٤) أنظر كذلك « ملول الحرب في افريقيا » مجلة نيوزبيتان البريطانية
(١٩٦٣ / ٥ / ٣١) وارد في نشرة مصالحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٤ (١٩٦٣/٦/١) .

وذهبت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية إلى أبعد من ذلك ، فقالت :

« من الوهم أن نقيم سياستنا [أى سياسة الغرب] على أساس الامل أن القرارات الجماعية سوف تفقد فاعليتها عندما ينفذ المؤتمر . فمنظمة الوحدة الافريقية قد أقامت الجهاز الذى عن طريقه سوف تنفذ القرارات بتقديم المساعدات لحركات التحرر^(١) » .

وأضافت مجلة الايكونوميست البريطانية ... « وإذا كانت الدول الافريقية اليوم قد قررت أن تساعد المناضلين والمناوئين على أن ينظموا أعمالهم ، فهذا نتيجة لفشلنا [أى فشل الغرب] . وإذا كان الغرب يريد أن يكون له المقدرة على إقناع الافريقيين بأن يتجنبوا سباق التسلح ، فعلى أن تقوم بحملة لإنهاء التفرقة العنصرية ... وما يزال هناك بعض الوقت^(٢) » .

= وفيها رأى مماثل وجددير بالذكر أن قرارات المؤتمر قد أزعجت جمهورية جنوب افريقيا كما يتضح مما كتبه جريدة الصاندى تايمز (جوهانسبرج) فى مقالها الافتتاحى بعنوان « خطر أديس أبابا » (١٩٦٣/٥/٢٦) فقد قالت « إن خطط تدمير جنوب افريقيا سوف يحاربها لا المواطنون البيض فحسب ، بل الغالبية العظمى من الملونين كذلك ، وسوف يتزايد الاضطراب والضغط على حدود البلاد فى السنوات القادمة ، أما فى الداخل فسيحاولون إثارة التمرد ويجب على أبناء جنوب افريقيا أن يستعدوا لمواجهة هذا الخطر » وأضافت « إن مؤتمر أديس أبابا وهو معاد لسياسة حكومة جنوب أفريقيا الحالية — سوف يترقب عليه بطبيعة الحال تعزيز سبل الأمن الداخلى فى أفريقيا الجنوبية » . وورد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) . ويبدو أن قرارات المؤتمر قد أزعجت البرتغال أيضاً . فقد كتبت جريدة النيويورك هيرالد تريبون الأمريكية (١٩٦٣/٥/٣٠) « إن ما أثاره مؤتمر القمة الافريقى من خطر قيام حرب معادية للاستعمار قد فرض مشاكل رهيبية على البرتغال . ونواجه البرتغال فضلاً من أجل البقاء كدولة مستقلة ، إذا هذت الدول الأفريقية تهديدها بتكوين جيش تحرير لطرد البرتغال من أنجولا وموزمبيق » وورد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٩٦٣/٦/٤) .

(١) « هل يستطيع الغرب أن يمنع حرباً عنصرية ؟ » الأوبزيرفر (١٩٦٣/٦/٢) وورد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (١٩٦٣/٦/٣) .

(٢) الايكونوميست (١٩٦٣/٦/١) .

٤ — تأييد مؤتمر أديس أبابا تأييدا عاطفيا .

وفي ذلك قالت جريدة لا كسيون الجزائرية الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية :

« لقد نجح المؤتمر نجاحا عظيما لا يمكن إنكاره . ويعترف بذلك رؤساء الدول [أى الأفريقية] بالإجماع ، كما أن خصوم المؤتمر - رغم محاولاتهم العديدة لتشويه الحقائق - مجبرون على الاعتراف بهذا النجاح ». وأضافت « ولقد تمت الموافقة على ميثاق الوحدة الأفريقية . وبطبيعة الحال سوف تتوقف قيمة هذا للميثاق على مدى تمشي تطبيقاته العملية مع الروح التي أراد موقعوه أن يعطوها له . ونحن من جانبنا مقتنعون بأن رؤساء الدول سيعملون جاهدين على عدم تخيب آمال شعوبهم ، وأن الميثاق سوف يكون بطريقة فعالة ، حجر الأساس في كل صرح يقام من أجل التضامن والتعاون الأفريقيين^(١) » .

وكتبت جريدة الأهرام في هذا الصدد :

« ... التأمل لنص هذا الميثاق .. لن يصعب عليه أن ينتبه إلى أنه يمثل

(١) لوبويل الجزائرية (١٩٦٣/٥/٢٧) . وارد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) . أنظر رأي الصحافة الجزائرية كذلك في لوبويل (١٩٦٣/٥/٢٢) المرجع المذكور عدد ١٣٩١ (١٩٦٣/٥/٢٥) وبوعلم خلفه « مؤتمر الحقيقة » جريدة الجير ريبوبليكان الجزائرية (١٩٦٣/٥/٢٤) المرجع المذكور العدد المذكور ، والجريدة نفسها (١٩٦٣/٥/٢٧) المرجع المذكور ، عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

أنظر كذلك ..

« ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ؟ » جريدة السياسة اللبنانية (١٩٦٣/٥/٢٨) وارد في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (١٩٦٤/٥/٢٩) . أنظر رأي الصحافة اللبنانية كذلك في جريدة الأنوار اللبنانية اعداد ١٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة الحياة اللبنانية اعداد ١٨ و ٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة النضال اللبنانية عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ . — جريدة اليوم اللبنانية عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة بيروت المساء عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة صوت العرب اللبنانية عدد ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ .

واردة في نشرة مصلحة الاستعلامات اعداد ٢٩١٩ — ٢٩٢١ — ٢٩٢٥ — ٢٩٢٧ إلى ٢٩٢٩ .

نقطة تقدم جديدة ورائعة في الطريق الثوري الذي تسير فيه القارة .. وذلك لأن تاريخ الثورة الأفريقية الذي كان موزعاً ومجزئاً عبر الزمان والمكان على مساحة القارة .. قد وجد له في النهاية ، بفضل نضال الشعوب الأفريقية الذي سقط فيه ملايين الشهداء ... شكلاً مادياً ملموساً ، ستكون وظيفته توحيد النضال الأفريقي وتركيزه في سبيل تخليص الأجزاء التي لازالت خاضعة للاستعمار ، من استغلالها لها ، تحكمه فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى في سبيل الإصرار ببناء الأجزاء الأخرى التي تخلصت من الاستعمار بالفعل .. » وأضافت « والواقع أن البناء التنظيمي لهذه الطاقة الأفريقية الجديدة ، والذي ظهر واضحاً في الميثاق ، يؤكد تصميم الأقطاب على أن تكون المنظمة ذات فاعلية وإيجابية في أداء دورها .. فبادئ وقيم وخبرات الثوار الأفريقيين جميعاً مصبوبة بشكل محكم في هذا الميثاق بحيث يحق لنا أن نبارك اليوم مولد هذه المنظمة العظيمة من خلال ميثاقها العظيم^(١) . »

الانتقادات التي وجهت إلى الميثاق الأفريقي

وإذا كان الميثاق الأفريقي قد لاقى تأييد غالبية المراقبين والمعلقين الدوليين وأثار اهتمامهم ، فإن هناك أقلية قد وجهت إليه بعض النقد ، ونستطيع التعرف على أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا الميثاق من خلال ما كتبه بعض الصحف ، وكذلك من خلال الأبحاث النادرة المنشورة في المجلات المتخصصة وقد كتبت

(١) « المضمون الثوري لمنظمة الوحدة الأفريقية » الأهرام (٢٧ / ٥ / ١٩٦٣) .
أنظر رأي صحافة الجمهورية العربية المتحدة كذلك في الأخبار أعداد ١٤ — ١٥ — ١٩ —
٢٠ — إلى ٢٢ و ٢٤ — ٢٦ — ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر أيضاً الأهرام أعداد ١٥ —
١٩ — ٢٠ — ٢٢ — إلى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر كذلك الأهرام الاقتصادي أعداد
أول مايو وأول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك الجمهورية أعداد ١٥ — ١٨ — ٢٠ — إلى ٢٩
مايو سنة ١٩٦٣ الخ .

بأفلام غربيين متخصصين في الشئون الأفريقية^(١).

هذه الانتقادات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تتشكك في قيمة الميثاق من الناحيتين القانونية والعملية ، والمجموعة الثانية تأخذ عليه أنه لم يستطع التغلب على التناقضات الداخلية في أفريقيا.

أولاً - قيمة الميثاق

يقول ج. ش. فروليخ في دراسته للمؤتمر : « وبالإجمال كان [أى المؤتمر] مشهداً مسرحياً جميلاً أدى إلى تقوية الوحدة الإيديولوجية ، ولكن من الناحية العملية ، نجد أن الجبل قد تمخض فولد فأراً » . ويضيف « في اعتقادي ، أن الذى يسلب من هذا العمل الجماعى الكثير من قيمته ، هو الاستعداد [أى من رؤساء الدول] - بالاجماع وبدون نقاش - لتبنى مشروع ميثاق كتب بعجلة . إن نص الميثاق لا يتضمن إلا بعض الأحكام التى يقبلها الجميع ، لأنه لا يقيد السياسات المستقبلية ولا يؤثر في السيادة القومية^(٢) » .

وعلى هذا النمط من التفكير ، كتبت الايكونوميست :

« يرى بعض المراقبين أن أفريقيا ترتكب الخطأ ذاته الذى وقعت فيه أمريكا اللاتينية ، فباختيارهم وتفضيلهم للتشاور والتعاون قد عملوا على تثبيت التجزئة والضعف في قارتهم^(٣) » .

(١) سوف نغنى بصفة خاصة بحث ج. ش. فروليخ بعنوان « مؤتمر أديس أبابا ١٥ - ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ » المنشور في مجلة الدفاع القومى الفرنسية ، يوليو سنة ١٩٦٣ (ص ١٢٣٨ إلى ص ١١٥٤) لأنه في اعتقادنا خير تعبير عن وجهة نظر غربية استعمارية .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٥٣ . أنظر كذلك مجلة التايم الأمريكية « الوحدة الأفريقية » (١٩٦٣/٥/٣١) واردة في نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (١٩٦٣/٦/٣) وهى تعبر عن رأى مقارب .

(٣) الايكونوميست (١٩٦٣/٦/٤١) .

هذه بعض الانتقادات التي وجهت إلى قيمة الميثاق . فما مدى صحتها ؟
للإجابة على هذا السؤال ، يتعين علينا أن نقان بين مؤتمر أديس أبابا ،
وبين المؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي انعقد في باندونج في أبريل سنة ١٩٥٥ ،
أي قبل مؤتمر القمة الأفريقي بثنائي سنوات . ففي مؤتمر باندونج — الذي
يعتبر أول تعبير دولي عن تضامن « العالم الثالث » لم يتحقق أى شيء إيجابي
أو بناء . فالمؤتمر لم يؤلف أية هيئة دائمة تعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته ، فهو لم
ينشئ أمانة عامة تكون بمثابة همزة وصل بين الدول المشتركة في المؤتمر ، وتعمل
ولو عن طريق تبادل المعلومات على تحقيق أهدافه . بل إن التوصية الإيجابية
الوحيدة القابلة للتنفيذ ، وهي تعيين ضباط اتصال بين الدول المشتركة في المؤتمر
لتبادل البيانات والمعلومات لم تنفذ^(١) ، وبما لا شك فيه أن افتقار مؤتمر باندونج
إلى هذا العنصر التأسيسي ، كان من أهم أسباب عدم فاعلية أكثر القرارات
والتوصيات التي اتخذها .

ولقد أدرك مؤتمر أديس أبابا هذه الحقيقة خير إدراك ، ومن ثم قام بإنشاء
منظمة دولية هي منظمة الوحدة الأفريقية ، وبذلك نقل تضامن « العالم الأفريقي »
من المرحلة النظرية الوضعية البحتة إلى المرحلة العملية التأسيسية^(٢) . هذه المنظمة .

(١) وقد عبرت جريدة التايمز اللندنية (١٩٥٥/٤/٢٦) عن ذلك بقولها « وحتى
الاحتمال المتواضع لانشاء مجلس دائم لم يقدر له الظهور » . وانظر مقالنا في المجلة الألمانية
Internationales Jahrbuch der Politik أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفي هذا الصدد قالت جريدة لووند (١٩٦٣/٥/٢٨) « ويلاحظ المراقبون أن
عهد الكلام قد اقضى ، وحل محله عهد العمل والبناء » وادعى نعمة مصلحة الاستعلامات
عدد ٢٩٣٧ (٤ / ١٩٦٣) « وأضافت إلى هذا المعنى جريدة كوبا (١٩٦٣/٥/٢٨)
بقولها « ورغم أنه لم تكن هناك أية حملات دعائية شبيهة بتلك التي اقترنت بمؤتمر باندونج في الفترة
من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ، فقد تكون قرارات أديس أبابا أكثر قوة وفاعلية
وقابلية للتطبيق من قرارات المؤتمر الآسيوي الأفريقي وما أحاطه من ضارب سرعان منافستها
الأحداث والتطورات نشرة مصلحة الاستعلامات ٢٩٣٦ (١٩٦٣/٦/٣) .

الدولية لا تختلف بأى حال من الأحوال عن باقى المنظمات الدولية التى أنشئت قبلها، أمثال الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسى، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها، فهى تقوم على الأساس القانونى نفسه، وتخضع للقواعد والإجراءات نفسها، وتمارس وظائفها وفقاً للأساليب نفسها.

فهى إذن منظمة دولية ذات صبغة قارية هدفها تيسير التشاور والعمل المشترك بين حكومات قارة واحدة، وإعطاء العلاقات بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر الأهمية نفسها التى للعلاقات بينها وبين العالم الخارجى .
فى الواقع « جاء الميثاق — كما كان منتظراً — كحل وسط بين أكثر أنصار الوحدة تمجلاً (أمثال غانا) الذين يريدون إنشاء حكومة قارية مركزية واحدة على الفور ، وبين بعض « المحتاطين » الذين ينظرون إلى الوحدة على أنها مائتزال مغامرة بالغة الخطورة فى الآونة الراهنة ، ومن ثم جاء فى النهاية ميثاقاً يتميز بالمرونة وبالطابع الكلاسيكى ^(١) .

ليس هذا فعسب ، بل إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية « به من التفاصيل ما يكفى لإرغام جميع الحكومات الأفريقية ، حتى أكثرها تحفظاً ، على التعاون الحقيقى الذى يسوده الاحترام التام لسيادتها ، كما يمكن أن ينظر التقدميون إلى هذه المنظمة على أنها محطة فى منتصف طريق الوحدة ^(٢) .

هذا هو ما تحقق فعلاً فى أديس أبابا ، فلقد وضع انؤثر ميثاقاً يتميز بالمرونة لميمهد الطريق إلى الوحدة الحقيقية التامة ، ومع أن « البعض قد يرى فى مرونة

(١) ميشيل دوبراسون « الوحدة والتحرر فى افريقيا بعد أديس أبابا » جريدة لامتروبول، البلجيكية . المقال الافتتاحى (١٩٦٣/٥/٢٨) واردة، وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٢) وحت افريكا البريطانية (١٩٦٣/٦/١) .

الميثاق الجديد اعترافاً [من جانب الدول الأفريقية] بالعجز والقصور « : لا أن « غالبية المراقبين يرون في اعتراف الدول الأفريقية بوجود دقيات تحد في الوقت الحاضر من « الفكرة القارية » ، وفي إدراكها بأن هناك مرحلة يجب أن تتجاوزها قبل إنشاء برلمان يمثل دولة واقعية ، يرون في ذلك كله لا العجز والقصور ، وإنما الشعور الحقيقي بالأمر الواقع والرغبة في خوض المعركة من أجل الوحدة على أساس سليم ^(١) » .

ويتجلى من كل ذلك أن النقد الموجه إلى الميثاق ووصفه بأنه ليس له قيمة عملية إنما هو نقد قائم على الهوى ، وأنه لا يثبت أمام التحليل والتحخيص .

ثانياً - الميثاق والتناقضات الإفريقية

إذا كانت الانتقادات الأولى الموجهة إلى ميثاق أديس أبابا لا تقوم على أساس من الصحة ، فإن الانتقادات التي سنعرض لها هنا ذات خطورة لأنها لم توجه إلى ميثاق المنظمة الجديدة ، بل إلى الواقع الإفريقي . ومجملها أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع تقديم حلول عملية أو قانونية للتناقضات التي تهدد المجتمع الإفريقي وتضعفه .

وقد عبرت جريدة لاموند الفرنسية عن ذلك بقولها : « نحن نستطيع أن نرى .. أنه في مؤتمر أديس أبابا أرجأ رؤساء الدول الإفريقية المناقشة في المشاكل الحقيقية التي تواجه القارة ، وتباحثوا البت في المسائل التي تسبب الانقسامات بينهم ^(٢) » .

(١) جون جود جريدة لاسونيس (١٩٦٣/٥/٢٧) وارد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد سالف الذكر .

(٢) أنظر جريدة لاموند في مقالها الافتتاحي بالعدد الصادر في ١٩٦٣/٧/٧ .

هذه هي التناقضات التي يرى ناقدو الميثاق أنها تواجه أفريقيا ، وأن مؤتمر أدبس أبايا لم يستطع أن يتغلب عليها ، وهي تتخذ في نظرهم أربع صور :

١ - التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء .

٢ - التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

٣ - التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة .

٤ - التناقض بين القارية الافريقية والإقليمية الافريقية .

١ - التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء

التفرقة بين افريقيا الكائنة شمال الصحراء ، وافريقيا الكائنة جنوبها ، بين افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء ، تفرقة يصطنعها الاستعمار الغربي ، وتبدو في كل الدراسات الافريقية التي تصدر في الغرب ، وتشبه إلى حد بعيد جهد الاستعمار في التفرقة بين المشرق العربي ، والمغرب العربي . فمن الطبيعي أن نجد المنطق الاستعماري للاستاذ فروليخ ، في بحثه الذي سلفت الإشارة إليه ، يتمشى مع قوله : « إن الجو الودي الذي ساد المؤتمر باستمرار يجب ألا يجعلنا ننسى أن السود لا يتقنون تماماً بالعرب والبربر » ثم يضيف إلى ذلك قوله « إن وحدة القارة الافريقية أمر خيالي بلا شك ، أما وحدة دول افريقيا السوداء فإنها تبدو ممكنة التحقيق » ويختم بحثه بقوله « أما الوحدة الافريقية - وأنا هنا ، إنما أردت ما قاله صحفي أفريقي - فيمكن أن تتوقع أنها سوف تتم ولكن بدون افريقية للبيضاء ^(١) .

(١) أنظر فروليخ المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ - ١١٥٢ ، وانظر كذلك جريدة التامبو الإيطالية عدد ١٩٦٣/٥/٢٥ وجريدة المساجيرو الإيطالية عدد ١٩٦٣/٥/٢٨ وما تعبران عن آراء مماثلة لآراء فروليخ . وقد نشر مقال الجريدتين الأولى في نشرة بمصاحبة الاستعلامات بعدد ٢٩٤١ رقم الصادر في ١٩٦٣/٦/٨ ومقال الجريدة التالية في النشرة رقم ٢٩٣٧ الصادرة في ١٩٦٣/٦/٤ .

وهذه التفرقة العنصرية التي اصطنعها الاستعمار ترجع في الحقيقة إلى ثلاثة أمور :

أولاً - تجارة الرقيق التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في أفريقيا ، وكانت مقصورة في أفريقيا على السود دون البيض .

ثانياً - الاستعمار الغربي كان من مصلحته تقسيم القارة إلى أجزاء متنافرة متباعدة .

ثالثاً - سيطرة فكرة التفرقة العنصرية على العقليّة الانجلوسكسونية خاصة ، والفكر الغربي عامة ، لاعتقادها أنها ما دامت قائمة في مجتمعهما فلا يتصور أن مجتمعا لا يقوم فيه تفرقة عنصرية .

ولكن الحق هو أن التفرقة العنصرية غير قائمة في أفريقيا لأن الشعوب قد امتزج بعضها ببعض عبر العصور والأجيال امتزاجاً يجعل من المستحيل أن نحدد أين تنهى أفريقيا السوداء ، وأين تبدأ أفريقيا البيضاء ، فهل يمكن أن نجد فرقاً بين المصري الأسمر الذي أصله من أعلى النوبة والمصري الذي أصله من مناطق البحر الأبيض المتوسط ؟ إن تاريخ أفريقيا يظهر منه أن بعض الفراعين كانوا من السود ، وبعضهم كانوا من البيض ، وكثير من القادة الذين حكموا بعض أصقاع أفريقيا العربية - التي توصف بأنها بيضاء - كانوا من السود ، كل ذلك يشير بوضوح إلى أن التفرقة العنصرية لم تخطر ببال المجتمع الأفريقي . فلا يصح أن يقال إن ميثاق أديس أبابا لم يستطع التغلب على هذا التناقض ، لأنه لم يكن في أصله ذا وجود . وفي هذا قال الرئيس جمال عبد الناصر في الخطبة التي ألقاها في مؤتمر أديس أبابا « إن جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة ، وتمزيقها إلى شمال الصحراء ، وجنوب الصحراء ، إلى أفريقيا بيضاء وسوداء وسمراء .. إلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالانجليزية قد

انهارت جميعاً وجرفت الحقيقة الأفريقية الأصيلة .. لم يبق على أرض أفريقية غير لغة واحدة هي لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير^(١) .

٢ — التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية

التناقض الذى بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء ، والتناقض الذى بين أفريقيا العربية وغير العربية ، على رغم ما بينهما من تشابه فإن هناك فروقاً بينهما . إن أفريقيا العربية ليست هي أفريقيا البيضاء ، فالسودان مثلاً دولة عربية ولكنها ليست بيضاء وفق المفهوم السائد ، ولكن الفرق الواضح بين التناقضين — كما يقول النقاد — هو أن أفريقيا العربية بسبب عروبته مرتبطة بدول غير أفريقية هي دول المشرق العربى فى آسيا ، وكأنهم بذلك يقولون إن دول أفريقيا العربية تدين بولاءين ، أحدهما للعروبة والثانى للأفريقية وذلك مما قد يعوق طريق الوحدة الأفريقية .

والنقاد القائلون بهذا يوجهونه إلى مصر بالذات باعتبارها من أهم الدول الأفريقية ، وكذلك من أهم الدول العربية ، وبسبب موقعها الجغرافى الذى يجعلها رابطاً بين أفريقيا وآسيا ، وفي ذلك يقول الأستاذ فرولينج فى بحثه السالف الذكر : « إن المسعى الذى تبذلها مصر من أجل توحيد الدول العربية تحت سيطرتها تنقل مركز الثقل إلى أفريقيا البيضاء ، فدعوة مصر إلى الوحدة العربية من ناحية ، والمحاولات التى تبذلها الجزائر للقيام بدور هام فى الشؤون الأفريقية من ناحية أخرى ، هذه العوامل تقلل أفريقيا السوداء .. ليس من الممكن التوفيق بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية^(٢) » .

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المجمع السالف الذكر صفحة ٩ .

(٢) أنظر ج . س . فرولينج المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ — ١١٥٢ .

هذه النعمة التي رددتها الأستاذ فرولينخ هي نفسها التي ترزدها الدعاية الصهيونية زاعمة أن القضية الفلسطينية ليست مشكلة أفريقية ، ومع ذلك تحاول الدول العربية الأفريقية اقحام أفريقيا فيها^(١) .

والواقع أن هذا الرأي من أساسه معرض لا يستقيم مع التمهيد والفهم السليم :

أولاً — مصر في الواقع ليست دولة أفريقية خالصة ، ولكنها تبعا لموقعها وحدودها الجغرافية دولة أفريقية آسيوية ، كما أن روسيا السوفيتية ، وكما أن تركيا مثلا تعتبر كل منهما دولة أوربية آسيوية . هذا الوضع الجغرافي مفروض على مصر ، وبالتالي فهو مفروض على أفريقيا ما دامت مصر جزءا منها .

ثانياً — أفريقيا اعتبرت جزيرة مدغشقر ، وغيرها من الجزر المحيطة بالقارة الأفريقية بلادا أفريقية ، وعلى هذا يمكن أن يقاس المشرق العربي بالنسبة إلى أفريقيا

ثالثاً — العروبة لا تناقض الأفريقية ، بل هي في الواقع مكمل ومدة لها ، لأن الوحدة العربية لا تقتصر على الدول التي هي من أصول عربية ، ولا على الدول التي تدين بالإسلام دون سواه ، ولكنها مفتوحة لقبول الدول التي تتكلم اللغة العربية ، وتشارك مع العرب في هدف واحد وتراث واحد ، وأي دولة أفريقية تستكمل تلك العناصر تصبح ضالحة للانضمام تحت لواء الوحدة العربية ، فالصومال وموريتانيا مثلا إذا تمت الهيمنة فيهما لغة العربية يمكن أن تشملهما الوحدة العربية ، وقس عليهما عدة دول أفريقية أخرى كالسنغال ومالي وغينيا . . .

(١) أنظر الدكتور عبد الملك عودة « إسرائيل وأفريقيا » معهد الدراسات العربية العليا التابع لجامعة الدول العربية — القاهرة سنة ١٩٦٤ .

رابعاً - الإدراك للقضايا ، والوعى للتبادل بشأنها بين المشرق العربي والدول الأفريقية غير العربية ، يشير بوضوح إلى التسكامل القائم بين هاتين المنطقتين^(١) ، ولهذا الإدراك أساس فلسفي ومنطقي ، فالشخصية الأفريقية - كما أسلفنا^(٢) - مرتبطة كل الارتباط بالشخصية الآسيوية ، ويوضح ذلك التضامن الأفريقي الآسيوي الذي أرسيت قواعده في مؤتمر باندونج .

ومن هذا يتجلى بوضوح أنه لا تعارض مطلقاً ، بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية ، بل الواقع أن أحدهما تدعم الأخرى وتقويها .

(١) من دلائل الإدراك المشترك صدور قرار منظمة القار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ الخامس بإسرائيل ، والذي جاء فيه : « يلاحظ المؤتمر باستنكار أن إسرائيل دأبت في مناصرة الاستثمار كلما جرى بحث المسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا . . . ولذلك يندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة في خدمة الاستثمار بنوعيه : القديم والجديد ، ليس فقط في الشرق الأوسط بل كذلك في أفريقيا وآسيا » وفي هذا الصدد قال المعلق السياسي لجريدة أوفستيا السوفيتية في مقال عنوانه (روح أفريقيا الجديدة) بعد أن أوضح أهمية الدور الذي قامت به كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وغانا في مؤتمر القمة : « وأنا أريد أن أسترعى انتباه القارئ إلى أن اثنتين من هذه الدول الثلاث تنتميان إلى العالم العربي . أليس في الحقيقة رد حاسم على أولئك الذين يعارضون الوحدة الأفريقية على أساس أن هناك صوة عميقة بين أفريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء ؟ . . من الواضح أن الذين يؤكّدون مثل هذه الأمور إنما يريدون أن يتجاهلوا حقيقة الأوضّاع في النصف الثاني من القرن العشرين » (مجلة اتقنا سيونال أفير السوفيتية عدد أغسطس سنة ١٩٦٣ صفحة ٨٨) .

وفي هذا المعنى أيضاً نشرت جريدة الأنوار اللبنانية في عدد ١٦/٥/١٩٦٣ مقالا بعنوان العرب ومؤتمر القمة الأفريقي جاء فيه : « إن العرب ، وهم يخططون مستقبلهم ، لا يستطيعون أن يغفلوا حقيقة هامة وهي أنهم بأكثرية من سكان القارة الأفريقية . . . ومن هنا يتضح أهمية تعاوننا الوثيق مع الأنظار الأفريقية » أنظر نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩١٩ الصادر في ١٢/٥/١٩٦١ . وفي جريدة الجمهورية بمدها الصادر بالقاهرة في ٢٦/٥/١٩٦٣ مقال بقلم الاستاذ ناصر الدين النقاشي جاء فيه : « إن الحرية لا تتجزأ . . . وحرية أفريقيا حرية لأوطان العربي كله ، والصوت الأفريقي الحر السيد هو دعاية للصوت العربي الحر السيد . . . وانتصار أفريقيا على الاستعمار وعلى التفرقة وعلى الأزمات هو مصدر راحة وخير وأطمئنان لكل عربي .

(٢) أنظر من صفحة ٦٣ إلى صفحة ٦٨ من هذا الكتاب .

٣ — التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة

عرضنا في الفصل الأول من كتابنا هذا للملابسات والظروف التي أحاطت بقيام المنظمات الدولية الأفريقية المختلفة ، وعرفنا كيف أن التغلب على التقسيمات المختلفة للقارة الأفريقية قد تم على مراحل قبل مؤتمر أديس أبابا ، ولم يبق إلا تناقض واحد ظل قائماً وهو التعارض بين أفريقيا الثورية الممثلة في مجموعة الدار البيضاء ، وأفريقيا المعتدلة الممثلة في مجموعتي برازافيل ومنروfia .

وفي رأي ، بعض من عرضوا لنقد ميثاق أديس أبابا أن مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في عاصمة أثيوبيا لم يستطع أن يتغلب على هذا التناقض ، وقد نشرت جريدة « ديلي تلغراف » البريطانية في عدد ١٤/٥/١٩٦٣ مقالا جاء فيه « إن الاجتماع القادم في أديس أبابا يهدف إلى إيجاد صلة بين الكتلتين الأفريقيتين الرئيسيتين ، ولكن فرص الاتفاق ضئيلة ... إن الانقسامات بين الدول الأفريقية بعيدة الغور بحيث لن يتسنى التغلب عليها في مؤتمر قمة واحد ^(١) » .

وقد علق الأستاذ فرولينخ في بحثه السالف الذكر على هذا الموضوع بقوله : « من المؤسف أن التقارب بين دول أفريقيا السوداء التي تنتمي إلى مجموعة منروfia ، وبين تلك التي تنتمي إلى مجموعة الدار البيضاء لم يتم ^(٢) » .

وفي رأي النقاد أن التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة يظهر بوضوح في ميدانين ، ففي ميدان السياسة الداخلية نرى دول أفريقيا الثورية اتبعت نظاماً تقارب نظم الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، ويبدو هذا في الجمهورية العربية المتحدة ، والجزائر ، وغانا ، وغينيا ، ومالي . أما دول أفريقيا المعتدلة فإنها تأخذ

(١) جون أو-مان (المسكرات المتناقضة في مؤتمر القمة الأفريقي) — جريدة الديلي تلغراف عدد ١٤/٥/١٩٦٣ ومترجم بنشرة مصلحة الاستعلامات بالمعد رقم ٢٩١٨ الصادر في ١٦/٥/١٩٦٣ .

(٢) ج . س فرولينخ — المرجع السابق — صفحة ١١٤٩ .

بنظم تشبه نظم الديمقراطيات الغربية الأوربية ، كما يظهر في السنغال ، وساحل العاج ، وملجاش ، ونيجيريا .

أما في ميدان السياسة الخارجية ، فإن دول أفريقيا الثورية تأخذ بسياسة عدم الانحياز والعداء الصريح للاستعمار ، على حين أن دول أفريقيا المعتدلة تتبع سياسة مهادنة الغرب والانحياز له .

وهذا الذى يقول به أولئك التقاد ، إن كان يتمشى مع روح الغربيين وعقليتهم . فانه لا يطابق الواقع الأفريقي ولا يتمشى معه ، والواقع الأفريقي لا يصلح أن يقاس بمقاييس غربية . وبعض كتاب الغرب قد أدركوا أن هذا التناقض ظاهرى أكثر مما هو واقعى ، وفي عدد مجلة الدفاع القومى الفرنسية الصادر فى يناير سنة ١٩٦٢ مقال يعبر عن ذلك خير تمبير إذ يقول : « من السهل بطبيعة الحال أن نظهر التناقض بين دول مجموعة منروفياء العشرين ، ودول مجموعة الدار البيضاء الخمس مثلا ، ونشير إلى أنه — رغم إقرار الجانبين للوحدة الأفريقية — قد تم اقتراح ورفض ميثاقين أفريقيين فى خلال شهر واحد . . . أحدهما فى برازاڤيل والثانى فى الدار البيضاء ، غير أن الموقف فى تغير وتبلور مستمر ، فلقد قام البعض بتوكيد وجود الاختلافات والتناقضات بين دول الدار البيضاء ودول منروفياء ، ولكن أليس من الأجدر بدلا من أن نهتم مثل هذا الاهتمام بالاختلافات القائمة بين المجموعتين أن نشير إلى المحاولات التى تبذلونها لإيجاد قاسم مشترك بينهما » .

ومن الإنصاف كذلك أن نقول إن كثيرا من الكتاب السياسيين تنبأوا قبل ظهور نتائج مؤتمر أديس أبابا بأن المجموعتين ستمكثان من تصفية مابينهما من خلاف ، وقد نشرت جريدة « وست أفريكا » فى عدد ١٨/٥/١٩٦٣ مقالا جاء فيه « من حسن الحظ أن العلاقات بينهما [أى بين مجموعتى الدار البيضاء ومنروفياء] قد بدأت فى الآونة الأخيرة تتحسن ، فها هى ذى غينيا توثق علاقاتها

ينيجيريا ، وها هي ذي دالى والسنتال تدفنان ما زرعه الماضى من أحقاد وخصومة ،
وداهى ذي حكومة توجو الجديدة تقضى على العداء القديم بينها وبين غانا . . .
من ذلك يحق لنا أن نستنتج أنه لم يمد هناك ما يمنع من الوحدة والامتزاج^(١) .
وتصفية الخلاف بين المجموعة الثورية والمجموعة المعتدلة ترجع إلى :

أولاً — اتفاق المجموعتين على ضرورة تصفية الاستعمار فى الحال ، وقد قالت
جريدة « وست أفريكا » فى هذا « لم تعد أى دولة أفريقية اليوم تتردد فى مهاجمة
النظم القائمة فى أفريقيا الجنوبية ، وروديسيا الجنوبية ، والمستعمرات البرتغالية .
ف نجد أن زعماء شديد المحافظة ، مثل الامبراطور هيلاسلاسى ، وزعماء آخر شديد
الارتباط بالغرب مثل الرئيس توبمان (رئيس ليبيريا) وزعماء ثالثاً شديد الانعزال
مثل ملك ليبيا . . . هؤلاء جميعاً لا يقل اهتمامهم بالأمر عن اهتمام الرئيس نكروما ،
أو الدكتور نيريرى ، بل حتى زعماء الدول الناطقة بالفرنسية الذين كانوا فى
الماضى لا يهتمون بهذه المسائل أصبحوا يتحمسون لها بنفس القوة . . . لم يعد من
الممكن تقسيم أفريقيا إلى دول متطرفة ودول معتدلة^(٢) .

ثانياً — اعتناق مجموعة منروفيا مبدأ عدم الانحياز الذى كانت تأخذ به
مجموعة الدار البيضاء ، وفى هذا تقول مجلة نيويورك تايمز « إن تفرق الدول
(الأفريقية) حديثة الاستقلال بين مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء الأولى
محافظة ، والثانية ثورية . . . لم يعد بالوضوح الذى كان عليه من قبل . فلقد

(١) مقال مترجم لشر فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ .
وانظر فى هذا المعنى جريدة نيويورك تايمز عدد ١٩٦٣/٥/٢٣ (تضمنته وثائق رئاسة
الجمهورية الفرنسية عدد ٢٣٩١ الصادر فى ١٩٦٣/٥/٢٥) .

(٢) انظر جريدة وست أفريكا عدد ١٩٦٣/٥/٢٥ ، وانظر أيضاً مجلة نيوستينسان
الانجليزية عدد ١٩٦٣/٥/٣١ وجريدة لاموند الفرنسية عدد ١٩٦٣/٥/٢٧ ، والاوزرفر
الانجليزية عدد ١٩٦٣/٦/٢ .

أصبحت أفريقيا في مجموعها، جزءاً من الدول غير المنحازة من الناحية السياسية^(١). وقد أكدت جريدة كومبا الفرنسية هذا المعنى بقولها : « استطاع رؤساء الدول أن يرسوا دعائم سياسة تقف في منتصف الطريق بين الكتلتين (أى الشيوعية وغير الشيوعية) وتبقى على الدوام بمنأى من جميع مناطق النفوذ ، وبمنجاة من أى تدخل أجنبي بجميع صورته وأشكاله^(٢) ».

ثالثاً :- إقامة منظمة دولية جديدة تجمع تحت لوائها الدول الأعضاء في المجموعتين الموصوفتين بالتناقض ، واجتماعهما في منظمة واحدة ذات مبادئ واحدة يقطع بإزالة هذا التناقض ، ولكن إذا استطاع مؤتمر أديس أبابا أن ينشئ مبادئ مشتركة للمجموعتين فهل نجح في تصفية المنظمات الدولية التي كانت تستند عليها كل من المجموعتين ؟ هذا ينقلنا إلى دراسة التناقض الرابع والأخير الذي سنتناوله فيما يلي .

٤ - التناقض بين القارية الإفريقية والإقليمية الإفريقية

ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أن المنظمات الدولية الإقليمية لا تهدف إلى الوحدة الإفريقية الشاملة ما دامت هذه الوحدة بطبيعتها محصورة في حيز محدود من القارة .

أما المنظمات القارية الدولية ، فبما أن قارة من القارات لا تتحمل إلا منظمة واحدة ، مثلما أن العالم لا يستطيع أن يتحمل إلا منظمة عالمية واحدة فإن تعدد هذه أو تلك يكون أداة تجزئة بدلا من أن يكون عامل وحدة .

وما هو موقف ميثاق أديس أبابا من المنظمات الإقليمية الدولية القائمة فعلا،

(١) مجلة نيويورك تايمز عدد ١٩٦٣/٥/٢٣ .

(٢) من مقال مترجم نشرته نشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩٣٦ الصادر

في ١٩٦٣/٦/٢ .

أو التي قد تقوم مستقبلاً ؟ هل هو يبيع وجودها أم يأبى عليها هذا الوجود ؟
أم يقبل التعايش السلمي مع هذه المنظمات الإقليمية ؟ .

إن ميثاق أديس أبابا لم يذكر شيئاً في هذا الصدد ، وهذا السكوت كان موضع نقد المعلقين السياسيين ، إذ استخلصوا منه أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع أن يتغلب على التناقض القائم بين الإقليمية الإفريقية والقارية الإفريقية .

وهذا التناقض يمكن أن يستشف من خلال السؤال التالي : هل تحقيق الوحدة الإفريقية الشاملة سيتم عن طريق إقامة منظمة دولية واحدة ، أم أنها تتم عن طريق قيام عدة منظمات إقليمية جزئية تقوم إلى جانب المنظمة القارية ، وتخضع لها ، وتنضوي تحت لوائها ؟ وإذا قامت تلك المنظمات الإقليمية الجزئية فكيف يتم تنظيم خضوعها للمنظمة القارية ؟ وكيف يمكن تفادي الازدواج في العمل مما قد ينشأ عنه احتكاك أو اصطدام بين هذه وتلك ؟ .

سبق أن أوضحنا أن المشكلة كانت قائمة عقب مؤتمر أديس أبابا ، عندما رفضت الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية أن تحل منظماتها أي منظمة الاتحاد الإفريقي الملجأ .

ولكن اليوم بعد أن وافقت مجموعة برازافيل في مارس سنة ١٩٦٤ على تحويل منظمة الاتحاد الإفريقي الملجأ من منظمة سياسية إلى منظمة اقتصادية بحتة ، فقد أصبحت خطورة المشكلة مقصورة على احتمالات المستقبل . إذ من الجائز أن تقرر مجموعة من الدول الإفريقية أن تكون فيما بينها منظمة إقليمية دولية خاصة بها . فإذا يكون موقف منظمة الوحدة الإفريقية في مثل هذه الحال ، لا سيما وأن ميثاق أديس أبابا لم يعرض لهذا الموضوع الخطير ؟ من دونه يتبين أن نقد الناقدين جدي وقائم على أساس وليس في الوسع تجاهله .

ومن المنظمات القارية الدولية التي واجهت هذه المشكلة وتخلصت منها منظمة الدول الأمريكية التي وقع على ميثاقها التأسيسي بمدينة بوجوتا في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ . فقد جاء في المادة الثالثة منه « يمكن أن تنضم إلى هذه المنظمة كل وحدة سياسية جديدة مكونة من اتحاد عدة دول أعضاء في المنظمة الأمريكية . ويترتب على قبول هذه الوحدة السياسية الجديدة أن أعضاءها يفقدون صفة العضوية التي كانت لهم في المنظمة الأمريكية » .

يستخلص من هذه الفقرة أن منظمة الدول الأمريكية تبيح قيام الوحدات الجزئية بشرط أن تفقد الدول الأعضاء التي تدخل في هذه الوحدات سيادتها الخارجية ، كما أن العلاقة بين الوحدات الجزئية والمنظمة القارية تنظم على أسلوب بسيط ، هو قبول الوحدة الجزئية عضواً في المنظمة القارية .

وهذا الحل الذي اتبعته منظمة الوحدة الأمريكية يمكن الاسترشاد به في منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بالمشاكل التي قد تعترضها مستقبلاً في حال ما إذا ظهرت وحدات جزئية داخل القارة الإفريقية . فعلى منظمة الوحدة الإفريقية أن تفكر جدياً في أن تضع في ميثاق أديس أبابا نصاً مضاهياً في روحه لما جاء في هذا الصدد في ميثاق منظمة الدول الأمريكية من حيث الاشراف على قيام المنظمات الجزئية ، ثم تنسيق العلاقات فيما بينهما^(١) .

(١) القرار الخامس بالتجمعات الإقليمية الذي صدر في مجلس وزراء خارجية الدول الإفريقية في دورته العادية الأولى التي انعقدت في دكار فيما بين ٢ و ١١ أغسطس ١٩٦٣ صدر في صيغة عامة مكتوبة عطالبة للمنظمات والتجمعات الإقليمية التي قامت قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية تسجيل اعترافها بميثاق أديس أبابا .

تلك هي أهم الآراء التي وردت في الصحافة الدولية تأييداً للمؤتمر والميثاق الذي انبثق عنه ، وأهم الانتقادات التي وجهت إليهما وهي كما رأينا في غالبيتها انتقادات مردودة عليها . ولعل خيراً ما نختم به هذا الفصل هو قول الصحفي السويسري جون جاك شويه :

« لم يكن الهدف الحقيقي من مؤتمر أديس أبابا هو تحقيق وحدة أفريقيا ، أو حل مشاكلها البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو تحديد علاقاتها مع العالم الخارجي . لقد كان الهدف في الواقع أكثر تواضعاً بكثير ، وهو تحقيق التصالح بين مجموعتي منروفيا والدار البيضاء المتنافستين وتدعيمه من جهة ، ومن جهة أخرى وضع إطار تأسيسي للمساء [التي تبذلها الدول الإفريقية] لكي تتقارب مع بعضها في داخل قارة تعتبر - رغم مظهرها الموحد على الخريطة - أكثر أجزاء العالم تنوعاً وتبايناً واختلافاً ... وإن تقدير نتائج المباحثات التي دارت في أديس أبابا يجب أن يتم في إطار هذا الهدف المحدد ، وهي نتائج يمكن وصفها بأنها إيجابية ... » .

« إن أهم ما فعله المؤتمر - وبإجماع لم يؤثر فيه تغيب ملك المغرب إلا من حيث الإجراءات الدبلوماسية - هو تبني ميثاق ينظم الاجتماع السنوي لرؤساء الدول ، واجتماع وزراء خارجيتهم عدداً أكبر من المرات ، ويخلق رابطة إدارية دائمة ، ولجان متخصصة للبحث المشترك ، وخصوصاً لجنة للوساطة والتحكيم . هذا البنيان يتمشى مع الواقع الأفريقي الحالي ومع الامكانيات المباشرة في أفريقيا . وهو يتيح لهذه الإمكانيات أن تنمو وتتبلور ... وإذا كان هذا البنيان لم يحل بعد أياً من المشاكل الإفريقية الكبرى حلاً جذرياً ، فهو على الأقل يحول دون خطر التفكك والضعف ، ويفتح للتعاون الأفريقي أبواباً سهلة المنال . هذا عظيم في ذاته^(١) .

(١) جون جاك شويه ، جريدة تريبون دي جيفيف السويسرية (٢٨/٥/١٩٦٣) وورد في وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣) .

خاتمة

مما عرضناه في الفصول السابقة يتبين أن هناك إجماعاً بين الأفريقيين على ضرورة قيام الوحدة الافريقية ، ولكن هذا الإجماع يقابله خلاف كبير في أمرين هامين :

أولهما : متى يجب أن تتحقق هذه الوحدة الشاملة ؟ وثانيهما : كيف تتحقق هذه الوحدة ؟ .

هل يجب أن تقوم الوحدة في الحال - كما ينادى الدكتور نكروما ، أم يستحسن التريث في تحقيقها كما يرى أكثر ساسة الأفريقيين ؟ .

وما هي الصورة التي يجب أن تظهر فيها هذه الوحدة ؟ وما الصيغة التي يجب أن تكون الغالبة فيها ؟ أهى الصيغة السياسية ، أم الصيغة الاقتصادية ؟

إن مؤتمر أديس أبابا قد أجاب عن هذه الأسئلة: إذ قرر أن يكون تحقيق الوحدة الشاملة هدفاً آجلاً ، كما قرر أن يكون تحقيقها عن طريق تنظيم دولي تحتفظ كل دولة عضوية بسيادتها واستقلالها السياسي .

ولكن هل كان الحل الذي اتفق عليه في مؤتمر أديس أبابا حلاً حكماً ؟ وهل لم يتضمن هذا الحل في ثناياه ما يناقض الهدف الأسمى الذي هو غاية جميع الأفريقيين ؟ ألا يؤدي جعله الوحدة أمراً آجلاً إلى تأكيد التجزئة الافريقية ؟ .

إن الدول الافريقية كلما نمت وقويت داخل حدودها السياسية صعب إدماجها في غيرها من الدول ، خلافاً لما إذا كانت حديثة التكوين ، حديثة الاستقلال ، غير مستكملة للنمو ، إذ يسهل في هذه الحال إدماجها في دول أفريقية أخرى .

وفوق ذلك فإن نظام أديس أبابا القائم على مفهوم الدولة الافريقية ذات

السيادة ، من طبيعته أن يساعد على ازدياد التجزئة ، فكما تخلص إقليم أفريقي ، من الاستعمار ازداد عدد الدول الأفريقية المستقلة ، وبالتالي ازدادت مساوىء التجزؤ تهديداً للوحدة الأفريقية .

وحين تم التوقيع على ميثاق أديس أبابا ، كان عدد الدول الأفريقية ٣٢ دولة ، ولكنها أصبحت اليوم ٣٥ دولة ، وعمما قريب ستصل إلى أكثر من ٤٠ دولة أى نحو مثل عدد دول القارة الأمريكية ، أو دول القارة الأوروبية ، ولن تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية أن تفعل شيئاً للحيلولة دون هذا التفتت مادامت قد جمعت الدولة ذات السيادة ركنا من أركان نظامها السياسى . لذلك يتساءل بعض الأفريقيين عما إذا كان هذا الوضع قد جعل من منظمة الوحدة الأفريقية عقبة فى سبيل تحقيق الوحدة أكثر منها وعاء لهذه الوحدة ودرعاً لها ، وهو تساؤل لا يختلف فى الواقع عن تساؤل مماثل تماماً لما يدور فى خلد العربى بشأن وضع منظمة جامعة الدول العربية .

وإذا كان هذا التساؤل أو ذاك له بعض المبررات ، فلا شك من ناحية أخرى أن مؤتمر أديس أبابا حين اختار لأفريقيا أسلوب التنظيم الدولى لتحقيق الوحدة إنما كان فى هذا معبراً عن رأى الأفريقى العام الذى رضى بهذا الأسلوب دون غيره لتحقيق الوحدة ، وحتى لو فرضنا أن هناك ما هو أصح من الأساليب فلا مجال للمفاضلة ، ا دام رأى العام الأفريقى هو صاحب الخبرة .

وعليه فإن فى مقدورنا أن نقول إن قضايا التجمعات والوحدات الجزئية والسكالية هى التى ستسيطر وتسود على المسرح الأفريقى خلال الأعوام المقبلة ، فإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية أقيمت للاشراف على تلك الوحدات الجزئية وعلى تشجيعها ، والتنسيق بينها فإنها ستكون جهازاً يخدم أفريقيا فى تحقيق الوحدة ، أما إذا قامت منظمة الوحدة الأفريقية حائلاً دون قيام تلك التجمعات

أو الوحدات الجزئية لخوف من منافستها لها أو لعدم ارتياح إلى مجرد قيامها ، فإن
= منظمة الوحدة الأفريقية تكون إذ ذاك ضارة بالوحدة المنشودة .

ولنا في الختام أن نقول: إن منظمة الوحدة الأفريقية وفقاً للمبادئ ، التي سنّها
الدول الأعضاء فيها ، ووفقاً للأظمة التي أنشأتها لِيتم التعاون في ظلها ، ووفقاً
للملابسات السياسية التي تعمل في خلالها فإنها مازالت سلاحاً جديداً يمكن أن
يستخدم لخير الوحدة الأفريقية وصالحها ، كما يمكن أن يتحول إلى عامل لبقاء
التجزئة والتفرقة في أفريقيا .

إن منظمة الوحدة الأفريقية إذا نظر إليها على اعتبار أنها باقية على حالها
عشرات السنوات ، جلبت الضرر على صالح أفريقيا ووحدةها ، أما إذا نظرنا إليها
على أنها مجرد منظمة انتقالية تتطور على مر الأيام تطوراً متجدداً مطرداً مسيرة
لعصر الذرة والصواريخ فإنها عندئذ تكون خير خادم لقضية الوحدة الأفريقية
هو خير عامل على تحقيقها .

المواثيق الأفريقية^(١)

ميثاق الدار البيضاء الأفريقي^(٢)

نحن رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين في الدار البيضاء من ٣ يناير إلى ٧ يناير سنة ١٩٦١ ، إدراكا منا لمسؤولياتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية في جميع أرجاء أفريقيا وتحقيق وحدتها .

ونؤكد إرادتنا في صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ووحدة العمل بيننا في الشؤون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذي أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز .

ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التي ما تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله ، وعدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير أفريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الأفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادي والسياسي .

ونعلن أنه من الضروري أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلاً بين جميع مواطنيها .

ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لإقامة تعاون دولي بين الدول الأفريقية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة .

وإذ نستهدف دعم الحرية في أفريقيا وبناء وحدتها وأمنها ، نقرر :

١ - إنشاء جمعية استشارية أفريقية في أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك ، تتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية ويكون لها مقر دائم وتعقد جلسات دورية .

(١) هذه ترجمة لأهم المواثيق الأفريقية استندنا فيها إلى ترجمة عربية غير رسمية وعدلنا فيها ما يقتضي التعديل استناداً على أصولها في الإنجليزية والفرنسية .

(٢) أُنظر من صفحة ٢٢ إلى صفحة ٢٩ من هذا الكتاب .

٢ — إنشاء اللجان الأربع الآتية :

(أ) اللجنة السياسية الأفريقية .

وتتضمن رؤساء الدول أو ممثليهم المفوضين قانونا، وهي تجتمع بصفة دورية بقصد تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية .

(ب) اللجنة الاقتصادية الأفريقية :

وتتضمن وزراء الشؤون الاقتصادية للدول الأفريقية المستقلة، وهي تجتمع بصفة دورية بقصد اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الأفريقي . ومن بين المهام العاجلة التي تهض بها هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وبلدية ولاسلكية بين مختلف العواصم الأفريقية .

(ج) اللجنة الثقافية الأفريقية :

وتتضمن وزراء التربية في الدول الأفريقية المستقلة ، وهي تجتمع دوريا بقصد صيانة الثقافة والحضارة الأفريقيتين وتمتينهما وزيادة العسور والتعاون الثقافي الأفريقي .

(د) قيادة عليا مشتركة أفريقية :

وتتضمن رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة، وهي تجتمع دوريا بقصد ضمان الدفاع المشترك عن أفريقيا في حالة العدوان على أى جزء من هذه القارة ، وبقصد المحافظة على استقلال الدول الأفريقية .

٣ — إنشاء مكتب اتصال لاقامة تعاون فعلى بين مختلف المنظمات سالفة الذكر، ولا سيما لعقد اجتماع خلال ثلاثة أشهر لخبراء يناط بهم تحديد الإجراءات العملية الخاصة بسير تلك المنظمات .

...

عن رؤساء الدول الأفريقية ، المجتمعين في الدار البيضاء من ٣ يناير إلى ٧ يناير سنة ١٩٦١ ، نعيد تأكيد ثقتنا بمؤتمرى الدول الأفريقية

المستقلة المنعقدين في أكرا في سنة ١٩٥٨ ، وفي أديس أبابا سنة ١٩٦٠ ،
وتناشد جميع الدول الأفريقية المستقلة الانضمام إلى عملنا المشترك في سبيل
تدعيم الحرية في أفريقيا وبناء وحدتها وأمنها .

ونؤكد من جديد تمسكنا الذي لا يتزعزع بميثاق الأمم المتحدة، وبتصريح
المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في باندونج بقصد تشجيع التعاون بين
جميع شعوب العالم ودعم السلام العالمي .

بروتوكول لتنفيذ ميثاق

الدار البيضاء الأفريقي

تصميما على تنفيذ الميثاق الأفريقي الصادر عن مؤتمر الدار البيضاء المنعقد
من ٣ إلى ٧ يناير عام ١٩٦١ ، وبمقتضى أحكام الميثاق المذكور، اتفقت حكومات
الدول الأفريقية التي وقعت الميثاق على عقد هذا البروتوكول .

المادة الأولى

يتم التعاون بين الدول الأعضاء في الميثاق الأفريقي عن طريق الهيئات
التالية :

- ١ — لجنة سياسية أفريقية .
- ٢ — لجنة اقتصادية أفريقية .
- ٣ — لجنة ثقافية أفريقية .
- ٤ — قيادة أفريقية مشتركة عليا .
- ٥ — مكتب الاتصال .

ولهذه الهيئات المتفذة لأحكام الميثاق صفة دائمة .

المادة الثانية

اللجنة السياسية الأفريقية هي الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة

العامة للدول الأعضاء، وتتكون اللجنة من رؤساء هذه الدول أو ممثلهم المعتمدين،
وتقوم في أول اجتماع لها باقرار لائحة اجراءاتها الداخلية .

المادة الثالثة

تعقد اللجنة السياسية الأفريقية اجتماعا عاديا مرة في العام ، ويجوز أن تعقد
أيضا اجتماعات استثنائية بناء على طلب عضو من الأعضاء وبموافقة أغليتهم .

المادة الرابعة

تتكون اللجنة الاقتصادية الأفريقية من وزراء الشؤون الاقتصادية للدول
الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وهي تجتمع بصفة دورية وتقدم إلى اللجنة السياسية
الأفريقية تقريرا عن المشاكل التي تعالجها ، كما تقدم تقريرا سنويا عن نشاطها
للجنة السياسية الأفريقية ، وتقوم في أول اجتماع لها باقرار لائحة إجراءاتها
الداخلية .

المادة الخامسة

تتكون اللجنة الثقافية الأفريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء أو
من ينوب عنهم ، وهي تجتمع بصفة دورية وتقدم تقريرا إلى اللجنة السياسية
الأفريقية عن المشاكل التي تعالجها ، كما تقدم تقريرا سنويا عن نشاطها إلى اللجنة
السياسية الأفريقية ، وتقوم في أول اجتماع لها باقرار لائحة إجراءاتها الداخلية .

المادة السادسة

تتكون القيادة الأفريقية المشتركة العليا من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء
أو من ينوب عنهم ، وهي تجتمع بصفة دورية وتقدم فور انتهاء كل اجتماع
تقريراً إلى اللجنة السياسية الأفريقية .

المادة السابعة

تصبح توصيات القيادة العليا الأفريقية نافذة إذا أقرتها اللجنة السياسية
الأفريقية .

المادة الثامنة

مقر مكتب الاتصال في باماكو (جمهورية مالي) ويجوز نقله إلى أى مكان

آخر بقرار من اللجنة السياسية الأفريقية، ويديره سكرتير تعينه اللجنة السياسية الأفريقية لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ويساعده سكرتيرون مساعدون تعينهم اللجنة السياسية الأفريقية ، وسكرتير مكتب الاتصال هو أكبر موظف إداري لهذه الهيئة .

المادة التاسعة

يعين سكرتير مكتب الاتصال الموظفين اللازمين لحسن سير العمل في مختلف اللجان ، ويعرض على اللجنة السياسية الأفريقية مشروع اللوائح التي تنظم شروط تعيينهم .

المادة العاشرة

يقدم سكرتير مكتب الاتصال تقريراً سنوياً إلى اللجنة السياسية الأفريقية ، بشأن التدابير التي تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها من ميثاق الدار البيضاء الأفريقى .

المادة الحادية عشرة

يتولى السكرتير أو من ينوب عنه أعمال السكرتارية في اجتماعات الهيئات السالفة الذكر .

المادة الثانية عشرة

يعد السكرتير مشروع الميزانية ويعرضه على اللجنة السياسية الأفريقية قبل بدء كل سنة مالية ، وتحدد اللجنة السياسية الأفريقية أنصبة الدول الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

يعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، لا يتلقون أثناء ممارستهم مهام وظائفهم تعليمات من أية دولة عضو، وينبغي أن تتفق تصرفاتهم مع مركزهم كموظفين دوليين ، وتتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن أى عمل يؤثر فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم .

المادة الرابعة عشرة .

يتمتع سكرتير مكتب الاتصال ومساعدوه والموظفون الفنيون والمبعوثون الخاضعون وممثلو الدول الأعضاء ، بالامتيازات والحصانات المقررة للسلك السياسي وذلك أثناء قيامهم بمهامهم في الدول الأعضاء .

المادة الخامسة عشرة

يتمتع مقر مكتب الاتصال بالامتيازات والحصانات التي يتفق عليها ، وتنفيذا لهذا الغرض يحق للمكرتير اتفاقا مع الدول المضيفة ، كما تتمتع اللجان عند اجتماعها بالامتيازات والحصانات نفسها وذلك أثناء انعقادها خارج مقر مكتب الاتصال .

المادة السادسة عشرة

لاى دولة افريقية تقبل أحكام الميثاق الأفريقي وهذا البروتوكول ، أن تتقدم إلى رئيس اللجنة السياسية الأفريقية بطلب العضوية ، وتصبح العضوية نافذة بمجرد موافقة اللجنة السياسية .

المادة السابعة عشرة

١ — تعلن الدول الأعضاء أن واجباتها والتزاماتها الناشئة عن تعهداتها الدولية ، لا تتعارض مع واجباتها والتزاماتها التي تضطلع بها طبقاً لأحكام ميثاق الدار البيضاء الأفريقي ، ولا مع هذا البروتوكول وعلى وجه الخصوص مع سياسة عدم الانحياز المعلن عنها في الميثاق المذكور .

٢ — تتعهد الدول الأعضاء بأعلام السكرتير بالمعاهدات والاتفاقات التي تصبح طرفاً فيها .

٣ — يسجل ميثاق الدار البيضاء الأفريقي وهذا البروتوكول لدى سكرتارية الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ (١) من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة عشرة

يجوز بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة ثلثي الدول الأعضاء ،

تعديل هذا البروتوكول بقصد جعل الروابط بينها أمناً وأوثق. وتقدم الاقتراحات المتعلقة بهذه التعديلات إلى سكرتير مكتب الاتصال قبل انعقاد اللجنة السياسية بشهرين .

المادة التاسعة عشرة

يعمل بهذا البروتوكول بمجرد الموافقة عليه من جانب دولتين. عضوين على الأقل .

جرري بالقاهرة ، الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة الموافق ٥ مايو عام ١٩٦١ ، من ثلاثة أصول بالعربية والانجليزية والفرنسية . وكلها متماثل في حجته .

عن جمهورية غانا « اكو ادجي »	عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية « محمد يزيد »
عن جمهورية مالي « بارىما بوكوم »	عن جمهورية غينيا « لويس لانسانا يافوجى »
عن الجمهورية العربية المتحدة. « محمود فوزى »	عن المملكة المغربية « ادريس المحمدى »

ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والمملجاشية^(١)

المادة الأولى

الاتحاد الأفريقى المدغشقرى، اتحاد دول مستقلة ذات سيادة . وهو مفتوح لكل دولة أفريقية مستقلة .

يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد باجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد .

أهدافه

المادة الثانية

أنشئ الاتحاد على أساس النضامن الذى يربط أعضاءه .

يهدف الاتحاد — فى مجال السياسة الخارجية — إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها وثبيت السلام فى أفريقيا ومملجاش والعالم .

سير العمل فى الاتحاد

المادة الثالثة

للاتحاد أمانة عامة إدارية مقرها مدينة كوتونو .

الأمين العام الإدارى يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومى .

يحدد المؤتمر مرتباً سنوياً للسكرتير العام الإدارى كما يحدد الميزانية السنوية للامانة العامة .

(١) أظفر من صفحة ٣٠ إلى صفحة ٤٣ من هذا الكتاب .

نصيب كل دولة في هذه الميزانية ، يتناسب مع ميزانية كل دولة عضو في الاتحاد .

المادة الرابعة

السياسة العامة للاتحاد يحددها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وهو انعقد في دورة عادية مرتين كل عام . ويجوز أن تعقد دورات غير عادية بناء على طلب إحدى الدول وموافقة أغلبية الأعضاء المكونين للاتحاد .

يجوز أن تعقد خلال هذه الدورات اجتماعات بين الوزراء المختصين والخبراء والمندوبين الدائمين المعتمدين لدى الأمم المتحدة إذا اقتضى ذلك طبيعة المسائل .
ويؤخذ التصويت بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الاجماع في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار .

المادة الخامسة

تنشأ مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمملجاشي في هيئة الأمم المتحدة .

يجب أن تجتمع هذه المجموعة للتشاور قبل اتخاذ أي قرار هام .

المادة السادسة

ينشر الميثاق الحالي بالجريدة الرسمية لكل الدول الأعضاء .

تتأريف في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١

(إمضاء)

ليون مابا	أحمدو أهيدجو
عن حكومة جمهورية جابون	عن حكومة جمهورية الكاميرون
	موريس دجان
	وزير الخارجية
موريس باميجو	عن حكومة جمهورية وسط أفريقيا
عن حكومة جمهورية فولتا العليا	

فولبرت يولو	فيليب سيرانانا
عن حكومة جمهورية الكونغو	عن حكومة جمهورية ملجاش
فيليب باسيد	
رئيس الجمعية الوطنية	مختار ولداداد
عن حكومة جمهورية ساحل العاج	عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية
هيوبرت ماجا	هماني ديوري
عن حكومة جمهورية داهومي	عن حكومة جمهورية النيجر
ليويولد سيدار منجور	فرانسوا تيمبلباي
عن حكومة جمهورية السنغال	عن حكومة جمهورية تشاد

ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي

الرياسة :

تؤكد الدول المشتركة في هذا الميثاق :

تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعلن رغبتها في العيش بسلام مع جميع الدول .

وتعترف بالمساواة في السيادة لكل الدول وتسعى لتقوية وتدعيم الروابط القائمة بين الدول على أساس احترام استقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

وتقرر المحافظة على حرية شعوبها وحضاراتها الخاصة وحرية الفردية وسيادة القانون واحترام الإنسان . وإدراكاً منها أنها إذا بقيت منعزلة مستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن في دولة كل منها وفي العالم ، وللعمل أيضاً على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية ، ومن ثم تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالي .

المادة الأولى

تتعهد الدول الأعضاء ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التي قد تكون طرفاً فيها كي يكون السلام والأمن العالميان والعدالة بعيدة عن الخطر، وأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن الالتجاء إلى التهديد أو الاعتداء أو أى أسلوب من أساليب العدوان .

المادة الثانية

تسهم الدول الأعضاء في تنمية العلاقات الدولية السلمية والودية ، لتقوية أنظمتها القائمة على الحرية ، ويكون ذلك عن طريق تأكيد قيام تفهم أفضل للمبادئ التي قامت عليها تلك النظم ، وعن طريق تنمية الظروف الملائمة لضمان الأمن والرفاهية . كما ستحاول إزالة التعارض في سياساتها لاسيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم بعضاً .

المادة الثالثة

ولتأكيد تحقيق أهداف الميثاق الحالي بطريقة أكثر فعالية ، تسمى الدول الأعضاء إمكاناتها الشخصية والجماعية لمقاومة أى اعتداء ، وذلك تصرفها فردياً وجماعياً بطريقة مستمرة وفعالة وبثنية وسائلها الخاصة وتبادل المساعدة فيما بينها .

المادة الرابعة

يتشاور الأعضاء في الاجراءات التي تتخذ بناء على طلب أحدهما كلما كانت سلامة أراضي أحدهما أو استقلاله السياسي أو أمنه مهدداً .

المادة الخامسة

توافق الدول الأعضاء على أن أى اعتداء موجه إلى إحدى الدول أو بعضها في أفريقيا أو ملجاش ويكون مطابقاً للشروط المبينة في البروتوكول الملحق يعتبر اعتداء موجهاً ضد جميع الدول الأعضاء .

وعلى ذلك إذا حدث مثل هذا الاعتداء ، فإن كل دولة بموجب حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، تساعد الدولة أو الدول المعتدى عليها باتخاذ الاجراءات المتفق عليها مقدما ، بعد أن تكون قد تشاورت فى اتخاذ إجراءات أخرى ، بما فيها استخدام القوة العسكرية لإعادة الأمن فى أفريقيا وملجأش وتوطيده .

المادة السادسة

الدول الأعضاء متفقة على أنه لن يتخذ أى إجراء فى إقليم دولة أو أى إجراء دبلوماسى لصالحها لإلبناء على طلبها وبموافقتها ، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث عطل أنظمتها ومنعها من مزاولة سيادتها .

المادة السابعة

كل اعتداء وكل إجراء يتخذ لصد الاعتداء يبلغ فوراً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

المادة الثامنة

الدول الأعضاء متفقة على أن لا يعتبر اعتداء العدوان المسلح فقط ، سواء استعملت فيه الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية ، بل يعتبر كذلك كل الحركات ذات الطابع الهدام الموجهة من الخارج سواء استعملت فيها الأسلحة أم لم تستعمل .

المادة التاسعة

الدول الأعضاء متفقة على أن أى التزام من التزامات هذا الميثاق لا يجوز تفسيره على أنه يناقض الاتفاقات أو المعاهدات التى أبرمها الأطراف مع بعض الدول الأجنبية فى ميدان الدفاع .

المادة العاشرة

تصرح كل دولة من الدول الأعضاء أنه لا يوجد اتفاق دولى سارى المفعول الآن بينها وبين دولة أخرى من الدول الأعضاء أو دولة أجنبية ، يتعارض مع

أحكام الميثاق الحال . وتتعهد كل دولة بأنها لن توقع على اتفاق دولي لا يتماشى مع الميثاق الحال .

كل تعهد جديد يمس الدفاع يجب أن توافق عليه الدول الأعضاء ، وتقدم النصوص الأخيرة لهذا التعهد إلى حكومة ملجاش .

المادة الحادية عشرة

يصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القرارات الخاصة بالسياسة العامة للاتحاد وبالتوجيهات الخاصة بالدفاع .

المادة الثانية عشرة

الدول الأعضاء متفقة على إنشاء مجلس أعلى للميثاق يمثل كل دولة فيه مندوب مفوض من قبلها .

تكون مهمة المجلس ، دراسة جميع المسائل المتعلقة بتطبيق الميثاق في حدود الاختصاصات التي يحددها له مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وإصدار قرارات بالاجراءات التي تضمن تطبيق الميثاق ، وذلك بإنشاء ما يلزم من أجهزة مدنية وعسكرية وخاصة هيئة أركان حرب .

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

تنشئ الدول الأعضاء أمانة عامة دائمة للميثاق تكون تحت تصرف المجلس الأعلى ، لضمان إنجاز أعماله واستمرارها وتحضير دوراته .

المادة الرابعة عشرة

توضع مراسيم خاصة تحدد تنظيم وأعمال واختصاصات وميزانية المجلس الأعلى والامانة العامة الدائمة وكل الأجهزة الجديدة التي قد تنشأ تطبيقاً للمواد السابقة .

المادة الخامسة عشرة

الميثاق الحال مفتوح للدول الأفريقية الأخرى المستعدة للمشاركة في اتحاد

الدول الأفريقية وملجاش لتثبيت السلام والأمن للشعوب في ظل احترام حقوق الإنسان .

يتم انضمام دول جديدة للميثاق بإجماع آراء الدول الموقعة على الميثاق ، بعد أن تقوم تلك الدول الجديدة بتسليم حكومة ملجاش طلب الانضمام ووثاقه .

المادة السادسة عشرة

يجوز للاتحاد الأفريقي الملجاشي — بعد الموافقة الجماعية لأعضائه — أن يتعاقد مع دولة أو مجموعة من الدول أفريقية كانت أو غير أفريقية ، لإبرام اتفاقات دولية تتماشى مع أهداف الميثاق الحالي .

المادة السابعة عشرة

تقوم كل دولة بالتصديق على هذا الميثاق طبقاً للقواعد الدستورية المعمول بها في كل منها . وتودع وثائق التصديق بعد مضي ثلاثة أشهر من التوقيع عليها ، لدى حكومة ملجاش وهذه تبلغ الأطراف الأخرى بإيداع وثائق التصديق . ويسرى هذا الميثاق بين الدول التي صدقت عليه بمجرد أن يتم إيداع وثائق التصديق من أغلبية الدول الموقعة عليه .

المادة الثامنة عشرة

إذا كانت إحدى دول الأطراف المتعاقدة قد ارتبطت أو إذا كانت ترتبط بالتزامات تناقض الالتزامات التي يتضمنها الميثاق الحالي ، أو إذا تكررت لالتزاماته ، فإنه يجوز فصلها من الميثاق بناء على قرار يصدر بإجماع ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

ويجب أن يسبق الفصل انذار تعطى فيه مهلة معقولة لقيامها بالتزامات الميثاق .

المادة التاسعة عشرة

الدول الأعضاء ملزمة أن تتشاور كل خمس سنوات في احتمال تعديل الميثاق . ومع ذلك يجوز تعديله في أي وقت بناء على الموافقة الإجماعية للدول الأعضاء .

وعلى كل فإن التعديل لا يتم إلا بإجماع الدول .

المادة العشرون

بعد سريان الميثاق لمدة عشر سنوات يجوز لكل دولة أن تنسحب .
ومع ذلك فإن هذا الاجراء لا يتم إلا بعد عام من ابلاغ الدولة المنسحبة
الحكومة ملجاش التي تبلغ ذلك بدورها للحكومات الدول الأخرى .

المادة الحادية والعشرون

ما عدا المراسيم المذكورة في المواد السابقة ، توجد مراسيم ملحقه بالميثاق
الحالي تنظم طرق تطبيقه .

المادة الثانية والعشرون

تودع النسخة الأصلية لهذا الميثاق ، مخطوطات حكومة ملجاش .
تسلم حكومة ملجاش نسخا من هذا الميثاق للدول الاعضاء الموقعة عليه .
موزو ساء الدول والمندوبون المفوضون الذين وقعوا هذا الميثاق هم :

أحمدو أهيدجو	ليون مابا
عن حكومة جمهورية الكامبيرون	عن حكومة جمهورية جابون

موريس دجان	موريس ياميجو
وزير الخارجية	عن حكومة جمهورية فولتا العليا

فولبرت يولو	فيليب سيرانا
عن حكومة جمهورية الكونغو	عن حكومة جمهورية ملجاش

فيليب باسيد	مختار ولد دادا
رئيس الجمعية الوطنية	عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية

هوير ماجا	هماني ديوري
عن حكومة جمهورية داهومي	عن حكومة جمهورية النيجر

ليوبولد سدار سنجور	فرانسوا تمبلباي
عن حكومة جمهورية السنغال	عن حكومة جمهورية تشاد

ميثاق المنظمة الأفريقية الملجاشية

للتعاون الاقتصادي

نظرا لحاجة حكومة جمهوريات : الكاميرون ، أفريقيا الوسطى ، كونغو برازافيل ، ساحل العاج ، داهومي ، جابون ، فولتا العليا ، ملجاش ، موريتانيا الإسلامية ، النيجر ، وتشاد إلى تأكيد استقلالها السياسي عن طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها .

ونظراً لأنه يمكن تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق العمل الجماعي الذي توجهه هذه الدول تحت مسئوليتها ، والذي يحترم الشخصية السياسية لها ، ولا يوجد حالياً ما يدعو إلى إنشاء منظمة تتجاوز الطابع القومي وتشمل مساساً بالسيادة .

ونظراً لرغبة هذه الدول في تنسيق سياساتها الاقتصادية والاسهام في زيادة التضامن الافريقي الملجاشي عن طريق تقوية العلاقات الاقتصادية التي توحد هذه في نطاق احترام الالتزامات الدولية المرتبطة بها ، اتفقت على ما يلي :

البند الأول

أحكام عامة

المادة الأولى :

تنشأ منظمة أفريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادي تسمى بهذا الاسم .

المادة الثانية :

تهدف المنظمة إلى تقوية التضامن العميق ، وإلى الرغبة في توثيق التعاون بين

الدول الأفريقية الملجاشية حتى يتيسر لها الاسراع في رفع مستوى معيشة شعوبها .
والمنظمة مفتوحة أمام كل دولة أفريقية تستوحى سياستها من هذا المبدأ .

المادة الثالثة :

يهدف نشاط المنظمة إلى إيجاد تقارب تدريجي بين السياسة الاقتصادية للدول
الأعضاء ، وإلى تنسيق خطط تنميتها . ويمكن ممارسة هذا النشاط فيها في جميع
ميادين السياسة الاقتصادية وخاصة الميادين الآتية :

الإنتاج (ويشمل تنسيق المنتجات الزراعية وتغيير فنونها) ، والتصنيع
والتمويل (عن طريق القروض والضرائب ، ونظم الاستثمارات ، والبنك الأفريقي
الملجاشي للتنمية والتضامن) .

المبادلات الداخلية والخارجية (الاسعار - الأسواق - التعريفات الجمركية -
السياسة التجارية والأسواق التجارية الأفريقية) .

التقيد (التعاون الأفريقي الملجاشي في مجال السياسة النقدية المشتركة
الخاصة بالخارج) .

العلاقات بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية .

المادة الرابعة :

تستعمل المنظمة جميع الوسائل التي في إمكانها لمزاولة نشاطها، وخاصة :

* إنشاء الميثاق الأفريقي الملجاشي .

* إصدار التوصيات لتنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء .

* القيام بمشروعات مشتركة باعتمادات عامة وبأرباح مشتركة ، على مستوى
تشترك فيه دول كثيرة إذا اقتضت الضرورة .

* تنسيق البرامج الأفريقية المدعشة للبحث العلمي والجيولوجي التي يمكن
أن تؤدي إلى إنشاء المعاهد القومية والتعاون مع المعاهد الأجنبية والدولية .

* تركيز ونشر وسائل الإعلام وإيجاد وضع طبيعي لها .

التفاوض باسم كل دولة من الدول الأعضاء ، مع المنظمات أو البلاد الأخرى .

المادة الخامسة :

تشمل المنظمة الهيئات التالية :

المجلس — السكرتارية العامة — اللجان الفنية .

البند الثانى

المجلس

المادة السادسة :

المجلس هو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ولكل دولة مندوب فيه .

المادة السابعة :

يجتمع المجلس فى جلسة عادية كل ستة أشهر ، ويحدد موعد افتتاح الجلسة التالية فى نهاية الجلسة السابقة .

ويمكن للمجلس أن يجتمع فى جلسة غير عادية بناء على دعوة رئيسه ، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء .

ويعقد المجلس فى كل دولة من الدول الأعضاء بالتناوب .

ويعقد الاجتماع الأول للمجلس بعد فترة أقصاها شهران من سريان المعاهدة المذكورة .

المادة الثامنة :

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء برئاسة المجلس بالتناوب فى الفترة التى تبدأ من افتتاح الجلسة العادية حتى ابتداء الجلسة التالية .

المادة التاسعة :

تلتزم الدول الأعضاء بالاشتراك في اجتماعات المجلس ، أو تندب لتمثيلها دولة أخرى من الدول الأعضاء .

للمادة العاشرة :

تتخذ القرارات ، وتصدر التوصيات باتفاق جميع الأعضاء ، ولكل دولة عضو صوت واحد .

المادة الحادية عشرة :

إذا لم تحضر إحدى الدول الأعضاء أحد اجتماعات المجلس أو لم تكن ممثلة فيه ، فإنها تعتبر قد قبلت جميع القرارات التي اتخذت في غيابها ، إذا لم تعلن اعتراضها في خلال فترة يحددها المجلس ، وفي هذه الحالة لا تنفذ القرارات . ورغم ذلك فإنه يمكن للدول الأعضاء التي اشتركت في هذه القرارات أن تطبقها على نفسها .

المادة الثانية عشرة :

يتولى المجلس الفصل في جميع المسائل التي تعنى المنظمة ، ويتولى اعلام اللجان الفنية بكل مسألة يراها مناسبة لتحقيق الأهداف المشتركة .

المادة الثالثة عشرة :

يصدر المجلس قواعد العمل الخاصة بهيئات المنظمة المختلفة . ويعين السكرتير العام .

المادة الرابعة عشرة :

يصدر المجلس كل سنة ميزانية المنظمة ويحدد مقدار اسهام كل دولة فيها .

البند الثالث السكرتارية العامة

المادة الخامسة عشرة:

يعاون المجلس في أعماله سكرتير عام يعين لمدة سنتين .

المادة السادسة عشرة :

يقوم السكرتير العام بالعمل الإداري للمنظمة ، تحت سلطة المجلس . ويحدد المجلس اختصاصات السكرتير العام .

ويقدم السكرتير العام إلى المجلس تقريراً عند افتتاح كل جلسة من جلسات المجلس ، علاوة على تقريره السنوي .

المادة السابعة عشرة:

لا يتلقى السكرتير العام والموظفون العاملون تحت رئاسته أى توجيهات إلا من رئيس المجلس .

المادة الثامنة عشرة :

يحدد مقر إقامة السكرتير العام في مدينة ياوندى .

البند الرابع

اللجان الفنية

المادة التاسعة عشرة :

تضم المنظمة اللجان الفنية الآتية :

* لجنة الأبحاث العلمية والفنية .

* لجنة دراسات مشكلات التقد .

* لجنة التجارة الخارجية (المبادلات والتعاون الجمركي) .

* لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية [الدراسات والخطط وتنسيق الضرائب ونظم الاستثمارات] .

المادة العشرون :

يمكن إنشاء لجان أخرى — سواء من جانب المنظمة ، أو من جانب عدد من الدول — لدراسة المشاكل العامة ، الاقتصادية أو الفنية .

المادة الحادية والعشرون :

يمكن للدول الأفريقية الملجاشية الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة — إذا اقتضت الضرورة — أن تجتمع في حماية المنظمة ، لدراسة المصالح العامة والخاصة بروح التعاون والتضامن التي تسود المعاهدة المذكورة . وتستطيع هذه الدول أن تتخذ قرارات خاصة بها بشرط ألا تتعارض مع قرارات المنظمة . ويمكن للمنظمة أن تكلف هذه الدول القيام بأعمال إقليمية .

وفي إمكان هذه الدولة أن تطلب تكوين سكرتاريات إقليمية ، أو لجان فنية . تخصص لدراسة مشاكلها الفنية .

البند الخامس

نصوص متنوعة

المادة الثانية والعشرون :

يدرس المجلس كل عام في أثناء انعقاد الجلسة الأخيرة ، الوسائل الخاصة بتنظيم هيئات المنظمة وتطوير أهدافها كما تحددها المعاهدة الحالية . والقرارات التي اتخذها المجلس بهذا الصدد ملحقه بهذه المعاهدة

المادة الثالثة والعشرون :

تتخذ الدول الأعضاء جميع الوسائل الكفيلة بتنفيذ أحكام المعاهدة الحالية ، أو الأحكام التي ستتخذ نتيجة للأعمال التي تقوم بها هيئات المنظمة .

المادة الرابعة والعشرون :

قبول عضوية دولة جديدة ، يكون بمقتضى قرار يتخذه المجلس .

المادة الخامسة والعشرون :

تتولى الدول الموقعة لإجراءات قبول المعاهدة الحالية أو التصديق عليها طبقاً لتقواعدها الدستورية الخاصة بها . وتقدم وثائق التصديق أو القبول إلى حكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية التي اختيرت لإيداع هذه الوثائق لديها .

المادة السادسة والعشرون :

تسرى المعاهدة الحالية فور وصول وثائق التصديق أو القبول من ثمانى دول إلى حكومة الكاميرون الاتحادية .

وبناء على ذلك ، وقع الوزراء المفوضون بصفة رسمية ، بأسمائهم فى ذيل المعاهدة الحالية .

تانا ناريف فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية^(١)

الرباط:

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ،
بأثيوبيا .

— اقتناعاً منا بأن حق جميع الشعوب في البت في مصيرها إنما هو حق لا يمكن
التفريط فيه .

— وتقديراً منا بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية
لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

— وتقديراً لمسئولياتنا في توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا
في سبيل تقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الإنساني .

— واندفاعاً بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا
استجابة لآمال شعوبنا في تدعيم الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر
تتخطى جميع الاختلافات القومية والإقليمية .

— واقتناعاً منا بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم
الإنساني ، يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليهما .

— وتصميماً منا على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة وعلى
تدعيمه ، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضيها وتعزيزهما
ومكافحة الاستعمار الجديد في أشكاله كافة .

— ولذا نحن نقف أنفسنا على التقدم الشامل لأفريقيا .

(١) أظن من صفحة ٧٩ إلى صفحة ١١٩ من هذا الكتاب .

— مؤمنين بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذين تؤكد هنا من جديد التزامنا ما تضمنناه من مبادئ ، يهيئان أساساً متيناً لتعاون سلمى مشر بين دولنا .

— تحددونا الرغبة في أن نرى من الآن جميع دول أفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها .

— واعترافاً منا على توثيق الروابط بين دولنا بإقامة منظمات مشتركة وتعزيزها .

— اتفقنا فيما بيننا على الميثاق التالى :

إقامة المنظمة

المادة الأولى

١ — اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة فى هذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الأفريقية » .

٢ — وتضم هذه المنظمة دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة .

الأهداف

المادة الثانية

١ — تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تفسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

(ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله في أفريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولي ، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٣ — تحقيقاً لهذه الأهداف ، ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ويعملون على التوفيق بينها ، خاصة في الميادين التالية :

(أ) التعاون السياسي والدبلوماسي .

(ب) التعاون الاقتصادي ، بما في ذلك النقل والمواصلات .

(ج) التعاون التربوي والثقافي .

(د) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .

(هـ) التعاون على الدفاع والأمن .

المبادئ

المادة الثالثة

تحقيقاً للأهداف المبينة في المادة الثانية ، يؤكد أعضاء المنظمة ويعلمون ارتباطهم بالمبادئ الآتية :

١ — المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .

٢ — عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في استقلال كيانها .

٤ — التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم .

٥ — الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صورته ،

وكذلك ألوان النشاط الهدام الذى تقوم به دول مجاورة أو أي
دول أخرى .

٦ — التفانى المطلق فى سبيل قضية التحرر التام للأراضى الأفريقية التى مازالت
تابعة .

٧ — تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

المعضوية

المادة الرابعة

لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، الحق فى أن تصبح عضواً
فى المنظمة .

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة

تعهد الدول الأعضاء بالالتزام الأمين للبداية المنصوص عليها فى المادة
الثالثة من هذا الميثاق .

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ — مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — مجلس الوزراء .

٣ — الأمانة العامة .

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة . ووفقاً لأحكام هذا الميثاق يقوم بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة .

ويجوز له بالإضافة إلى هذا ، إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق .

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثلهم المعتمدين . ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، ويجتمع المؤتمر كذلك في دورات غير عادية .

المادة العاشرة

- ١ — لكل دولة عضو صوت واحد .
- ٢ — تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .
- ٣ — يبت في المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ، ويقررها إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة .
- ٤ — النصاب القانوني للمؤتمر يتألف من ثلثي أعضاء المنظمة في أى اجتماع يتم .

المادة الحادية عشرة

المؤتمر هو الذى يضع لائحته الداخلية .

مجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة

١ - يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢ - ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل فى العام ، ويجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثى الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

١ - يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر .

٢ - يحاط المجلس علماً بأية مسألة محالة إليه من المؤتمر، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الأفريق طبقاً لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقاً للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق .

المادة الرابعة عشرة

١ - لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ - جميع القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .

٣ - النصاب القانونى لأى اجتماع لمجلس الوزراء يتألف من ثلثى أعضاء المجلس .

المادة الخامسة عشرة

مجلس الوزراء هو الذى يضع لائحته الداخلية .

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أميناً عاماً إدارياً للمنظمة يقوم بإدارة شئونها .

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته ، وكذلك مهام الأمناء العاميين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة ، وفقاً لأحكام هذا الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

١ — على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا عند قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجية عن المنظمة ، وعليهم الامتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة وحدها .

٢ — يلتزم كل عضو في المنظمة احترام الصفة الدولية البهجة لمسؤوليات الأمين العام الإداري وهيئة الموظفين ، وأن يتمتع عن التأثير فيهم عند ممارستهم مسؤولياتهم .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية . وتحقيقاً لهذه الغاية قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

وتؤلف هذه اللجنة وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها ، بما في ذلك ما يلي :

١ — لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢ — لجنة للتربية والثقافة .

٣ — لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية

٤ — لجنة للدفاع .

٥ — لجنة علمية فنية وللأبحاث .

المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين ، من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

المادة الثانية والعشرون

تجرى مباشرة اللجان المتخصصة أعمالها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التي يقرها مجلس الوزراء .

الميزانية

المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام الإداري .

وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة .
توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

توقيع الميثاق والتصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

- ١ — لجميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق . وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقاً لاجراءاتها الدستورية .
- ٢ — الوثيقة الأصلية وهي تحرر بلغات أفريقية إن أمكن وباللغتين الانجليزية والفرنسية ، وجميع أصولها معترف بصحتها على السواء ، تودع لدى حكومة أثيوبيا وتقوم هذه بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة .
- ٣ — تودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا ، وتقوم هذه بتبليغ جميع الدول الموقعة على الميثاق بهذا الابداع .

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد تسلم حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثي الدول الأعضاء الموقعين .

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل في أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١ — يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، أن تبلغ الأمين العام الإداري ، في أى وقت ، برغبتها في الانضمام إلى هذا الميثاق .

٢ — يقوم الأمين العام الإداري عند تسلم مثل هذا الاخطار بإرسال نسخة منه ، إلى جميع الدول الأعضاء . ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها في هذا الشأن إلى الأمين العام الإداري ، وهذا يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات . بإبلاغ القرار إلى الدولة المعنية .

أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

اللغات التي يعمل بها في المنظمة وفي جميع أجهزتها هي اللغات الأفريقية — كلما أمكن — واللغتان الانجليزية والفرنسية .

المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الإداري أن يقبل — نيابة عن المنظمة — الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة ، بشرط موافقة مجلس الوزراء .

المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمانة العامة . في أقاليم الدول الأعضاء .

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب في الانسحاب من المنظمة تقدم تبليغاً كتابياً بذلك إلى الأمين العام الإداري .

ولا يطبق هذا الميثاق على الدولة المبلغة بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ ، ما لم تسحب تبليغها خلال هذا العام وبذلك يظل إلتزامها إلى المنظمة .

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١ — يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابي في هذا الشأن إلى الأمين العام الإداري ، بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد تبليغ جميع الدول الأعضاء به ، وانقضاء عام على هذا التبليغ . ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الدول الأعضاء على الأقل .

٢ — وإقراراً منا بهذا وقعنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا في الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م .

الموقعون نيابة عن :

الجزائر ، بروندي ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، كونجو (برازافيل) ، كونجو (ليوبولد فيل) ، داهومي ، إثيوبيا ، الجابون ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، ليبيا ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، تنجانيقا ، التوجو ، تونس ، أوغنده ، الجمهورية العربية المتحدة ، فولتا العليا .

القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة للدول الأفريقية المنعقد
بأديس أبابا في ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٦٣

(أ)

تصفية الاستعمار

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا بأثيوبيا من
٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد النظر في جميع الجوانب المتعلقة بإنهاء الاستعمار .

وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود
لتسجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التي لا تزال ترزح تحت السيطرة الأجنبية
على استقلالها القومي دون قيد أو شرط .

وإذ يؤكد أن من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة تأييد الشعوب الأفريقية
غير المستقلة في نضالها من أجل الحرية والاستقلال .

وإذ يبدى قلقه الشديد لأن معظم الأقاليم الأفريقية غير المستقلة تقع تحت
سيطرة المستوطنين الأجانب .

وإذ يؤمن بأن الدول الاستعمارية باستخدامها القوة في فرض حكومات
وإدارات تحت سيطرة المستوطنين الأجانب في الأقاليم، إنما تقيم قواعد للاستعمار
في قلب أفريقيا .

قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل في هذا المجال . وتحقيقاً
لهذه الغاية ، يقرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - يعلن أن استخدام الدول الاستعمارية القوة في فرض حكومات

وإدارات تحت سيطرة المستوطنين في المناطق الأفريقية غير المستقلة، انتهاك صارح للحقوق الثابتة للسكان الشرعيين لهذه الأقاليم .

٣ — يدعو الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذ الاعلان بمنح البلاد والشعوب المستعمرة الاستقلال فوراً . ويؤكد أن استمرار تمسك الدول الاستعمارية بالمستعمرات وشبه المستعمرات في أفريقيا يشكل تهديداً لسلام القارة .

٣ — كما يطالب الدول الاستعمارية ، وخاصة المملكة المتحدة بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، ألا تنقل سلطات واختصاصات السيادة إلى حكومات من الأقليات الأجنبية تفرض بالقوة على الشعوب الأفريقية تحت ستار التشريعات العنصرية . فنقل السلطات بهذه الكيفية يعتبر خرقاً لنصوص قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بالاستقلال .

٤ — يؤكد من جديد تأييده للوطنيين الأفريقيين في جنوب روديسيا ، ويعلم بصفة رسمية أنه في حالة اغتصاب حكومة عنصرية من الأقلية البيضاء للسلطات في جنوب روديسيا ، فإن الدول الأعضاء في هذا المؤتمر تقدم تأييدها المعنوي والعمل لجميع الإجراءات المشروعة التي يرى الزعماء الأفريقيون الوطنيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطات وردها إلى الأغلبية الأفريقية . ويتعهد المؤتمر من الآن فصاعداً ببذل الجهود المتضافرة لاتخاذ الإجراءات التي قد يتطلبها الموقف ازاء أية دولة تعترف بحكومة الأقلية البيضاء .

٥ — يؤكد من جديد أن إقليم جنوب غرب أفريقيا أرض أفريقية خاضعة للانتداب الدولي ، وأن أية محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضمها تعتبر عملاً عدوانياً ، كما يؤكد تصميمه على تقديم التأييد اللازم للرحلة الثانية من قضية جنوب غرب أفريقيا المنظورة أمام محكمة العدل الدولية . وكذلك يؤكد الحق الثابت لشعب جنوب غرب أفريقيا في تقرير المصير والاستقلال .

٦ - يتدخل صراحة لدى الدول الكبرى للكف دون استثناء عن تأييدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمعونات التي تقدم لجميع الحكومات الاستعمارية التي قد تستعملها في إخماد حرب إبادة حقيقية في أفريقيا. وتخبر حلفاء الدول الاستعمارية بين صداقة الشعوب الأفريقية وبين تأييد هذه الدول التي تضطهد الشعوب الأفريقية .

٧ - إيضاح وفد من وزراء الخارجية للتحديث نيابة عن جميع الدول الأفريقية ، في اجتماع مجلس الأمن الذي سينعقد لبحث تقرير لجنة ال ٢٤ دولة بشأن الموقف في المناطق الأفريقية الخاضعة للسيطرة البرتغالية .

٨ - يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والفصلية بين جميع الدول الأفريقية وبين حكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا إذا ما استمرتتا على موقفهما الحالي إزاء قضية تصفية الاستعمار .

٩ - تطلب المقاطعة الفعالة للتجارة الخارجية للبرتغال وجنوب أفريقيا .
باتباع الآتي :

(أ) تحريم استيراد البضائع من هذين البلدين .

(ب) إغلاق جميع الموانئ والمطارات الأفريقية دون سفنهما وطائراتهما .

(ج) منع طائرات هذين البلدين من التحليق فوق أقاليم جميع الدول الأفريقية .

١٠ - يطالب في حزم جميع حركات التحرير الوطنية بتنسيق جهودها ، وذلك بتكوين جبهات للعمل المشترك أينما تطلب الأمر ذلك ، بغية تدعيم فعالية تضامنها والاستفادة الرشيدة من المعونة المتضافرة التي تقدم إليها .

١١ - ينشئ لجنة للتنسيق مكونة من أثيوبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا وتنجانيقا وغينيا والكونغو (ليوبولدفيل) والسنغال ونيجيريا ، يكون مقرها في دار السلام ، وتكون مسؤولة عن تنسيق المعونات التي

تقدمها الدول الأفريقية وعن إدارة الصندوق الخاص الذي سينشأ لهذا الغرض .

١٢ - ينشئ صندوقاً خاصاً لتقديم المعونة العملية والمالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة .

١٣ - يحدد يوم ٢٥ مايو « يوم تحرير أفريقيا » ، تنظم فيه المظاهرات الشعبية لنشر توصيات مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية وتجمع الأموال لهذا الصندوق . بالإضافة إلى التبرعات الوطنية .

١٤ - يقبل في أقاليم الدول الأفريقية المستقلة الوطنيين التابعين لحركات التحرير لتدريبهم في جميع الميادين ، ويقدم كل المعونات التي يحتاج إليها الشباب في مجالى التعليم والتدريب المهني .

١٥ - يشجع على انشاء جهاز من المتطوعين في ميادين مختلفة ، في كل دولة ، بغية تزويد حركات التحرير الوطنية بالمعونات التي تحتاج إليها في القطاعات المختلفة .

(ب)

التفرقة والتمييز العنصرى

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المتعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد استعراض جميع جوانب التفرقة والتمييز العنصرى ، إذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود لانهاء سياسة التفرقة العنصرية الاجرامية التي تتبعها جنوب أفريقيا والقضاء على التمييز العنصرى في جميع صورة .

قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل في هذا المجال . وتحقيقاً لهذه الغاية ، قرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

- ٢ - تقديم المنح الدراسية والتسهيلات التعليمية وإتاحة فرص العمل في الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .
- ٣ - تأييد التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة ، عن سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .
- ٤ - إرسال وفد من وزراء الخارجية لأبلاغ مجلس الأمن بالموقف الذي ينذر بالانفجار في جنوب أفريقيا .
- ٥ - تنسيق الإجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا ، ومناشدة جميع الدول ، وخاصة الدول التي تحتفظ بعلاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا وتتعاون معها في تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٧٦١ الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالتفرقة العنصرية تطبيقاً دقيقاً .
- ٦ - مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية التي لا تزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأي صورة من الصور .
- ٧ - تأكيد المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق السلطات الاستعمارية في الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا في استمرار سياسة التفرقة العنصرية .
- ٨ - التنديد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها ، في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم .
- ٩ - الإعراب عن القلق الشديد الذي يساور جميع الشعوب والحكومات الأفريقية نتيجة لإجراءات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التي تصدر من أصل أفريقي وتعيش خارج القارة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن تقدير الجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء التصرفات المعيبة غير المحتملة التي قد تؤدي إلى

تدهور العلاقات بين الشعوب والحكومات الأفريقية من جهة ، وبين
شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

(ج)

أفريقيا والأمم المتحدة

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا في المدة
من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

- إذ يعتقد بأن الأمم المتحدة أداة هامة للمحافظة على السلام والأمن بين
الأمم ودفع عجلة تقدم الشعوب إقتصادياً واجتماعياً .
- ولذا يؤكد من جديد رغبته في تدعيم وتأيد الأمم المتحدة .
- ولذا يلاحظ بأسف أن أفريقيا كنطقة ، ليست ممثلة تمثيلاً متكافئاً في
الفروع الرئيسية للأمم المتحدة .
- ولذا يعرب عن يقينه بوجوب ازدياد التعاون وتنسيق الجهود بين جميع
الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة :
- ١ — يؤكد من جديد تمسكه بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقبوله
لجميع الالتزامات الواردة في الميثاق ومن بينها الالتزامات المالية .
- ٢ — يصر على أن أفريقيا — كنطقة جغرافية — يجب أن تمثل تمثيلاً متكافئاً
في الفروع الرئيسية للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي
والاجتماعي وفي الوكالات المتخصصة التابعة لها .
- ٣ — يدعو الحكومات الأفريقية إلى تكليف ممثليها لدى الأمم المتحدة باتخاذ
جميع الخطوات الممكنة لتحقيق تمثيل أكثر تكافؤاً لأفريقيا .
- ٤ — كما يدعو الحكومات الأفريقية إلى تكليف ممثليها لدى الأمم المتحدة
بتكوين مجموعة أفريقية أكثر فعالية وتكوين سكرتارية دائمة لها ، لكي
تحقق تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً أفضل في الموضوعات ذات الأهمية المشتركة ،

وذلك دون المساس بعضويتها في مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية أو
الاضرار بالتعاون داخلها :

(د)

نزع السلاح العام

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من
٢٤ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :
— بعد النظر في جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح العام .

— ولذا يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود
للمساهمة في وضع برنامج عملي لنزع السلاح ، وذلك بأن توقع جميع
الدول المعنية معاهدة لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولي
دقيق وفعال .

— قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل في هذه الميادين
المختلفة . وتحقيقاً لهذه الغاية يقرر المؤتمر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ — أن تكون أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن تعارض إجراء
التجارب النووية الحرارية فيها ، كما يحظر إنتاج الأسلحة النووية ،
وتشجع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٢ — تدمير الأسلحة النووية الموجودة حالياً .

٣ — التعهد بإنهاء احتلال القارة الأفريقية عسكرياً عن طريق المفاوضة وإزالة
القواعد العسكرية فيها ، إذ أن إزالة هذه القواعد يعتبر عنصراً أساسياً
لإستقلال أفريقيا ووحدتها .

٤ — مناشدة الدول الكبرى :

(١) تخفيض الأسلحة التقليدية .

(٢) إنهاء سباق التسلح .

٣ (توقيع اتفاقية لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولي دقيق وفعال .

٤ (مناقشة الدول الكبرى وخاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، بذل قصارى جهودها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

المشاكل الاقتصادية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٣ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

وإذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلي للدول النامية في التجارة العالمية والتدهور المستمر في شروط التجارة في هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن اعتماد أفريقيا اعتماداً كاملاً على تصدير المنتجات الأولية ، فإن الدول الأفريقية أكثر من أى منطقة أخرى نامية قد جعلها أشد تأثراً بالتدهور المستمر في حصيلة صادراتها .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضماناً لأسعار مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية .

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز المقامة أمام الاتجار بين الدول الأفريقية مع بعضها البعض ، بما يؤدي إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية ، بما فيها توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة ومجزية ، مسن شأنه أن يعمل على إزالة الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة وألا تمس استقلال الدول الأفريقية .

وإذ يرى الضرورة القصوى لأن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات وتوفير إمكانات

البحث التي من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة سواء على أساس إقليمي أو بين الأقاليم بعضها البعض.

وإذ لا يغرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ في الأشخاص المدربين .
المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس
البناء الاقتصادي ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية والنقص البالغ
في إسهام الأفريقيين في بناء بلادهم إقتصادياً .

وإذ يعرب عن رغبته في تعرف آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في
الاقتصاد الأفريقي .

وإذ يلاحظ ، بشعور الرضى ، أن السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية
لأفريقيا قد قرر عقد مؤتمر لوزراء المال الأفريقيين في الخرطوم (السودان) في
يوليو سنة ١٩٦٣ ، بغرض إنشاء بنك أفريقي للتنمية .

يقرر الآتي :

١ — تعيين لجنة اقتصادية تمهيدية تقوم فيما تقوم به ، عن طريق التعاون مع
الحكومات والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بدراسة المسائل
التالية وعرض نتائج دراساتها على الدول الأعضاء :

(أ) إمكان إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية المختلفة .

(ب) إنشاء تعريف خارجي مشترك لحماية الصناعات الناشئة وإنشاء صندوق
لتثبيت أسعار المواد الخام .

(ج) إعادة بناء أسس التجارة الدولية .

(د) وسائل تنمية التجارة بين الدول الأفريقية عن طريق تنظيم المعارض
والأسواق التجارية الأفريقية والاشتراك فيها ومنح التسهيلات في
المواصلات والبرائزيت .

(هـ) تنسيق وسائل المواصلات وإنشاء شركات الطرق البرية والجوية والبحرية .

(و) إنشاء اتحاد أفريقي للدفعات والمقاصة .

(ز) تحرير النقد الوطني — بصورة مطردة — من أية ارتباطات خارجية غير فنية وإنشاء منطقة نقدية أفريقية .

(ح) وسائل وطرق تحقيق التنسيق بين خطط التنمية الوطنية الحالية والمستقبلية .

٢ — يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تطلب من سكرتيرها التنفيذي أن يقدم للجنة الخبراء كل ما قد تحتاج إليه من تأييد ومساعدة ممكنة في تحقيق ماعهد إليها فيه .

٣ — يرحب بالمؤتمر القادم لوزراء المال الأفريقيين ويسكفهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء بنك التنمية الأفريقي على وجه عاجل .

٤ — يلاحظ بشعور من الرضى ، ما أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في إنشاء معهد دكار للتنمية والتخطيط الاقتصادي، ويؤكد اهتمامه البالغ بهذا المعهد وعزمه على إمداده بالتأييد المالي وغير المالي اللازم .

٥ — يرحب بالمؤتمر الدولي القادم للتجارة والتنمية الذي سيقوم بدراسة مشاكل التجارة الدولية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٦ — يحث جميع الدول المعنية على التفويض مؤتلفة ، بغرض أن تحصل من الدول المستهلكة على تثبيت حقيقى للأسعار ومناقذ مضمونة في السوق العالمية ، حتى تستطيع الدول النامية الحصول على دخول أكبر من التجارة الدولية .

لجنة التعاون الفني الأفريقية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من

٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

وقد أخذ علما بما تقرر في الدورة الأخيرة للجنة التعاون الفني في أفريقيا المتحدة في دار السلام من يناير إلى فبراير سنة ١٩٦٣ ، من تأجيل الإقرار النهائي للاتفاقية الجديدة للجنة التعاون الفني في أفريقيا حتى تتاح لرؤساء الدول الأفريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذي تقوم به لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل . وبالنظر إلى مانصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية الجديدة من أنه :

« إلى أن يتم توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها وفقا لما هو وارد في المادة ١٦ ، يوافق الأطراف الذين وقعوا هذه الاتفاقية بالحروف الأولى على تنفيذها بصورة مؤقتة كما لو كانت نافذة في تاريخ التوقيع عليها بالحروف الأولى ، وذلك مع التزامها أي قرار يتخذه رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر أديس أبابا أو أي مؤتمر تال ، بشأن دور لجنة التعاون الفني في أفريقيا في نطاق التعاون الأفريقي الشامل » .

يقرر :

الإبقاء على لجنة التعاون الفني في أفريقيا وإعادة النظر في الدور الذي تقوم به حتى يمكن إدخالها مستقبلا في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية إذ سيكون من بين فروعها فرع للتعاون الفني والعلمي والثقافي .

أهم مراجع الكتاب

الوثائق الرسمية :-

Actes de la Conférence au Sommet des Pays Indépendants d'Afrique, Addis Abeba, Mai 1963.
Deux Sections. 533 pages.

Proceedings of the Summit Conference of Independent African States, Addis Ababa, May 1963.
Two Sections.

Summit Conference of Independent African States.
Draft Regulations for the establishment of the General Secretariat (Presented by the Ethiopian delegation). Comm. I - F.M.P.C. - 3 - 17
1963.

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الإفريقي
بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات
القاهرة ، ١٤ صفحة -

المؤلفات :

Boutros-Ghali (Boutros). The Addis Ababa Charter.
International conciliation. January 1964. New
York. 62 pages.

Dia (Mamadou). The African Nations and World
Solidarity, New York, Praeger, 1961, 145 pages.

Nkrumah (Kwame). Africa must unite. London.
Heinemann Educational Books Ltd., 1963. 299
pages.

Padmore (Georges). Pan Africanism or Communism, New York, Roy Publishers, 1956, 463 pages.

Thiam (Doudou). La Politique Etrangère des Etats Africains Paris, Presses Universitaires de France, 1963, 166 pages.

الدكتور بطرس بطرس غالى الدساتير الافريقية - دار المعارف ، القاهرة ١٩٦١

الدكتور عبد الملك عوده اسرائيل وافريقيا - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العليا - القاهرة ١٩٦٤
الدكتور عبد الملك عوده السياسة والحكم فى افريقيا - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٩

المقالات والنشرات :

Articles et Documents. La Documentation Française. La Conférence d'Addis Abeba. 25 Mai 1963, No. 01391, 30 Mai, No. 01393.

Azikiwe (Nnamdi). The Future of Pan-Africanism (An address given by the Governor-General of the Federation in London). August 1961. Published by the Nigeria High Commission. London.

Blanchet (André). A Addis Abéba, c'est l'Afrique des effusions et du prugnatisme qui a ratifié le traité de Berlin. Le Monde Diplomatique. Paris Juillet 1963.

Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement Africains et Malgache, Tananarive 1962.

Feuer Guy. Les Conférences Africaines et l'Organisation de la Communauté Africaine et Malgache d'expression Française. Annuaire Français de Droit International 1961.

Froelich. J.C. La Conférence d'Addis Abéba. 15-28 Mai 1963. Revue de la Défense Nationale Paris. Juillet 1963.

Guide to African Summit Conference. Addis Ababa. May 1963.

Henry Paul Marc. La Commission de Coopération Technique en Afrique au Sud du Sahara. Revue Juridique et Politique de l'Union Française. Juillet - Septembre 1963.

Houphouet Boigny (Felix). Les Chances de l'Afrique. Revue Politique et Parlementaire. Juillet 1961.

Jenkovic. Dj. Un message d'encouragement d'Addis Abéba Revue de la Politique Internationale. Belgrade 5-6-1963. No. 3/6.

Kloman H. Erasmus. African Unification. International Organization. Spring 1962.

Kudryavtsev. V. The Spirit of the New Africa. (Notes from Africa Hall) International Affairs. Moscow August 1963.

Ligot Maurice, Devernois Guy. L'Union Africaine et Malgache. Une année d'existence. Revue Juridique et Politique d'Outre Mer Juillet-Septembre 1962.

Peureux, Gerard. La Creation de l'U.A.M. et les
Conférences des Chefs d'Etat l'apression Fran-
çaise Revue Juridique et Politique d'Outre Mer.
Octobre-Decembre 1961.

Yturriaga José (de) Les relation entre les Nations
Unies et les Organisations Regionales Afri-
caines de nature technique. Revue Egyptienne
de Droit International, Vol. 19, 1963.

— بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية في عامها
الأول — الأهرام الاقتصادى — أول يونيو ١٩٦٤ •

— مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة — مصلحة الاستعلامات
— القاهرة ١٩٦٣ •

مؤلفات الدكتور بطرس بطرس غالى

- ١- السلام السوفييتى فى أوربا الشرقية - مطبعة جامعة القاهرة (القاهرة ١٩٥٤) ١٢٧ صفحة .
- ٢- التنظيم الدولى فى جزئين
- المدخل لدراسة التنظيمات الدولية (القاهرة ١٩٥٦)
- دراسة دستورية للتنظيمات العالمية (القاهرة ١٩٥٧)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٦٢٠ صفحة .
- ٣- المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٥٩)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٨٢٨ صفحة .
- ٤- دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى والدكتور عبد الملك عوده (القاهرة ١٩٦٠)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- ٥- دراسات فى السياسة الدولية (القاهرة ١٩٦١)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢١٦ صفحة .
- الدساتير الافريقية (القاهرة ١٩٦١)
الناشر منظمة حرية الثقافة - ٢٦٨ صفحة .
- ٦- دراسات فى المذاهب السياسية (القاهرة ١٩٦٢)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٢٧٢ صفحة .
- ٧- مبادئ العلوم السياسية بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٦٣)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية - ٦٢٢ صفحة .
- ٨- Contribution à l'Etude des Ententes Regionales - 1949 XV, 247 pages, Editions A. Pedone Paris.
- ٩- Cours de Diplomatie et de droit diplomatique et consulaire 1951, 136 pages, Editions Librairie Anglo-Egyptian. Le Caire.

- Le Problème du Canal de Suez (en collaboration _ ١٠
avec Youssef Chlala) 1957, 346 pages, Société
Egyptienne de Droit International. Alexandrie.
- Egypt and the United Nations (en collaboration) _ ١١
Carnegie Endowment for International Peace
Manhattan Publishing Company, New York,
1957.
- Le Principe d'Egalité des Etats et les Organisations _ ١٢
Internationales. Académie de Droit Interna-
tional. Recueil des Cours. Tome 100 A.W.
Sijthoff. Leyden Pays Bas 1961.
- Foreign Policies in a World of change (en collabo- _ ١٣
ration) Harper and Row New York 1963.
- Contribution à une Théorie Générale des Alliances _ ١٤
1963, 132 pages. Edition A. Pedone Paris.

أهم الأبحاث

١. - كوريا وهيئة الأمم المتحدة (الرسالة رقم ١٢ للجمعية المصرية
للقانون الدولي أكتوبر سنة ١٩٥١)
٢. - ميثاق الأطلسنطي الشمالى (بحث فى المجلة المصرية للقانون
الدولى • المجلد السابع سنة ١٩٥١)
٣. - تعريف الاتفاقات الاقليمية (بحث فى المجلة المصرية للقانون
الدولى • المجلد الثامن سنة ١٩٥٢)

٤. — الحلف البلقاني المنعقد في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣ (بحث في
المجلة المصرية للقانون الدولي • المجلد التاسع سنة ١٩٥٣) •
٥. — الاتفاقات الاقليمية الآسيوية (بحث في المجلة المصرية للقانون
الدولي • المجلد العاشر سنة ١٩٥٤) •
٦. — ميثاق سان سلفادور (بحث في مجلة الاقتصاد والتجارة
للبحوث العلمية عدد فبراير سنة ١٩٥٥) •
٧. — فقدان العضوية في جامعة الدول العربية (بحث في المجلة
المصرية للقانون الدولي • المجلد الحادي عشر سنة ١٩٥٥) •
٨. — المؤتمر الآسيوي الافريقي الأول المنعقد في باندونج
باندونيسيا • (بحث في مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة
للبحوث العلمية — عدد يناير سنة ١٩٥٦) •
٩. — التعايش السلمي والتوتر في الشرق العربي (بحث قدم الى
مؤتمر العلوم السياسية المنعقد في القاهرة برعاية اليونسكو
في ٦ ابريل سنة ١٩٥٦) •
١٠. — الاحتلال في القانون الدولي — (بحث منشور في كتاب « كفاح
الشعب والجلء » مجموعة « اخترنا لك » عدد ٢٦ يونيه سنة
١٩٥٦) •
١١. — قضية العضوية في الأمم المتحدة • (بحث منشور في مجلة
الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية — عدد اكتوبر
سنة ١٩٥٦) •
١٢. — الكتل الدولية في الأمم المتحدة — كتب ميامية — الكتاب
التاسع سنة ١٩٥٧ •
١٣. — الكواكبي والجامعة الاسلامية • بحث منشور في المجلة المصرية
للقانون الدولي المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧ •
١٤. — الحكومة العالمية — كتب ميامية — الكتاب السادس والعشرون.
(أغسطس ١٩٥٧) •

- ١٥- حلف الأطلسي - كتب سياسية - الكتاب الحادي والأربعون
(ديسمبر ١٩٥٧) .
- ١٦- الاتحاد الأمريكي - بحث منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة
والتجارة - العدد الأول سنة ١٩٥٨ .
- ١٧- الجمهورية العربية المتحدة - بحث منشور في مجلة المال
والاقتصاد عدد مارس سنة ١٩٥٨ .
- ١٨- الكتلة الإفريقية الآسيوية - بحث منشور في مجلة المال
والاقتصاد عدد إبريل سنة ١٩٥٨ .
- ١٩- حلف وارسو - بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد عدد
مايو ١٩٥٨ .
- ٢٠- قناة السويس ومشكلاتها ١٨٤٣ - ١٩٥٧ - بالاشتراك مع
الأستاذ يوسف شلاله - اصدار الجمعية المصرية للقانون
الدولي - الاسكندرية ١٩٥٨ .
- ٢١- منظمة أمريكا الوسطى - بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد
عدد يناير ١٩٥٩ .
- ٢٢- الحلف الصغير - بحث منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة
والتجارة العدد الأول ١٩٥٩ .
- ٢٣- مبدأ التوزيع الجغرافي العادل - بحث منشور في المجلة
المصرية للقانون الدولي المجلد ١٦ سنة ١٩٦٠ .
- ٢٤- التصويت في المنظمات الدولية - بحث منشور في المجلة
المصرية للقانون الدولي المجلد ١٧ سنة ١٩٦١ .
- ٢٥- الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة - بحث منشور في المجلة
المصرية للقانون الدولي المجلد ١٨ سنة ١٩٦٢ .
- ٢٦- Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne
de Droit International 1950, Volume 6.

- L'Intervention américaine en Corée et le droit des Nations Unies. Société Egyptienne de Droit International. Brochure No. 12, 1951. — ٢٧
- De l'Agencement des Solidarités Restreintes au sein de l'Organisme International. Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7. — ٢٨
- La Sécurité Soviétique en Europe Orientale. Revue Egyptienne de Droit International 1952. Volume 8. — ٢٩
- Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953. Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9. — ٣٠
- L'Union Centre-Américaine. Revue Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9. — ٣١
- Commentaire sur les Conventions conclues sous l'égide de la Ligue Arabe Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law 1955, Vol. 25, Leiden - (Netherlands). Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No. 2184, Paris. 1956. — ٣٢
- L'Union Soviétique et le N.A.T.O. Revue Egyptienne de Droit International, 1954. Volume 10. — ٣٣
- La Conférence de Caracas. Revue Egyptienne de Droit International, 1954. Volume 10. — ٣٤

- La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. Boletim da _ ۳۵:
Faculdade de Direito, Vol. XXX Coimbra
(Portugal) 1955.
- Le Pacte du Sud-Est Asiatique. Jahrbuch Für _ ۳۶:
Internationales Recht. Göttingen 1955 (Ger-
many)..
- The Arab League 1945-1955. Ten years of struggle. _ ۳۷:
International Conciliation. Carnegie Endow-
ment for International Peace. No. 498, May
1954. New York, N.Y. (U.S.A.).
- The Aglo-Yemini Dispute. Revue Egyptienne de _ ۳۸:
Droit International. 1955. Volume 11.
- The Egyptian Foreign Policy and the Arab League. _ ۳۹:
Review of Economics Politics and Business
Studies. February 1956, No. 1. Article traduit
par le Centre de Documentation et de Synthèse
et publié dans son Bulletin du 15 Mars 1956.
Paris 1956.
- La Conférence de Bandung, Internationales Jahr- _ ۴۰:
buch der Politik - München 1955 (Germany).
- La Ligue Arabe: Notice Bibliographique. Revue _ ۴۱:
Egyptienne de Droit International. 1955. Vo-
lume 11.
- Versuch einer Analyse der panarabischen Bewe- _ ۴۲:
gung Internationales Jahrbuch der Politik. Mün-
chen 1956 (Germany).

La Conférence de Brioni. Journal of the Association — ٤٣
of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law 1957, Vol. 27. Leiden (Netherlands).

Essai d'analyse du Panarabisme. Revue Egyptienne — ٤٤
de Droit International 1956, Volume 12.
Tome II.

Middle Eastern Security Pacts. Revue Egyptienne — ٤٥
de Droit International, 1957, Volume 13.

Le Monde Afro-Asiatique et l'A.A.A. Aktuelle. — ٤٦
Probleme des Internationalen Rechts. Walter
De Gruyter, Co. Berlin, 1957.

Notes sur l'Union des Etats-Arabs et sur la République Arabe Unie. Revue Egyptienne de
Droit International. Volume 14. 1958.

Intégration Arabe et Intégration Européenne. — ٤٨
Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law, 1959, Vol. 29.

Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al — ٤٩
Kawakib. Revue Egyptienne de Droit International, 1960, Vol. 16.

La Conférence de Belgrade. Revue Egyptienne de — ٥٠
Droit International 1961, Volume 17.

L'accord nucléaire de Moscou. Revue Egyptienne — ٥١
de Droit International, Vol. 19, 1963.

The Addis Ababa Charter. International Conciliation, No. 546, January 1964, New York,

فهرس

صفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول :

التنظيمات الدولية الافريقية قبل سنة ١٩٣٦ ٩

المبحث الأول :

التنظيمات الافريقية الجزئية ١٢

— الاتحاد بين مصر والسودان ١٢

— اتحاد مالي ١٤

— مجلس الوفاق ١٦

— اتحاد الدول الافريقية ١٧

المبحث الثاني :

منظمة الدار البيضاء ٢٢

— الهيئات العاملة في منظمة الدار البيضاء ٢٤

— تقييم منظمة الدار البيضاء ٢٨

المبحث الثالث :

منظمة الاتحاد الافريقي الملجاشي ٣٠

— ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي ٣٥

— معاهدة إنشاء المنظمة الافريقية الملجاشية للتعاون والاقتصادى ٣٩

— الاتفاق الخاص بالاتحاد الافريقي الملجاشي للبريد

والمواصلات السلكية ٤٠

صفحة

المبحث الرابع :

مجموعة منروفا ٤٤

الفصل الثاني :

مؤتمر أديس أبابا ٥١

المبحث الأول :

المؤتمر التمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية ٥٣

المبحث الثاني :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ٦١

— الشخصية الأفريقية أو الأساس الفلسفي للوحدة الأفريقية ٦٣

— التخلف الأفريقي ٦٨

— شكل المنظمة الأفريقية الجديدة ٧٢

الفصل الثالث :

ميثاق أديس أبابا ٧٩

المبحث الأول :

أهداف ميثاق أديس أبابا ومبادئه ٨٢

— المبادئ التي تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض . . ٨٣

— المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ٨٣

— عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء . . ٨٥

— احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ٨٨

— فض المنازعات بالطرق السلمية ٩٠

— المبادئ التي تحكم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجي ٩٢

— التعاون في إطار الأمم المتحدة ٩٢

صفحة

- محاربة الاستعمار ٩٤
- محاربة الاستعمار الجديد ٩٦
- اتباع سياسة عدم الانحياز ١٠٠

المبحث الثاني :

- ١٠٣ العضوية والهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية
- العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية ١٠٣
- الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية ١٠٥
- مجلس رؤساء الدول والحكومات ١٠٦
- مجلس وزراء الخارجية ١٠٨
- الأمانة العامة ١١٣
- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ١١٦
- اللجان المتخصصة ١١٧

الفصل الرابع :

- ١٢٠ صدى مؤتمر أديس أبابا في المحيط الدولي

المبحث الأول :

- ١٢٢ صدى مؤتمر أديس أبابا في الأوساط الرسمية

المبحث الثاني :

- ١٣٠ صدى مؤتمر أديس أبابا في الصحافة العالمية
- الانتقادات التي وجهت إلى الميثاق الإفريقي ١٣٨
- قيمة الميثاق ١٣٩
- الميثاق والتناقضات الإفريقية ١٤٢
- التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء ١٤٣
- التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية ١٤٥
- التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة ١٤٨
- التناقض بين القارية الإفريقية والاقليمية الإفريقية ١٥١

صفحة

الوثائق الأفريقية :

- (١) ميثاق الدار البيضاء الأفريقي ١٥٩
- (٢) ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ١٦٦
- (٣) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ١٨١
- (٤) قرارات مؤتمر القمة الأفريقي ١٩٢
- مراجع الكتاب ٢٠٥



0360416

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - البحالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦